

قضايا معاصرة وناشئة في الملكية الفكرية لغايات الأعمال



تود غرفة التجارة الدولية أن تتوجه بالشكر الى المذكورين أدناه لدعمهم لهذه الطبعة العاشرة من خارطة طريق الملكية الفكرية التي تصدرها غرفة التجارة الدولية:

الراعي الرئيسي

- دانيمان وسيسمن وبيغلر وأيبانما وموريرا، البرازيل

الجهات الراعية

- شركة جونز بينيت للمحاماة، كندا
- شركة رومفنت إس.إيه، رومانيا

الترجمات

- كالفليير أبوغادوس - الاسبانية الترجمة
- دانيمان وسيسمن وبيغلر وأيبانما وموريرا - الترجمة البرتغالية
- هونتون أند ويليامز - الترجمة الصينية
- مجموعة طلال ابو غزاله - الترجمة العربية

ويمكن الاطلاع على خارطة طريق الملكية الفكرية باللغات المختلفة على موقع غرفة التجارة الدولية الالكتروني على العنوان التالي:

<http://www.iccwbo.org/policy/ip/id2950/index.html>



مجموعة طلال أبوغزاله

Talal Abu-Ghazaleh Organization

مجموعة طلال أبوغزاله:

المجموعة المهنية الدولية العاملة في 73 مكتبا و180 مكتب تمثيل حول العالم، تقدم من خلالها الخدمات لقطاع الأعمال شريككم المهني في مجالات تدقيق الحسابات والتقييم والاستشارات الإدارية وتطوير تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات الاستشارية للأعمال والتدريب والاستشارات التعليمية وخدمات رأس المال وتنمية الموارد البشرية والاستشارات العقارية والترجمة والخدمات القانونية وحماية حقوق الملكية الفكرية وتسجيل أسماء النطاق.

عناوين الاتصال

www.tagorg.com □

خارطة طريق لرجال الأعمال وواضعي السياسات

النسخة العاشرة 2010

حقوق المؤلف © 2010
غرفة التجارة الدولية
جميع الحقوق محفوظة

جدول المحتويات

| | |
|-----|--------------------------------------------------------------------------|
| (ب) | المقدمة |
| (د) | شكر وتقدير |
| (و) | قائمة روابط الإنترنت |
| 1 | أساسيات الملكية الفكرية |
| 9 | التطورات التي تؤثر على حماية الملكية الفكرية |
| 21 | (أ) القضايا المتعلقة بحقوق معينة من حقوق الملكية الفكرية |
| 21 | أولاً: البراءات |
| 34 | ثانياً: العلامات التجارية |
| 42 | ثالثاً: التصاميم |
| 45 | رابعاً: حقوق المؤلف |
| 49 | خامساً: المؤشرات الجغرافية |
| 49 | سادساً: حقوق الأصناف النباتية |
| 51 | سابعاً: حصرية البيانات |
| 51 | ثامناً: أشكال أخرى من الملكية الفكرية والتقنيات |
| 56 | (ب) قضايا عامة في حقوق الملكية الفكرية المختلفة |
| 56 | أولاً: أولويات التنفيذ |
| 61 | ثانياً: فض النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية بالتحكيم أو الوساطة |
| 65 | ثالثاً: التزوير والقرصنة |
| 70 | رابعاً: استنفاد حقوق الملكية الفكرية |
| 71 | خامساً: تقييم حقوق الملكية الفكرية وتبادلها وتوريقها |
| 74 | سادساً: تحويل رسوم تسجيل الملكية الفكرية |
| 75 | سابعاً: حق السرية للموكل ومستشارو الملكية الفكرية المهنيون |
| 77 | (ج) التفاعل بين الملكية الفكرية ومجالات سياسة أخرى |
| 78 | أولاً: الاستخدام المناسب لحقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية الاقتصادية |
| 80 | ثانياً: البيئة |
| 84 | ثالثاً: تطوير التقنية ونقلها |
| 89 | رابعاً: سياسة التنافس |
| 91 | خامساً: مجتمع المعلومات |
| 94 | سادساً: استخدام البرمجيات مفتوحة المصادر |
| 95 | سابعاً: قرصنة البيانات |

المقدمة

أصدرت غرفة التجارة الدولية قبل عشر سنوات مطبوعة "خارطة طريق الملكية الفكرية لرجال الأعمال وواضعي السياسات". وكان من الصعب في ذلك الوقت أن نتصور المطبوعة بعد عقد من الزمان وقد صدر منها عشر طبعات وتمت ترجمتها إلى خمس لغات، وحققت اعترافاً واسع النطاق بأنها تقدم مراجعة متميزة للتطورات الرئيسية في مجال سياسة الملكية الفكرية، وأصبحت محل تقدير كبير من قبل مجتمع الأعمال وواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم.

وأشارت مقدمة الطبعة الأولى الى أن "الملكية الفكرية أصبحت قضية رئيسية بالنسبة للشركات وواضعي السياسات". وبلا شك يصح هذا القول على الأوضاع في يومنا هذا أكثر من أي وقت مضى.

وإذا طالعنا الطبعات التسعة الماضية من خارطة الطريق نحصل على فكرة سريعة حول كيفية تطور قضايا سياسة الملكية الفكرية على مدى العقد الماضي. ويعود تاريخ بدء الكثير من هذه التطورات الى ما قبل إنتاج خارطة الطريق بفترة طويلة ولكنها ما تزال مطروحة حتى اليوم.

وعادت قضية نقل التكنولوجيا لتتصدر جدول الأعمال الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وما تزال الموازنة بشكل صحيح بين ضرورة تحفيز الابتكار والإبداع وأهداف السياسة الأخرى هي المهمة الحساسة بالنسبة لواضعي السياسات اليوم، كما كانت عليه بالنسبة لمن سبقوهم. وما زالت مؤسسات الأعمال تطالب بتماسك دولي أفضل وباستقرار أنظمة الملكية الفكرية، وهي دعوة أصبحت أكثر إلحاحاً بسبب العولمة المتزايدة للمعاملات المتعلقة بالملكية الفكرية.

فما الذي تغير في مشهد سياسة الملكية الفكرية على مدى السنوات العشر الماضية؟

كان من أبرز التغييرات تلك الناتجة عن تأثير التقنيات الجديدة على المجتمع والأعمال. لقد أحدث انتشار التقنيات الرقمية والاتصالية بشبكة الإنترنت تأثيراً كبيراً على الطريقة التي تعتمد بها الشركات في تطوير واستغلال وحماية حقوق الملكية الفكرية. فالأنشطة التي تتم ممارستها عبر الإنترنت مثل التوزيع والتسويق والتعدي، وأسماء النطاق، وتطوير التقنية عبر الحدود من خلال الاتصالات الإلكترونية، ونماذج الأعمال الجديدة على الإنترنت ليست سوى بعض الفرص والتحديات الأولى التي تطرحها هذه التقنيات الجديدة.

وهناك أيضاً التداخل المتنامي بين سياسات الملكية الفكرية وسياسات تقنية المعلومات. فقضايا مثل خصوصية البيانات، والبرمجيات مفتوحة المصدر، والتدابير التقنية للحد من التعدي على الإنترنت، وسياسة أسماء نطاقات الإنترنت لها آثار في مجالات تقنية المعلومات والملكية الفكرية على حد سواء.

كما أثار مجال التقنية الحيوية الذي ترتفع فيه الحركة الابتكارية الكثير من النقاش حول المدى الذي ينبغي أن تكون فيه المواد البيولوجية قابلة للحماية كبراءات اختراع. إن النقاش الدائر بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع المستمدة منها ما زال يتسبب بتداعيات في كل من اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي ومنظمة التجارة العالمية.

وقد أدت الزيادة في الابتكار التكنولوجي والزيادة الناتجة عن ذلك في نشاط تسجيل براءات الاختراع، لا سيما في شرق آسيا، إلى العديد من المبادرات لإيجاد حلول لتطوير نظام البراءات الدولي.

لقد شهدت السنوات العشر الماضية أيضا زيادة في التركيز على دور الملكية الفكرية في تحفيز التنمية، كما رأينا في جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية وجدول أعمال التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأدت الصعوبات الناجمة أمام مسيرة التقدم في جدول أعمال الملكية الفكرية متعدد الأطراف إلى زيادة في المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف.

ومن القضايا الأخرى التي برزت خلال العقد الماضي - ووردت في خارطة الطريق - هي ظاهرة التقليد والقرصنة المتنامية، والانتشار الكبير لاستخدام التحكيم والوساطة في منازعات الملكية الفكرية، والاعتراف المتزايد بحقوق الملكية الفكرية كأصول تجارية ثمينة.

وتجمع هذه الطبعة العاشرة بين تنوع وتعقيد وثرأء المناقشات حول سياسة الملكية الفكرية في الوقت الحاضر، وتمثل مساهمات العديد من الخبراء من مختلف المناطق، فضلا عن تعليقات أعضاء غرفة التجارة الدولية ولجانها الوطنية في جميع أنحاء العالم. وهنا نود أن نشكر بحرارة جميع الذين ساهموا في هذه الطبعة.

ونأمل أن تساهم خارطة الطريق في تحقيق فهم أفضل لقضايا الملكية الفكرية، ونرحب بأي ملاحظات واقتراحات للتحسين قد تكون لديكم.

ديفيد كوريس
رئيس هيئة الملكية الفكرية
بغرفة التجارة الدولية

جين روزوادوسكي
الأمين العام
غرفة التجارة الدولية

هذه هي الطبعة العاشرة من نشرة "قضايا معاصرة وناشئة في الملكية الفكرية لغايات الأعمال: خارطة طريق لرجال الأعمال وواضعي السياسات" التي نشرت أول مرة في عام 2000. وتستند هذه المطبوعة إلى المواقف الراهنة لغرفة التجارة الدولية، وليس المقصود منها وضع سياسة جديدة لغرفة التجارة الدولية. ويمكن أيضاً الاطلاع على هذه المطبوعة باللغة الإنجليزية وبلغات أخرى على موقع غرفة التجارة الدولية الإلكتروني: www.iccwho.org/iproadmap. كما يمكن الاطلاع على أوراق سياسات غرفة التجارة الدولية المعلنة على العنوان الإلكتروني: www.iccwbo.org/policy/ipcommission.

شكر وتقدير

تقدر غرفة التجارة الدولية المساهمات التي تلقتها من أعضاء فريق العمل في هذه النسخة المحدثة وخاصة من:

- رون مايرك، فينيغان أند هندرسون، الولايات المتحدة (رئيس فريق العمل)
- أيفان بي. أليرت، دانيمان، سيمسن، بيغلرن و إيباننما موريرا، البرازيل
- جيسون ألبرت، مايكروسوفت كوربوريشن، الولايات المتحدة
- أمي ألفيراز، إيه تي أند تي، الولايات المتحدة
- خوان كارلوس أمارو، بيسيريل كوكا أند بيسيريل إس.سي، المكسيك
- توماس أرانكوييسكي تاميس، ماهيريس، أنغواتيا، كورتيس بي فوينتس، المكسيك
- إنغريد بايل، فيليبس أي بي أند ستاندر، هولندا
- هكتور شاغويا، بيسيريل كوكا أند بيسيريل إس.سي، المكسيك
- شيو فاي كير، راجا، داريل أند لوه، ماليزيا
- ديفيد فيرز، نيوز كوربوريشن، الولايات المتحدة
- أيفان هيرتمان، أي بي انترفيس إيه بي، السويد
- أورهو إلمون، فاكت إلمونين، فنلندا
- مايكل جيوبس رئيس لجنة الملكية الفكرية البريطانية التابعة لغرفة التجارة الدولية، المملكة المتحدة
- دوغلاس كنيون، هنتون أند وليامز، الولايات المتحدة
- ساندرا ليس، دانيمان، سيمسن، بيغلرن و إيباننما موريرا، البرازيل
- جوليان د. م. ليو، 20 إيسكس ستريت تشامبرز ومدرسة التحكيم الدولية، المملكة المتحدة
- ديفيد لويس، بابكوك انترناشيونال غروب، المملكة المتحدة
- إليزابث لوجياس، يو جي جي سي، ممثلا لجمعية خبراء التراخيص الدولية
- ليزلي مكدونيل، المحامون فينيغان، هندرسون، فارابو، غاريت أند دونر، الولايات المتحدة
- إنريك موريناو، بيسيريل كوكا أند بيسيريل إس.سي، المكسيك
- كارلوس مونغبيرغ، كريل، غارسيا-سويلار بي مونغبيرغ، المكسيك
- غادي أرون، الاتحاد الدولي للصناعات الفونوغرافية، المملكة المتحدة
- جون بول، فينيغان أند هندرسون، الولايات المتحدة
- دانيال بينا، كافالير أبو غادوس، كولومبيا
- ريموندو بيريز أريالندو، فون ووبيسر بي سييرا إس.سي، المكسيك
- سودير راجا رافندران، ألتاسيت غلوبال، الهند
- بياتريس رينغلي، أي بي كونسلت فور يو غامبه، سويسرا
- مايكل ريتشر، ماير لستتبيرغ، سويسرا
- تيموثي و. روبرتس، روبرتس أند كو، المملكة المتحدة
- هوسيه أنتونيو، بيسيريل كوكا أند بيسيريل إس.سي، المكسيك
- ديفيد روزنبرغ، غلاكسو سميث كلاين، المملكة المتحدة
- بيتر ديرك سيمسن، دانيمان، سيمسن، بيغلر أند إيباننما موريرا، البرازيل
- برادلي سيلفر، تايم ورائر، الولايات المتحدة

- ريشتارد وايلدر، مايكروسوفت كوربوريشن، الولايات المتحدة
- دافني يونغ-ديهارفي (سكرتير فريق العمل)، كاتي جوتيو، عائشة حسن، إيزابيث
ثوماس-راينود، كارلوس بسكيتس، إيميلي أوكونور، جفري هاردي، إيمانويل جولبيت
وكليوب سودبورو، الأمانة العامة لغرفة التجارة الدولية.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء غرفة التجارة الدولية واللجان الوطنية من مختلف المناطق الذين ساهموا بملاحظاتهم وأفكارهم القيمة لإتمام هذه الطبعة المحدثة.

روابط الإنترنت الى هيئات غرفة التجارة الدولية ذات الصلة

مع إمكانية الوصول الى أوراق المناقشة وبيانات السياسة وغيرها من المواد

مبادرة الأعمال لوقف التزوير والقرصنة

<http://www.iccwbo.org/bascap/id1127/index.html>

مبادرة الأعمال لدعم مجتمع المعلومات

<http://www.iccwbo.org/basis/id8215/index.html>

مركز الخبرات بغرفة التجارة الدولية

<http://www.iccwbo.org/court/expertise/id4595/index.html>

لجنة غرفة التجارة الدولية للقانون التجارية والممارسة

<http://www.iccwbo.org/policy/law/>

لجنة غرفة التجارة الدولية للتجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات

<http://www.iccwbo.org/policy/ebitt/>

لجنة غرفة التجارة الدولية للملكية الفكرية

<http://www.iccwbo.org/policy/ip/id3060/index.html>

محكمة التحكيم الدولية

<http://www.iccwbo.org/court/arbitration/>

خارطة طريق الملكية الفكرية

<http://www.iccwbo.org/iproadmap/>

أساسيات الملكية الفكرية

ما هي الملكية الفكرية؟

الملكية الفكرية هي ابتكار فكري يمتلكه فرد أو مؤسسة، ويعود للمبتكر بعد ذلك الاختيار بين مشاركة هذا الابتكار بحرية مع الآخرين أو ضبط وتنظيم استخدامه بأساليب معينة. وتكاد الملكية الفكرية أن تكون موجودة في كل مكان - فهي موجودة في المصنفات الإبداعية مثل الكتب والأفلام والأسطوانات والموسيقى وبرمجيات الحاسوب، كما تتمثل في السلع الاستهلاكية مثل السيارات وأجهزة الحاسوب والأدوية ومختلف أنواع المعامل التي تم التوصل إلى إنشائها بفضل التقدم العلمي والتقني. ومن الممكن أن يندرج ضمن نطاق الملكية الفكرية الصفات المميزة، مثل المسميات التجارية والتصاميم، التي نعتمد عليها في اختيار ما نود شراؤه من المنتجات. وقد ترتبط حقوق معينة حتى بمنشأ المنتج كما هو الحال بالنسبة للشامبانيا والجبن الإيطالي. إن الكثير مما نطلع عليه أو نستخدمه على شبكة الانترنت، سواء أكان صفحة من صفحات الانترنت أو اسم نطاق يتضمن كذلك ملكية فكرية أو يمثل أحد أشكالها.

لماذا تخضع الملكية الفكرية للحماية ومن المستفيد من ذلك؟

يمكن من خلال نظام حقوق الملكية الفكرية أن ننسب أي ابتكار أو اختراع إلى الشخص المخترع أو المنتج، ثم يمكن نتيجة لذلك ضمان ملكية المبتكر أو المنتج لذلك الابتكار والاستفادة منه تجارياً. ويعترف المجتمع، من خلال حماية الملكية الفكرية، بالمنافع التي تنتج عن تلك الحماية مما يوفر الحافز الذي يحمل الناس على استثمار الوقت والموارد في تشجيع الابتكار ونشر المعرفة.

تم تصميم نظام الملكية الفكرية بشكل يعود بالفائدة على المجتمع ككل ويضمن التوازن بين احتياجات المخترع والمستهلك. وتتيح حقوق الملكية الفكرية لأصحابها ضبط استخدام مصنقاتهم لمدة محددة من الوقت. ومقابل منح مثل هذه الحقوق يستفيد المجتمع بعدة طرق:

ويساهم نظام الملكية الفكرية في المجتمع من خلال:

- إثراء قاعدة المعرفة والثقافة لدى العامة
- المحافظة على المنافسة العادلة وتشجيع إنتاج نطاق واسع من السلع والخدمات عالية الجودة.
- التركيز على النمو الاقتصادي والتوظيف.
- دعم استمرارية الابتكار والاختراع.
- تشجيع التقدم التقني والثقافي والتعبير.

قد يضطر المبتكرون وأصحاب المشاريع الابتكارية، عندما لا تتوفر الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية الضرورية أو يصعب تطبيقها، إلى الاعتماد أكثر فأكثر على وسائل أخرى

لحماية أنفسهم من التنافس غير المشروع كاللجوء إلى الأسرار التجارية أو العقود أو وسائل تقنية أخرى لمنع التقليد. وقد تُحد هذه الوسائل من إمكانية تحقيق الأهداف المبينة أعلاه.

كيف تتم حماية الملكية الفكرية؟

تتم حماية الملكية الفكرية عادة عن طريق منح مخترع مصنف ما حقوقاً حصرياً لاستغلال مصنّفه استغلالاً تجارياً لمدة محدودة من الزمن. ويحق لأصحاب هذه الحقوق أيضاً بيعها أو ترخيصها أو التصرف بها بطرق أخرى.

وتمنح حقوق الملكية الفكرية وفقاً للقوانين المحلية النافذة في كل بلد أو إقليم. وعلاوة على ذلك فإن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية تنظم العلاقة بين القوانين والإجراءات أو تسمح بتسجيل حقوق الملكية الفكرية في عدة بلدان في وقت واحد. وتتم حماية مختلف أنواع الملكية الفكرية، كالإبداعات الأدبية والفنية والاختراعات والعلامات التجارية والرسومات، على سبيل المثال لا الحصر، بطرق مختلفة:

- تتم عادة حماية الإبداعات في المجالات الأدبية والفنية، كالكتب واللوحات والموسيقى والأفلام والأسطوانات وبرامج الحاسوب، بواسطة حقوق المؤلف أو ما يعرف بالحقوق ذات الصلة.
- تتم حماية الاختراعات التقنية عادة بواسطة البراءات .
- بالإمكان حماية الصفات المميزة، كالكلمات والرموز والروائح والألوان والأشكال، التي تميز مصنّف أو خدمة ما عن غيرهما، بواسطة حقوق العلامة التجارية.
- تنطبق حماية الرسومات والتصاميم على المظاهر الخارجية المعينة التي تتسم بها السلع، مثل الأثاث وقطع أجسام السيارات وأدوات المائدة والمجوهرات .
- تعتبر المؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية كذلك أنواعاً من الملكية الفكرية وتوفر لها معظم البلدان أنواعاً معينة من الحماية القانونية.
- تساعد أحكام منع التنافس غير المشروع في المجال التجاري أيضاً على حماية الأسرار التجارية وأنواع أخرى من الملكية الفكرية.
- تتوفر في بعض البلدان حماية قانونية معينة للأصناف النباتية والدوائر المتكاملة وقواعد البيانات. وقد ساعدت هذه الحماية في تشجيع إيجاد مجالات متنوعة من الأعمال.
- وبالإمكان حماية نفس المنتج بواسطة أكثر من نوع من أنواع حقوق الملكية الفكرية في عدة بلدان في نفس الوقت.

حقوق المؤلف

وضعت حقوق المؤلف لتشجيع إنتاج الابتكارات الفنية والمؤلفات الأدبية والموسيقية والكتب واللوحات والسينما والأسطوانات والبرمجيات الأصلية. ويكافئ نظام حقوق المؤلف الإنتاج الفني بآتاحة المجال للمنتج للاستفادة من مصنفه تجارياً، وعلاوة على منح الحقوق الاقتصادية، تمنح حقوق المؤلف أيضاً حقوقاً معنوية للمؤلف أو المخترع تمكنه من طلب الحماية لمصنفه ومنع أي تشويه أو تحريف لمصنفه قد يلحق الضرر بسمعته.

ويجب أن يكون المصنف ابتكاراً أصيلاً يتخذ شكلاً معيناً وثابتاً، لكي يستحق الحماية الخاصة بحقوق المؤلف وتصبح حقوق المؤلف تلقائياً حقا مكتسباً للمؤلف فور ابتكاره للمصنف، مع العلم بأنه توجد في بعض البلدان نظم تسجيل توفر منافع إضافية. ومن ثم يجوز ترخيص ذلك المصنف أو التنازل عنه، مثلاً لناشر أو منتج كما جرت العادة. وعليه يمنح المؤلف حقا استثنائياً في العمل لمدة معينة تبدأ عادة من تاريخ ابتكار المصنف وتمتد الى خمسين أو سبعين عاماً بعد وفاة المؤلف.

ويسمح قانون حقوق المؤلف للمؤلف التحكم بأنواع معينة من استخدام مصنفاته. وتشمل هذه الاستخدامات، التي يجوز المؤلف السماح بها أو منعها، استنساخ المصنف أو توزيعه أو تأجيره أو تسجيله أو نقله إلى عموم الناس أو إذاعته أو ترجمته أو اقتباسه. ولا يملك المؤلف في بعض البلدان حق منع أنواع معينة من استخدام مصنفاته، إلا أنه يبقى له الحق في تلقي أجر لقاء استخدامها. وتوجد في كل بلد استثناءات تتيح لعموم الناس أنواعاً معينة من استخدام تلك المصنفات دون دفع أجر أو الحصول على إذن من المؤلف. ومثال ذلك الاستشهاد بعبارات محدودة لأغراض الإيضاح أو التعليم. تمثل هذه الحماية الممنوحة لصاحب حق المؤلف وكذلك القيود والاستثناءات المنصوص عليها في قانون حقوق المؤلف جزءاً أساسياً من أطر حقوق المؤلف. ويتحقق التوازن الصحيح، فإنها معاً تسهل إبداع أعمال فنية إضافة الى الوسائل اللازمة لتوزيع والاستمتاع بهذه الأعمال الفنية.

وتوفر معظم البلدان حماية مماثلة لمنتجات التسجيلات الصوتية والفنانين والمذيعين. ويتمتع الفنانون والمنتجون والمذيعون في بعض البلدان والذين يقدمون أعمالاً محمية بحقوق المؤلف بحماية حق المؤلف تماماً مثلما يتمتع بها المؤلفون أنفسهم. وفي بلدان أخرى يتمتعون بدلاً عن ذلك بحقوق مشابهة أو حقوق ذات صلة. وقد اكتسبت حقوق المؤلف أهمية متزايدة مع ظهور التقنية الرقمية والانترنت حيث تشكل نوعاً مهماً من حماية الملكية الفكرية للمحتوى الذي يوزع عبر الانترنت، وحيث تواجه الحماية صعوبة في التطبيق.

وتوجد عدة اتفاقات دولية خاصة بحماية حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة، ومنها اتفاقية بيرن (لسنة 1886) بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية روما (لسنة 1961) بشأن حماية فناني الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، واتفاقية جنيف (لسنة 1971) بشأن حماية منتجات التسجيلات الصوتية من استنساخ تسجيلاتهم دون تصريح، ومعاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف (1996)، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء الفني والتسجيل الصوتي (1996). وتتناول المعاهدتان الأخيرتان حماية حقوق المؤلفين في المجال الرقمي. وتعتبر اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (1994) أول اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وتغطي هذه الاتفاقية معظم أنواع الملكية الفكرية بما في ذلك حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة.

البراءات

تُمنح البراءة للمخترع، لمدة معينة من الوقت، الحق في منع الآخرين من استخدام مصنّفه أو صنعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو استيراده بدون تفويض منه. وفي المقابل يجب على المخترع الكشف عن تفاصيل اختراعه في وثيقة براءة يتاح لعموم الناس الاطلاع عليها. وبهذه الطريقة تمثل البراءات عقداً اجتماعياً بين المجتمع ككل والمخترعين. أما الابتكار الذي يفضل المخترع الاحتفاظ بسريته فيعرف باسم الدراية أو السر التجاري، وتم حمايتهما بموجب قواعد مختلفة.

تستمر حماية البراءة في معظم البلدان سارية المفعول لمدة 20 سنة اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب وإصدار البراءة من قبل مكاتب البراءات الوطنية أو الإقليمية التي يتوجب على المخترع تقديم طلب الحماية إليها.

يجب توفر الشروط الثلاثة التالية في الاختراع ليتم منحه براءة:

- يجب أن يكون جديداً لم يسبق نشره أو استخدامه من قبل الجمهور.
- يجب أن يكون قابلاً للتطبيق الصناعي، أي أن يكون شيئاً يمكن صنعه أو استخدامه استخداماً صناعياً.
- يجب ألا يكون "أمراً بديهياً"، أي ألا يكون اختراعاً من الممكن أن يخطر ببال أي شخص على قدر من المهارة في مجال ذلك الاختراع.

اعتمدت العديد من البلدان أنظمة البراءات على مدى السنين للأسباب التالية:

- تشجع هذه الأنظمة الكشف للجمهور عن المعلومات فتزداد بذلك مقدرة الناس على الحصول على المعرفة الفنية والعلمية. فبدون التأكيدات التي توفرها البراءة، قد يقرر المخترع أو الشركة المخترعة الاحتفاظ بسرية الاختراع.
- توفر هذه الأنظمة الحافز على الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير وفي الاختراعات المستقبلية.
- يشجع تحديد مدة حماية البراءة على التعجيل في الاتجار بالاختراع كي يجني الناس، عاجلاً وليس آجلاً، فوائد ملموسة من الاختراع.
- تساعد البراءات، بتشجيع نشر تفاصيل الاختراعات، على تفادي تكرار الأبحاث، كما تحفز على القيام بالمزيد من الأبحاث والاختراعات والنتنافس.
- تعتبر البراءات على أنها امتلاك مشروع للملكية الفكرية يُمنح بعد عملية فحص قاسية.

يوجد عدد من الاتفاقات الدولية بشأن حماية البراءات أهمها، بالنسبة للقضايا الجوهرية، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)، واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارية من حقوق الملكية الفكرية (1994)، أما المعاهدات الرئيسية بشأن المسائل الإجرائية للبراءات فتشمل معاهدة التعاون بشأن البراءات (1970) ومعاهدة قوانين البراءات (2000). وتحدد الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات (1973) قواعد الحصول على البراءات الأوروبية التي تصبح أيضاً عند منحها براءات وطنية سارية المفعول في البلدان المعنية. وقد دخلت نسخة معدلة من الاتفاقية (EPC 2000) واللوائح التنفيذية لها موضع التنفيذ بتاريخ 13 ديسمبر 2007.

العلامات التجارية

تتيح العلامات التجارية للمستهلكين والشركات التمييز بين السلع والخدمات التي يقدمها مختلف المنتجون واختيار منتجات المصانع التي يثقون بسمعتها.

تعتبر المصانع ومقدمو الخدمات الذين يستثمرون الوقت والجهد والمال لإيجاد انطباع حسن عن منتجاتهم وخدماتهم بأن العلامات التجارية هي وسيلة لمنع الآخرين من استغلال سمعتهم استغلالاً غير مشروع. ويضمن ذلك قيام منافسة مشروعة بين المتنافسين في السوق ويشجع المنتجين على الاستثمار في جودة وسمعة منتجاتهم أو خدماتهم.

يمكن أن تنطبق حماية العلامات التجارية على الأصناف والأسماء والإشارات والرموز، وحتى على الألوان والروائح والأصوات والأشكال. وباختصار يمكن تقريباً حماية أي صفة مميزة يحملها المنتج أو الخدمة وتميزه عن غيره باعتبارها علامة تجارية.

ويجب في معظم البلدان تسجيل العلامة التجارية في مكتب وطني أو مكتب حكومي إقليمي للعلامات التجارية بغرض استخدامها على سلع أو خدمات معينة كي تتسنى حمايتها. ويستطيع مالك العلامة التجارية منع الآخرين من استخدام العلامة التجارية التي يملكها، أو علامة تجارية مماثلة، لنفس السلع أو الخدمات أو لسلع أو خدمات مماثلة إذا كان ذلك الاستخدام يسبب خلطاً في ذهن الجمهور بين تلك المنتجات أو الخدمات. وفي كثير من البلدان، تتمتع العلامات التجارية المشهورة أو المعروفة أيضاً بالحماية من الاستخدامات التي تقلل من قيمتها أو تضعفها أو تستغل سمعة العلامة المشهورة بصورة غير مشروعة.

تعتمد جميع مؤسسات الأعمال تقريباً، الكبيرة منها والصغيرة، على العلامات التجارية. وتستخدم حماية العلامة التجارية أكثر من أي شكل آخر من أشكال الملكية الفكرية في اقتصاد البلدان النامية كما في اقتصاد البلدان المتقدمة. وتضمن العلامات التجارية للمستهلكين إمكانية معرفة منشأ السلع. وتتيح سجلات العلامات التجارية سهولة الاستخدام لأغراض البحث لمؤسسات الأعمال تفادي اختيار علامات جديدة قد يحدث الخلط بينها وبين علامات موجودة من ذي قبل.

توجد عدة اتفاقيات دولية بشأن حماية العلامات التجارية. وأهم تلك الاتفاقيات، التي تعالج المسائل الجوهرية هي: اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية (1883)، ومعاهدة قوانين العلامات التجارية (1994)، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (1994). وقد تم اعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قوانين العلامات التجارية في 28 مارس 2006. أما فيما يخص المسائل الإجرائية، فالمعاهدات الرئيسية هي اتفاقية مدريد بشأن تسجيل العلامات الدولية (1891) والبروتوكول الخاص بها (1989)، باستخدام الفرنسية والإنجليزية والإسبانية كلغات رسمية، واتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (1957). وفي أوروبا تقضي اللائحة 09/207 التي تشرع وتنظم اللائحة رقم 94/40 بشأن علامة الاتحاد الأوروبي بالسماح لمالكي العلامات التجارية بتسجيل علامة تجارية واحدة تكون سارية المفعول في السبعة وعشرين دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتمنح وسيلة الارتباط التي أنشئت في 1 أكتوبر 2004 بين علامة الاتحاد الأوروبي وبروتوكول مدريد مالكي العلامات التجارية مرونة أكبر للحصول على حماية الدولية للعلامات التجارية.

التصاميم

تحمي حقوق التصميم الجوانب المرئية الجديدة والأصيلة من المنتج ومغلفاته. وتقوم متطلبات الحماية عادة على أساس مفاهيم قانون البراءات (الحدائث) وقانون حقوق المؤلف (الأصالة). ويجب أن يظهر التصميم الذي يستحق الحماية صفات جمالية وألا يكون سبقه تصميم معروف يماثله أو يشبهه بمجمله. ويمكن وضع التصميم بحيث تكون ثنائية الأبعاد (الرسومات) أو ثلاثية الأبعاد (النماذج). تساهم التصميم مساهمة كبيرة في رواج السلع، وتشكل أصولاً أساسية في العديد من الصناعات مثل النسيج والأزياء وأجهزة الهواتف النقالة الشخصية وبرمجيات الحاسوب (البينية) والسيارات والأثاث والزخرفة.

يختلف نظام حماية التصميم من بلد إلى آخر مع أنه قد تم التوفيق بين ما هو معمول به في بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث يسري مفعول حقوق التصميم للاتحاد الأوروبي في جميع البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتخضع حماية التصميم في معظم البلدان للتسجيل، مع أن هناك اتجاه الآن في الاتحاد الأوروبي لمنح حماية قصيرة الأجل، لمدة ثلاث سنوات مثلاً، للتصاميم غير المسجلة.

وبشكل عام، تظل التصميم المسجلة تتمتع بالحماية لمدة 25 سنة، يجوز لمالك التصميم المحمي خلالها منع صنع أو بيع أو استيراد أو تصدير أية منتجات تتضمن التصميم أو تستخدمه. يستطيع مالك التصميم، حسب البلد المعني بالأمر، الاستفادة في نفس الوقت من الحماية بموجب قوانين حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات. ولقد استقادت حماية التصميم في أحد جوانبها مؤخراً من عملية توحيد هامة وواعدة. وتسمح اتفاقية لاهاي (1925) بشأن الإبداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، كما هي معدلة بمرسوم جنيف من الويبو (1999) بإيداع طلبات مركزية لحماية التصميم في مختلف البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية (من ضمنها الاتحاد الأوروبي). وأصبح أحدث التسجيلات نافذاً في 1 يناير 2009. ويخضع تصنيف السلع، فيما يخص المسائل الإجرائية، لاتفاقية لوكارنو (لسنة 1968).

الأسرار التجارية

تشمل الأسرار التجارية أنواع مختلفة من المعلومات المتعلقة بالأعمال، سواء أكانت فنية أو تجارية أو مالية، لا يعرفها عامة الناس المعنيون بالأمر أو لا يسهل عليهم التأكد منها، وتمنح المؤسسة التجارية ميزة تنافسية (مثل عمليات الصنع، والتقنيات، والدراية، وقوائم العملاء ولمحات عن حياتهم، وأساليب التوزيع، والمعلومات المالية، والمكونات، الخ). وبشكل عام، تكون المعلومات جديرة بحماية السر التجاري إذا تم تصنيفها بأنها ذات طبيعة جوهرية أو سرية كما هو مبين في المادة 39 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ويُمنح السر التجاري دون تسجيل ويظل ساري المفعول لمدة غير محددة من الوقت، وبشكل عام طالما تمت المحافظة على السرية. وعندما يكون السر التجاري عبارة عن دراية جديرة بالحصول على براءة، يجب مقارنة مدى الحماية القانونية التي يوفرها قانون البراءات مع الوضع القانوني للسر التجاري قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الأفضل الحصول على براءة للاختراع أو إبقائه سرا تجارياً. ويتوقف هذا القرار أيضاً على نوع الدراية ذات الصلة والغرض المنوي استخدامها له ومدة التفوق التنافسي المتوقع وإمكانية المحافظة على السرية.

على المدى الطويل. ومن بين الصفات المميزة للسر التجاري هي استحالة تجاهل أو تجاوز مفعول نقل المعلومات بعد إفشائها. ولهذا السبب فإن مالك السر التجاري عند نقله إياه يولي عناية فائقة لشروط السرية ومدى فعالية أوامر الحظر القضائي التي يمكن استصدارها من محليا لمنع نشر المعلومات درن تفويض.

وبما أن مؤسسات الأعمال أصبحت تدرك أكثر فأكثر قيمة الأسرار التجارية، وقيمة اتفاقات السرية وعدم كشف الأسرار، وقيمة اتفاقات عدم المنافسة التي ترد في عقود التوظيف، أخذت الآن تستعملها على نطاق واسع أثناء تعايط الأعمال التجارية وفي سياق علاقات التوظيف في محاولة منها للحد من التسرب غير المرغوب ومن استخدام المعلومات التجارية القيمة. وعلى أية حال تظل حماية السر التجاري ضعيفة في الكثير من البلدان بسبب الافتقار إلى تشريعات وقائية من ناحية وبسبب عدم وعي القضاء والهيئات الإدارية الأخرى من ناحية أخرى. تنص المادة 39 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على ضرورة وجود عقوبات، على الحصول غير المشروع على السر التجاري أو استخدامه أو الكشف عنه، تُفرض من خلال تطبيق القوانين الخاصة بالمنافسة أو الممارسات غير الشرعية - وهي فرع من قانون الأضرار. ويمكن أيضاً اعتبار الإخلال بتعهد المحافظة على السرية أنه مخالفة للعقد. وفي حالات محدودة، قد يكون الحصول غير المشروع على الأسرار التجارية جرماً جنائياً شأنه شأن السرقة والتجسس التجاري.

ويمثل نقل الدراية بحد ذاتها، أو كجزء من اتفاقيات التراخيص التي تدمج بين البراءة والدراية، أسلوباً معروفاً جداً لاستغلال الأسرار التجارية ذات الطبيعة التقنية. وقد تراجع الآن حجم إعاقة القيود الوطنية ذات العلاقة لنقل الدراية عبر الحدود بموجب هذا النوع من الاتفاقيات.

أسماء النطاق

إسم نطاق الإنترنت هو عنوان مميز في شبكة الإنترنت بشكل مبسط، ومصمم لتمكين المستخدمين من تحديد وزيارة موقع إلكتروني معين على شبكة الإنترنت بطريقة سهلة أو استخدام البريد الإلكتروني. ولكل جهاز حاسوب (أو 'جهاز خادم') عنوان بروتوكول إنترنت ثابت أو دينامي، والتي تمكن مستخدم الجهاز من الوصول والتعامل مع موارد الإنترنت. واسم نطاق ليس إلا ترجمة يسهل تذكرها لعنوان بروتوكول الإنترنت. فمثلاً، اسم نطاق الإنترنت [icc.org](http://www.icc.org) يحتوي على الأحرف الأولى من الاسم الانجليزي لغرفة التجارة الدولية باعتباره نطاق 'المستوى الثاني' قبل النقطة (دوت) و"المقطع org" باعتباره 'نطاق المستوى الأعلى' بعد النقطة.

والإيكان (مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة) هي الجهة العالمية المسؤولة عن تنسيق وإدارة نظام أسماء النطاق.

فمع النمو الهائل للإنترنت، أصبحت أسماء النطاق من الأصول ذات القيمة للشركات باعتبارها من العناصر المعرفة لمؤسسات الأعمال والتي قد تتعارض مع عناصر معرفة موجودة من قبل (مثل العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والأسماء التجارية وغيرها). وتستطيع مؤسسات الأعمال من خلال أسماء النطاق أن تنشئ لها وجوداً على الإنترنت وتجذب مستخدمي الإنترنت من جميع أنحاء العالم. وبينما تعول مؤسسات الأعمال على اعلامات التجارية القوية، إلا أنها تسعى لتسجيل واستخدام أسماء النطاق مماثلة للعلامات التجارية أو تتضمن هذه العلامات تحت

نطاقات المستوى الأعلى التي تتناسب مع أعمالها. وقد تحدث مشاكل عند تسجيل أسماء نطاق تتضمن علامات تجارية أو أشكال أخرى منها من قبل الآخرين، بما فيهم قراصنة عالم الانترنت.

وبوجود نحو 185 مليون تسجيل اسم نطاق و 240 ملحق اسم (رموز نطاقات المستويات العامة ومستويات الدولة)، فإن التعايش بين نظام أسماء النطاق ونظام العلامات التجارية قد يؤدي الى مشاكل ونزاعات حول الملكية بالنظر الى قيمة اسم النطاق.

لقد أدت هذه التطورات الى دعوات لاستحداث ضمانات حماية إدارية وقانونية إضافية أو جديدة لمعالجة العلامات التجارية ضمن عملية التسجيل أسماء النطاق والحلول المضادة لأساليب التلاعب في تسجيل العلامات التجارية المملوكة للآخرين كأسماء نطاقات.

(انظر القسم الثاني (أ) 2 ، أسماء النطاق لمعالجة القضايا الرئيسية)

التطورات التي تؤثر على حماية الملكية الفكرية

لقد كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية الهامة على مدى السنين القليلة الماضية وقعاً جوهرياً على كيفية ابتكار الملكية الفكرية واستغلالها واستخدامها. وتتكيف أنظمة حماية الملكية الفكرية المعاصرة منذ ظهورها بطريقة تجعلها تتلاءم مع هذه التغيرات. ويجب على مؤسسات الأعمال التي تعتمد على استغلال أصول الملكية الفكرية التأكد من أن الوسائل المتاحة لها لحماية ملكياتها الفكرية تظل فاعلة في ظل هذه البيئة المتطورة.

وتتضمن هذه المقدمة وصفاً للقوى الرئيسية التي تغير مشهد الملكية الفكرية هذه الأيام، والأثر المحتمل لهذه القوى على ابتكار الملكية الفكرية واستغلالها. ومن بين هذه القوى:

- 1- عولمة الاقتصاد.
- 2- تطوير تقنيات جديدة.
- 3- انتشار إمكانيات الربط بالانترنت وتقنيات النطاق العريض.
- 4- ازدياد الأهمية الاقتصادية لابتكارات الأعمال غير التقنية ومواردها التي لا تحميها أنظمة الملكية الفكرية المعاصرة.
- 5- تسييس قضايا الملكية الفكرية.
- 6- التغييرات في أساليب تشغيل مؤسسات الأعمال.

1- عولمة الاقتصاد

يتعارض أحياناً النطاق العالمي المتوسع الذي تعمل ضمنه مؤسسات الأعمال مع الطبيعة الإقليمية لمعظم التشريعات بما فيها تلك التي تخضع لها حقوق الملكية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب قيام التجارة الإلكترونية التي تسمح لأعداد متزايدة من الشركات بالعمل على نطاق عالمي. وقد يثير هذا شكوكاً حول القانون والسلطة القضائية المتعلقة بمعاملات الملكية الفكرية والتعديلات عليها. وعلاوة على ذلك فإن الطبيعة العالمية للتجارة زادت من صعوبات التسجيل (في حالة الحقوق المسجلة) وصعوبات احترام حقوق الملكية الفكرية في كل بلد قد تصنع فيها سلع خاضعة لحقوق الملكية الفكرية وتباع على نطاق واسع دون إذن من مالكي هذه الحقوق. وينطبق هذا كله بنفس القدر على شركات الخدمة ذات النشاط العالمي، مثل شركات التأمين والمصارف وشركات النقل.

وتعزز هذه العوامل مبررات ضرورة التوحيد بين قواعد الملكية الفكرية على مستوى العالم ومواصلة دعمها. وتعود بدايات عملية التوحيد بواسطة المعاهدات إلى تاريخ إبرام معاهدة باريس (لسنة 1883) واستمرت حتى اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية- التي ربطت حقوق الملكية الفكرية بنظام التجارة العالمي وآلية العقوبات التي يفرضها- ثم جاءت مؤخرًا معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (1996) بشأن الانترنت. ولقد أدت الرغبة في تسريع عملية التوحيد باعتبارها جزءاً من نمو التجارة الدولية إلى أشكال أخرى من وضع القواعد أصبحت قوى هامة في تعزيز التوحيد. وكثيراً ما تتضمن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية الأطراف، التي تنشط الولايات المتحدة وأوروبا بقدر أقل في السعي إلى تحقيقها، معايير للملكية الفكرية تفوق المعايير الدنيا التي تنص عليها

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ويمكن استخدام ما يسمى بوثائق القانون غير الملزم، كالإرشادات والتوصيات، لتحديد قواعد جديدة قد تصبح ملزمة عبر دمجها بالمعاهدات أو إدخالها في القانون الوطني أو الإشارة إليها في الاتفاقات التجارية ثنائية الأطراف.

ومع امتداد عمل مؤسسات الأعمال إلى المزيد من البلدان (أو إلى شبكة الانترنت) تصبح السيطرة على توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق مسألة ذات أهمية متزايدة. ويتكرر التركيز في المناقشات على موضوع استنفاد الحقوق، حيث يتقرر وفقاً للكيفية التي تم استنفاد الحقوق فيها ما إذا كان باستطاعة مالك حق ملكية فكرية التحكم بتوزيع السلع (الأصلية) في الأسواق الإقليمية أو الدولية إذا كانت تلك السلع قد طرحت في سوق محلية من قبل مالك الحقوق أو بموافقتهم. وتنص القوانين المحلية عادة على أن مالك حقوق الملكية الفكرية يفقد الحق في التحكم ببيع أو التصرف بمنتج معين يشمل تلك الحقوق بعد أول مرة يقوم فيها، هو أو طرف آخر مصرح له، ببيع ذلك المنتج. وفي بعض الحالات تنطبق قواعد الاستيراد الموازية على أساس أنها حالة مستثناة من هذا المبدأ. وتنص هذه القواعد عامة على عدم جواز بيع منتجات معينة في إقليم معين دون تصريح من مالك الملكية الفكرية بغض النظر عما إذا كانت تلك المنتجات قد دخلت السوق في إقليم آخر.

وتعتقد الغالبية العظمى من أعضاء غرفة التجارة الدولية أنه، في غياب سوق عالمية حقيقية واحدة، يكون أي نظام دولي لاستنفاد الحقوق ضاراً بالتجارة والاستثمار الدوليين وبالابتكار أكثر من كونه مفيداً لها. وهناك أسباب تتعلق بالإستراتيجية التجارية ومراقبة الجودة وسمعة المصنف تضيء الشرعية على اهتمام مؤسسات الأعمال بالسيطرة على توزيع منتجاتها في أسواق مختلفة لضمان أن المنتجات التي تصنع خصيصاً لسوق معينة لا تباع في سوق أخرى. وهناك أيضاً من يدعي أن أي نظام دولي للاستنفاد لن يجعل المستهلك في وضع أفضل من حيث توفر السلع أو من حيث أسعارها.

2- تطوير تقنيات جديدة

لم يؤد التطبيق التجاري لتقنيات جديدة - لا سيما التقنيات الرقمية وتقنية الاتصالات والتقنية البيولوجية - إلى نشوء أنواع جديدة من المنتجات والخدمات فحسب بل أدى أيضاً إلى أنواع جديدة من التوزيع وأساليب تعدي جديدة. ويظهر الآن في هذه الميادين تقنيات جديدة ولاعبين جدد بسرعة تستدعي انتباه مؤسسات الأعمال التقليدية والهيئات الحكومية وغيرها من المؤسسات المعنية بالملكية الفكرية وقيامها عاجلاً بإجراءات مناسبة وإلا فإن هذه التطورات ستطغى عليها جميعها.

ترتبط تقنيات المعلومات والاتصالات عالمياً شاسعاً متعدد الأوجه، هو مجتمع المعلومات. ولكن، مع أن البنية التحتية والمعلومات يشكلان لبنات بنائه فإنه لا غنى عن المعرفة والسياق والمحتوى والأثر لتعزيز المفاهيم ولجعل التواصل ذي مغزى واضح. وعليه فإن الناس في مجتمع المعلومات ستظل بحاجة لتشجيع ودعم الابتكار والاختراع. ويمكن لنظام الملكية الفكرية أن يتيح للسوق أن تكافئ الاختراع والإنتاج ونشر المحتوى، وهو بديل أفضل عن "رعاية" أو دعم الدولة ونفوذها وما يصاحبه من أخطار الرقابة.

وعلاوة على ذلك فإن دور التقنية بحد ذاته، في ظل عصر التطور الدائم للتقنية، كوسيلة من وسائل حماية وتعزيز الإبداع والابتكار أصبح أكثر بروزاً ويأخذ أهمية متزايدة. لقد خفضت التقنيات الرقمية بشكل كبير من الحواجز التي تعترض إنشاء وتوزيع المصنفات الفنية. فبإمكان أي شخص اليوم أن يستخدم الإنترنت لتبادل إبداعاته مع الجمهور في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تفتح الملتقيات على الإنترنت نطاقاً واسعاً من الوسائل الجديدة لكسب المال من الأعمال الإبداعية، ويعمل أصحاب الحقوق وشركات التقنية معاً لاستكشاف العديد من نماذج الأعمال المختلفة، وكواحدة من الوسائل لإتاحة المحتوى في بيئة رقمية، بدأ مالكو حقوق المؤلف بالمطالبة باتخاذ تدابير تقنية لتنظيم نسخ واستخدام الأعمال المحمية. كما يبادر أصحاب الحقوق إلى التعاون مع صناعات الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات وتقنيات المعلومات لاستكشاف الوسائل التقنية لحماية المحتوى المحمي بحقوق المؤلف من الاستغلال التجاري دون إذن من صاحب الحقوق المعني.

وفي حين أن قواعد الملكية الفكرية لا زالت إلى حد كبير محلية أو إقليمية، فإن تقنيات المعلومات والاتصالات ذات طبيعة عالمية بحكم صفاتها الذاتية. ولهذا لن تكون قوة سلسلة قوانين الملكية الفكرية المحلية، في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، إلا بمستوى قوة أضعف حلقاتها، وستكون القدرة على فرض احترام الحقوق أمراً حيوياً. وسوف يؤدي هذا الوضع إلى بروز الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي. وتشكل متطلبات الحد الأدنى لحماية حق المؤلف، التي تتضمنها إتفاقية تريبس وإتفاقية بيرن ومعاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 1996 بشأن الإنترنت، عوامل هامة لضمان التوافق والضمانة القانونية في السوق الرقمية العالمية. وقد توفر قواعد السلوك الاختيارية والإرشادات والعقود طريقة جيدة لتكملة التشريع الوطني في هذا المسعى. وتدرس الكثير من الحكومات طرق تشجيع وتسهيل توفر المحتوى القابل للتريخيص في الوقت الذي تتم فيه حماية مصالح أصحاب الحقوق في حماية المحتوى الرقمي الخاص بهم. ففي فرنسا شكلت "إتفاقية تطوير وحماية المصنفات والبرامج الثقافية على الشبكات الجديدة" والمسماة إختصاراً "إتفاقية أوليفين" الأساس لقانون جديد يؤسس لعقوبات تدريبية ضد التعديلات المتكررة. وهناك مشاورات جارية في المملكة المتحدة حول الحلول التشريعية المحتملة للتعديلات على شبكة الإنترنت. وقد تم تبني قوانين تختص بالتعديلات المتكررة على الإنترنت من خلال عملية استجابة تدريجية في كل من كوريا وتايوان، وهناك نقاشات حول الدخول في إتفاقيات صناعية طوعية لمحاربة القرصنة على الإنترنت في بلدان أخرى بما فيها اليابان.

وتبشر الثورة الحالية في التقنية البيولوجية بحدوث تحسن في نوعية الحياة والنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين في مجالات العناية الطبية والدواء والعمليات الصناعية المستدامة والزراعة والغذاء والبيئة. إن ما يجعل هذا التقدم ممكناً هو مجموعة من التقنيات البيولوجية الإبداعية الفعالة التي تغير كل ما نعرفه عن العالم، إلا أن تحقيق كل ذلك يعتمد اعتماداً كبيراً على حقوق ملكية فكرية قوية وفعالة تحفز على استثمار الموارد اللازمة للوصول إلى هذه الابتكارات وتطويرها، ولنشر التقنيات الجديدة على نطاق واسع وتوفير إطار لتبادل الحقوق.

إن التطبيق المتزايد لتقنيات علوم الحياة الجديدة، كالتقنية البيولوجية، لا يؤدي فقط إلى نشوء أنواع جديدة من المنتجات والخدمات وإنما يؤدي أيضاً إلى أنواع جديدة من توزيع ونشر التقنية وأنواع جديدة من المشاركة بين القطاعات العامة والخاصة لتحقيق أهداف اجتماعية. ويجب على مؤسسات الأعمال أن تتنبه بصورة خاصة إلى التحديات التي تواجهها سياسة الملكية الفكرية بسبب التضافر المتنامي بين التقنية البيولوجية وتقنيات المعلومات والتقنيات الأخرى

الجديدة التي تكون فيها المعلومات والوسائل الجديدة والأساليب الجديدة قضايا حيوية بالنسبة للابتكار.

ومن بين مجالات التركيز الرئيسية في مجال التقنية الحيوية اليوم هي تنمية مصادر مستدامة للطاقة البديلة والوقود. وبالإضافة إلى توفير الطاقة المتجددة، يمكن أن يستفيد كوكب الأرض من أنواع عديدة من الوقود الحيوي الجديدة من خلال توفير سبل جديدة لإدارة النفايات. وتتوسع صناعات الوقود الحيوي بسرعة وعلى مستوى عالمي، لا سيما في أوروبا وآسيا والأمريكتين. وقد ركز الاتحاد الأوروبي إهتمامه مؤخراً على إمكانات الطاقة الحيوية المستمدة من النفايات للمساهمة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. وخلص هذا النبا إلى أن من الممكن توفير حوالي 20 مليون طن من النفط الموجود في الكتلة الحيوية بحلول عام 2020، ويأتي ما يقرب نصف هذه الكمية من النفايات الحيوية مثل النفايات الصلبة من المدن والبلدات والمخلفات الزراعية ونفايات المزارع وغيرها من مصادر النفايات القابلة للتحلل.

وقد أدى التركيز في الآونة الأخيرة على استخدام الكائنات الحية الدقيقة في تطوير الوقود الحيوي إلى استئثار اهتمام مكثف في حماية الملكية الفكرية لهذه المصادر الجديدة للوقود فضلاً عن المعارضة المتزايدة لأي شرط يتطلب التوفير المبكر لمخزونات الكائنات الحية الدقيقة للعامّة.

والحقل الآخر المستحدث من حقول التقنية هو التقنية متناهية الدقة "النانوتكنولوجي". وهو في الواقع عبارة تستخدم لتسمية العديد من التقنيات الجديدة التي تركز على إيجاد أجهزة وأنظمة ومواد وبيولوجيات وبنيات أخرى بحجم جزء من المليار من المتر. وتجمع هذه الحقول فريقاً متعدد التخصصات من المهندسين والبيولوجيين والفيزيائيين و/أو الكيميائيين يقومون بصنع مواد متناهية الدقة جديدة تستخدم في صناعة أجهزة أو أنظمة صغيرة جداً ذات "طبيعة" كهربائية أو علمية مادية أو حتى بيولوجية.

إن الفوائد المتوقع جنيها من مجمل قيمة هذه التطورات ضخمة جداً، حيث ينطوي هذا الحقل على إمكانية معالجة الأمراض من خلال المعالجة الباردة للجينات الوراثية على مستوى متناهي الدقة باستخدام الأنظمة الهندسية متناهية الدقة أو بناء أجهزة حاسوب صغيرة جداً جديدة توفر القدرة على معالجة البيانات كما في هذه الأيام ولكن بمستوى متناهي في الدقة.

إلا أن الصعوبة الوحيدة التي تعترض تحقيق الفائدة من كامل إمكانات هذا الحقل هي أن بعض المواد والأنظمة التي سيتم تطويرها بالرغم من صغرها المتناهي، ستؤدي وظيفة تؤديها الآن المواد والأنظمة المتوفرة حالياً. لهذا فإن التحدي الذي سيواجهه نظام البراءات هو توفير الحماية الكافية والمتوازنة في هذا الحقل الجديد. وسيكون هذا أمراً جوهرياً بالمطلق لتشجيع الاستثمارات اللازمة لإيصال هذه التقنيات المتعددة الفروع إلى السوق.

وسيكون لظهور تقنيات أخرى جديدة في المستقبل تأثيرات على حماية الملكية الفكرية قد تتجاوز حدود المسائل التي يجري بحثها اليوم.

3- انتشار إمكانات الربط بالانترنت وتقنيات النطاق العريض

لا تزال الانترنت إحدى أهم التطورات العلمية في القرن الماضي، وأصبحت بكل معنى الكلمة مرادفاً لجمع المعلومات وتوزيعها. ولقد عجل استخدام تقنيات النطاق العريض القريب العهد في انتشار الانترنت. ويزداد اعتماد مؤسسات الأعمال على تقنيات النطاق العريض ليس من أجل الاتصالات فحسب ولكن كوسيلة سريعة لاسترجاع المعلومات وتوزيعها. ويشير النطاق العريض أساساً إلى الربط بشبكة الانترنت الذي يتيح نقل المعلومات بسرعة تفوق سرعة الربط الهاتفي العادي بواسطة المودم باستخدام النطاق الضيق. وتتمثل الصفة الرئيسية للنطاق العريض في اتساع عرضها بشكل كبير - بين 20 الى 200 ضعف سرعة هاتف الاتصال العادي - مما يتيح نقل المعلومات بسرعة أعلى وأحجام أكبر بحيث يوفر الفرصة لتوزيع ملفات سمعية رقمية مضغوطة (mp3)، أو أفلام، أو تسجيلات سمعية بصرية مباشرة، أو لنقل أعداد ضخمة من أنواع المحتوى الأخرى أسرع بكثير مما كان ممكناً من قبل. وبظهور النطاق العريض تخلص العالم من الإحباط الذي كان يسببه بطء تحميل وتنزيل ملفات المواد السمعية والسينمائية الكبيرة والأنواع الأخرى من المحتوى.

ويتساءل البعض ما إذا كانت قوانين الملكية الفكرية المعاصرة تكفي لمواجهة الازدياد في حجم القرصنة الذي قد ينتج عن سرعة وسهولة الدخول إلى الملفات الرقمية على شبكة الانترنت. لقد أثير المزيد من الأسئلة حول صعوبة تنفيذ القوانين المعاصرة في ضوء مسائل الاختصاص القضائي وعدم الكشف عن الهوية وضخامة عدد مستخدمي الانترنت. وقد يجد مستخدمو الانترنت أن من السهل مخالفة قوانين الملكية الفكرية مع احتمال بسيط لاكتشاف مخالفتهم وتطبيق القانون عليهم. لقد ازدادت الأمور تعقيداً بظهور النطاق العريض مع ما يتصف به من "السرعة العالية" التي تسهل التعامل مع "الأحجام الكبيرة". وفي حين أن النطاق العريض يستطيع أن يوفر وهو يوفر فعلاً إمكانية توزيع مجموعة متنوعة من أشكال المحتوى القانوني وفرص العمل التجاري الجديدة لتوفير المحتوى القانوني إلى عدد من الناس أكبر من أي وقت مضى، وحيث ما زالت القرصنة والتعدي على الملكية الفكرية تمثل مشكلة مستعصية جداً لأن المستخدمين ومزودي التطبيقات يستطيعون من خلال استخدام تقنيات النطاق العريض الخاصة بهم أن يرسلوا ويستقبلوا أحجام أكبر من البيانات بسرعة أعلى مقارنة بما يتيح الاتصال الهاتفي العادي.

وقد عزز الاتصال عالي السرعة أيضاً شعبية الشبكات الاجتماعية والمواقع الأخرى التي تسمح في العادة بتحميل المحتوى المقدم من المستخدمين والوصول إليه والاطلاع عليه. وقد يشتمل هذا المحتوى المقدم من المستخدمين على محتوى خاص بطرف ثالث، وقد يحدث ذلك بطريقة فيها أو ليس فيها تعدي على حقوق حسب تطبيق قانون حق المؤلف ذي الصلة. ومع أن مشغلي هذه المواقع في بعض الأقاليم القضائية قد يتمتعون بملاذات أمانة من التعدي على حق المؤلف إلا أن خطر المسؤولية عن التعدي على حق المؤلف لا زال قائماً بالتأكيد بالنسبة لمشغلي المواقع التي تستضيف محتوى مصدره المستخدمين في أقاليم قضائية أخرى. ومن المهم أن نلاحظ أن مجموعة من الشركات من القطاع المعني بالمحتوى وملتقيات المحتوى المقدم من المستخدمين وضعت مجموعة من المبادئ (ويشار إليها باسم مبادئ المحتوى المقدم من المستخدمين) لتعزيز حماية حقوق المؤلف على هذه الملتقيات من خلال نشر تقنيات تصفية وآليات قبول فعالة، بينما يتم في ذات الوقت تسهيل المحتوى المقدم من المستخدمين والاستخدامات المشروعة للأعمال المحمية بحقوق المؤلف.

كما أن استخدام خطوط الألياف البصرية والشبكات اللاسلكية المتقدمة وابتكارات التقنية الشبكات يعزز بشكل متزايد، وعلى مستوى عالمي، إمكانيات الاتصال بالنطاق العريض، فيزداد أكثر فأكثر عرض ترددات الاتصال وقدرة إمكانيات الربط عريض النطاق الحالية على

توفير خدمات مشروعة ذات جودة أعلى. ونتيجة لهذا التطور وبفضل الإجراءات المحسنة لحماية المحتوى والتعاون بين مختلف الصناعات، يتم تعزيز وتقوية نماذج توزيع المحتوى التقليدي بواسطة إمكانيات حديثة مثل البث التلفزيوني عبر بروتوكولات الإنترنت، والفيديو حسب الطلب، والإذاعة الرقمية، وبروتوكول الصوت عبر الإنترنت، والمراقبة الطبية المباشرة في البيت، وهذه ليست سوى عدد قليل من الخدمات الجديدة المتوفرة. وفي كثير من الحالات، من الممكن تحقيق هذه الأسواق الناشئة لخدمات معينة تقد عبر بروتوكولات الإنترنت والتحسينات لحمايتها عن طريق الاتفاقيات التجارية بين الأطراف المشاركة في توصيل المحتوى من طرف إلى آخر لتمكين العميل من الاختيار من تشكيلة أكبر من التطبيقات الخاصة بالمستخدم. وفي المناطق التي انتشرت فيها هذه الشبكات المتقدمة، تشير أحدث إحصائيات النطاق العريض الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتقرير متابعة النطاق العريض الصادر عن الجمعية الأوروبية للاتصالات التنافسية إلا أن استخدام الربط بواسطة النطاق العريض حقق أكبر قدر من الزيادة.

وقد تؤدي طبيعة استخدام الإنترنت عبر الحدود إلى ازدياد أكبر في انتشار المقاضاة بشأن الملكية الفكرية أمام سلطات شرعية متعددة. كما أنها، علاوة على ذلك، قد تدفع الاتفاقيات التجارية والاتفاقيات الأخرى الاختيارية التي تُبرم بين جهات مشاركة في توصيل المحتوى من المورد إلى المستخدم (مشغلو الشبكة والتطبيقات وموردو المحتوى) إلى معالجة التعديات المحتملة على حقوق المؤلف. وتختلف قوانين الملكية الفكرية أيضا في بلد ما عنها في البلد الآخر. إذ قد يكون شخص ما متعدياً على حقوق المؤلف في بلد ما في حين لا يكون كذلك في بلد آخر. وبذلك يزداد تعقيد مسألة هي أصلاً معقدة. (راجع القسم ب، أولاً: أولويات التنفيذ).

وكما أشرنا سابقاً فإن النمو الهائل للإنترنت قد ساهم أيضاً في تطور استخدام أسماء النطاق كمحددات هامة للأعمال وفي توجه متزايد لتحويل أسماء النطاق واستخداماتها إلى قيم نقدية كسلع مطروحة لتحقيق الكسب بالمضاربة فيها. وقد أثار النمو الكبير في أعداد أسماء النطاق المرتبطة بعلامات تجارية يتم تسجيلها من قبل أطراف ليس لها علاقة بالعلامات التجارية وتوسع استخدام هذه الأسماء إما لأغراض إعادة بيعها أو لجني إيرادات من تنقلاتها على الشبكة، أثار تساؤلات حول الحدود بين الاستخدام وسوء الاستغلال.

وتعتبر هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الآيكان) مسؤولة عن التنسيق على مستوى العالم في مجال نظام المؤشرات المميزة للإنترنت عبر نظام أسماء النطاق (DNS)، بما في ذلك تنسيق أسماء النطاق. كما أن الآيكان مسؤولة عن وضع وفرض السياسات التي تضمن أمن نظام أسماء النطاق وسلامته وموثوقيته وتشغيلية التبادلي من خلال عملية وضع السياسات المعتمدة لديها والتي يشارك فيها أصحاب المصلحة العالميين من خلال هيئات دولية ومنها منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO).

ويمكننا مشاهدة سياسات الآيكان ذات الصلة بالملكية الفكرية بوضوح في مجال العلامات التجارية حيث أن هناك تنامي كبير في استخدام العلامات التجارية كأسماء نطاق على الإنترنت. ويعد نظام أسماء النطاق عالمياً من حيث نطاقه وذلك بعكس نظام العلامات التجارية الإقليمية، ولا يفرق بين الفئات المختلفة من السلع والخدمات. فبينما يمكن أن تتعايش علامات تجارية متطابقة لسلع وخدمات مختلفة، لا يمكن تسجيل اسم نطاق مطابق لعلامة تجارية إلا إذا جاء تحت نطاق مستوى علوي (TLD) معين. وتحقق سلسلة معينة من الأحرف الربط فقط مع موقع إلكتروني واحد وبالتالي يكون اسم النطاق مميزاً. وقد تنامي في الآونة الأخيرة أحد أساليب تحويل أسماء النطاق إلى قيمة مالية وأخذت أطراف ثالثة كثيرة ليس لها صلة بالعلامة التجارية

المرتبطة بأسماء النطاق تبادر الى تسجيل مئات الى آلاف أسماء النطاق التي تختلف إختلافا طفيفا في تهجنتها، أو التي ليست إلا صيغ مختلفة لعلامة تجارية مشهورة أو ذائعة الصيت، هذا مع تزايد عمليات تسجيل الدخول لتحقيق إيرادات إعلانية على أساس إعلانات "الدخول بنقرة رابط". إن فرص تحقيق الربح في صناعة التحويل النقدي قائمة بسبب أن الكثير من مستخدمي الانترنت يخمنون أسماء النطاق بطباعة سلسلة أحرف التسمية (عادة علامة تجارية يليها ملحق معين) على شريط البحث في محرك البحث الذي يستخدمونه. أما التحدي المائل في ذلك فهو تقليل التضارب الى الحد الأدنى بين نظام أسماء النطاق ونظام العلامات التجارية الإقليمية، وحصر التسجيلات التحايلة لأسماء النطاق أو إساءة استخدامها.

ومن بين القضايا الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية والتي يدور حولها البحث في مجال أسماء النطاق أثر عمليات تذوق أسماء النطاق (أي تسجيل اسم نطاق لمدة الخمسة أيام المسموح بها ثم إلغاؤه) و"تشتيت أسماء النطاق" (أي تسجيل اسم نطاق بهدف تحويل انتباه الزوار الى مواقع إلكترونية معينة)، والحاجة الى تغيير في التشريعات مع التطورات والاتجاهات الجديدة في صناعة أسماء النطاق وسهولة الوصول الى تفاصيل قيود معلومات أسماء النطاق (Whois) ودقتها، وأثر استحداث أعداد ضخمة من أسماء النطاق المدولة (IDNs) واستحداث نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLDs). ويمثل النقص العام في فهم التغييرات الوشيك تحديات هامة لمجتمع الملكية الفكرية ولأولئك الذين يعتمدون على العلامات التجارية.

وأدى نمو الاتصال بشبكة الإنترنت أيضا الى أن العديد من العملاء يستخدمون الآن الإنترنت لشراء السلع أو لزيادة معرفتهم بأنواع معينة من المنتجات. وبالمقابل استخدم اصحاب الاعمال شبكة الإنترنت لنشر الوعي بعلاماتهم التجارية حتى أن البعض يشتري استخدام كلمات مفتاحية معينة من محركات البحث. وهذه الكلمات المفتاحية هي في الأساس كلمات معينة تفتح لدى كاتبها في محرك البحث إعلان تجاري من خلال رابط دعائي. وسوف يظهر هذا الإعلان بعد ذلك عندما تتم كتابة بعض الكلمات المفتاحية في محرك البحث. وقد يظهر هذا الاعلان برابط دعائي على نفس صفحة نتائج البحث مثل نتائج البحث الطبيعية التي تعرض الموقع الالكتروني للعلامة التجارية ومالكها. وفي السنوات الأخيرة أدت قضايا محركات البحث وما إذا كان من الجائز أن تستخدم هذه الروابط الدعائية أو الكلمات المفتاحية علامات تجارية الى تنامي النزاعات والتقاضى بهذا الشأن.

4- الأهمية الاقتصادية للابتكارات التجارية غير التقنية والموارد الوراثية والمعرفة التقليدية

مع نمو الخدمات الصناعية تكتسب الأنواع الجديدة من الابتكارات الفكرية أهمية اقتصادية وتنطلع الشركات إلى نظام الملكية الفكرية لحماية هذه الابتكارات. إلا أن بعض الأشكال الجديدة من الملكية الفكرية لا تقع تماما ضمن أنظمة الحماية المعاصرة، ويجب تعديل تلك الأنظمة - أو إيجاد حقوق جديدة، لحماية هذه الابتكارات الجديدة.

تم التوصل حتى الآن إلى بعض الحلول، إما بإيجاد أنواع حقوق فريدة وجديدة معينة أو بتوسيع مفهوم معين يمكن حمايته بموجب حقوق الملكية الفكرية. وتشكل حماية قواعد البيانات التي فرضها الاتحاد الأوروبي مثالا على التوجه الأول، في حين يشكل توفر حماية البراءة الممنوحة للاختراعات المتعلقة بالحاسوب، والتي تبنتها كل من الولايات المتحدة واليابان، مثالا على التوجه الثاني.

وقد أثار الاهتمام التجاري بأنواع النبات والحيوان في البلدان الصناعية، وفي التعبيرات التراثية التقليدية والعلاجات الدوائية، شكوكاً حول ملكية تلك الموارد التي كانت في السابق تعتبر ملكاً عاماً. ويجري العمل حالياً أيضاً على معرفة المدى الذي يمكن الذهاب إليه في استخدام نظام الملكية الفكرية في حالات أثبتت فيها بعض المجتمعات ملكيتها الجماعية لتلك الموارد.

5 - تسييس الملكية الفكرية

بعد أن كان يُنظر إلى سياسات الملكية الفكرية كمسألة فنية منذ مدة طويلة، ترسخ الآن وجودها في الحلبة السياسية وكثيراً ما تسترعي اهتمام عامة الناس. وتوجب على واضعي السياسات بذل جهد متواصل للمحافظة على التوازن الضروري لتلبية حقوق المبتكر ومصالح المستخدمين بحيث أن الفائدة من النظام تعود على المجتمع ككل.

ويعود سبب الجدل بشأن تسييس الملكية الفكرية إلى حد ما إلى ازدياد الأهمية الاقتصادية للملكية الفكرية، الأمر الذي جعلها أيضاً مسألة هامة في العلاقات التجارية بين الدول. ويتجسد الربط بين التجارة الدولية و الملكية الفكرية بوضوح في استخدام آليات الإجراءات الانتقامية المتبادلة بموجب تفاهم تسوية النزاعات (DSU) المعتمد في منظمة التجارة العالمية في مجال الملكية الفكرية. فبموجب هذه الآلية يمكن لدولة عضو في المنظمة أن لا تلتزم بقرار تسوية نزاع تتخذه المنظمة بل يستطيع الخصم أن يرد بإيقاف الامتيازات أو الالتزامات ضد تلك الدولة العضو في المنظمة، وعادة ما يكون ذلك في نفس القطاع وقد يكون في قطاع مختلف في ظروف استثنائية. وكان حق استخدام الإجراء الانتقامي بوقف امتيازات والتزامات تريبس قد مُنح أول مرة للإكوادور (في قضية الموز) ضد دول الاتحاد الأوروبي، ولأنتيغوا وباربودا ضد الولايات المتحدة لانتهاكها قواعد منظمة التجارة العالمية/الغاتس (خدمات المقبرة والمراهنه عبر الحدود)، ولبرازيل ضد الولايات المتحدة (في قضية "نزاع قطن الأراضي النجدية"). ومع ذلك لم يحدث في أي حالة من هذه الحالات أن تم اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية.

وهناك عامل آخر تجسد في إضافة عدد من المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية على جدول أعمال مباحثات منظمة التجارة العالمية حول التنمية في الدوحة. وكان من بين هذه المسائل المؤشرات الجغرافية، والعلاقة بين اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبين الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، ونقل التقنية إلى البلدان الأقل نمواً.

وقد تم تسييس النقاش الدائر حول الملكية الفكرية بشكل أكبر بسبب إعتراض بعض البلدان النامية على المقترحات التي قدمتها الدول المتقدمة في العديد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية (مثل الولايات المتحدة وشيلي والولايات المتحدة وبيرو والولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى + جمهورية الدومينيكان) الداعية إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية ضمن إطار حزمة موسعة خاصة بالتجارة. وقد اعترفت بعض البلدان النامية بالفوائد التي سوف تعود على اقتصاداتها من تعزيز حماية الملكية الفكرية الواردة في هذه الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة وقبلتها، إلا أن إدراج هذه المقترحات قد أدى إلى جدل على المستوى الوطني في بلدان نامية الأخرى.

وهناك عامل آخر يتمثل في ظهور فاعلين جدد يشاركون بنشاط كبير في النقاش الدائر حول قضايا السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتشمل هذه الجهات الفاعلة الجديدة منظمات

المستهلكين والجماعات في الأوساط الأكاديمية ومن بين هؤلاء اللاعبين الجدد منظمات المستهلكين وجمعيات أكاديمية ومنظمات ما يسمى بالمجتمع المدني التي لم يسبق لها أن شاركت في قضايا الملكية الفكرية. وقد زادت إضافة هذه الأصوات إلى النقاش من مستوى الوعي والاهتمام من مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في جميع المناقشات حول الملكية الفكرية، مما أدى بالتالي إلى عملية صنع القرار أكثر تعقيداً في هذا المجال.

وما زال هناك عامل آخر أيضاً يتمثل في نشر مفاهيم الملكية الفكرية في المجتمعات والبلدان التي لم تكن هذه المفاهيم مألوفة فيها في السابق، وكذلك سوء الفهم حول استخدام حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بمادة حساسة ثقافياً واجتماعياً كانت سابقاً تعتبر ملكاً عاماً. واتجه المبتكرون، في سعيهم وراء منتجات جديدة، إلى مصادر جديدة كالمواد الوراثية، والعلاجات التقليدية، وأصناف النباتات والحيوانات غير المعروفة على نطاق واسع. وأثار ذلك نقاشات حادة بشأن من توول إليه ومن يشترك بأية فوائد تتأتى من تلك الموارد ومن المنتجات المستخلصة منها.

وتتم مناقشة أي توتر يحدث بين المصالح التجارية لمالكي الملكية الفكرية وبين المصالح العامة في مجالات حساسة مثل الرعاية الصحية، والأخلاقيات، والتنمية، وحماية البيئة، وسياسة التنافس، والخصوصية، وحماية المستهلك بازدياد في البلدان المتقدمة وفي بعض البلدان النامية. وفي الواقع هناك عامل آخر تتعاضد أهميته وتعقيده، وهو أن عدداً من البلدان النامية تشعر أن نظام الملكية الفكرية كما هو مطبق حالياً، خاصة نظام البراءات، لا يوفر التوازن الصحيح بين مصالح البلدان النامية ومصالح البلدان المتقدمة، وأنه يجب تصحيح هذا الوضع. وفي محور هذا الجدل هناك نقاش حول دور الملكية الفكرية في التنمية. ويتضح هذا بصورة خاصة في اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) حيث أن اقتراح عام 2004 لجدول أعمال التنمية في الويبو الذي أدى إلى اتفاقية بين الويبو والجمعية العامة في 2007 على 45 خطوة تنفيذية. ومع أنه يجب النظر إلى ذلك على أنه إنجاز خارق، إلا أن مفاوضات الويبو في مجالات أخرى وخاصة بشأن معاهدة قانون البراءات الأساسي ما زالت تراوح مكانها بسبب الخلاف على ما إذا كان يجب تضمين الاستثناءات المتعلقة بالصحة والبيئة في المعاهدة، وبسبب وجهة نظر تقول بأن هذه المعاهدة ستحرم البلدان النامية من المرونة المتوفرة في ظل اتفاقية تريبس.

إن الجدل الدائر حول حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بمختلف قضايا السياسة العامة، والمستمر منذ بعض الوقت كما ذكر سابقاً، يكتسب اهتماماً متزايداً. وقد حمل مؤتمر الويبو 13-14 يوليو 2009 إشارات على ذلك إذا نظراً إلى المساحة التي احتلتها الملكية الفكرية والسياسات العامة في أربعة مجالات هي: تغير المناخ، وتقاسم المنافع المتعلقة بالموارد الجينية، والصحة، والأمن الغذائي. كما أن عدداً متزايداً من منظمات الأمم المتحدة بالإضافة إلى الويبو هي الأخرى تولي اهتماماً بجوانب الملكية الفكرية المختلفة، بما فيها منظمة الصحة العالمية واليونسكو والأونكتاد، ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

إن هذا التسييس المتزايد لمسائل الملكية الفكرية يعني أن على مؤسسات الأعمال تركيز الاهتمام على التوعية الفعالة لعامة الناس حول مسائل الملكية الفكرية إضافة إلى ضرورة الاشتراك في مشاورات المنظمات الدولية. ويجب على مؤسسات الأعمال، بصورة خاصة، شرح آليات نظام الملكية التجارية لأن الكثير من الشك والاعتراض، خاصة بالنسبة للمجالات الحساسة مثل الأخلاقيات، ينتج عن عدم كفاية الوعي في كيفية عمل نظام الملكية الفكرية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والفوائد الاجتماعية الأخرى. ويجب أن تبين مؤسسات الأعمال أن حماية الملكية

الفكرية لا توفر الحوافز على الاستثمارات والأبحاث فحسب، بل إنها أيضاً ترفع مستوى الشفافية وتزيد من نشر المعرفة. ولن يساعد حظر البراءات أو تقييدها في منع حدوث تطورات غير مرغوبة في التقنيات الحساسة الجديدة. بل على العكس، فعدم وجود البراءات قد يدفع المخترعين إلى استغلال اختراعاتهم استغلالاً تجارياً بالمحافظة على سريتها واستخدام اتفاقات عدم الكشف. وإذا بقيت الاختراعات سرية فإن الباب سيوصد أمام عامة الناس للاستفادة التطورات التقنية في مجالات حساسة. وبالمثل، فإن المقصود من إنشاء الحماية لمصنفات حق المؤلف هو تسهيل نشرها على نطاق أوسع، من خلال تقديم حوافز للإبداع والتوزيع، وبالتالي فإن تضيق هذه الحماية سيضر بتوازن هذا البرنامج، مع ما يلحق بالصناعة المحلية والمبدعين من ضرر.

وفي المناقشات السياسية نثار الشكوك أحياناً حيال فوائد قيمة حماية الملكية الفكرية بالنسبة لصغار الشركات. لذلك يجب على أصحاب المشاريع التجارية إبراز الدور الهام والمفيد الذي تلعبه حقوق الملكية الفكرية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسعها ونشوتها ضمن سياق التعاون والمشاركة والتخصص والتمويل. ويشكل نظام الملكية الفكرية شرطاً مسبقاً لأسواق التقنيات والابتكارات التي غالباً ما تطورها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويجب على مؤسسات الأعمال التواصل بشكل أفضل بشأن هذه الآليات وتأثيرات حماية الملكية الفكرية والتركيز على تشجيع التعريف بأهمية الملكية الفكرية بالنسبة للمجتمع. هذا أمر حيوي لها إذا أرادت حشد دعم الناس لحقوق الملكية الفكرية. سيخفف هذا الدعم إلى حد كبير مشاكل التنفيذ التي تزيد حدتها التقنيات الجديدة والعولمة.

6- التغييرات في أساليب تشغيل المشاريع التجارية

تستخدم المشاريع التجارية، منذ عهد بعيد، الملكية الفكرية لدعم تسويق السلع والخدمات. هذا، وهناك اعتراف متزايد بأن الملكية الفكرية تشكل بحد ذاتها أصولاً قد تدر إيرادات عبر الترخيص، أو تحسن الموقف المالي للمؤسسة، أو ترفع قيمة أسهمها، أو تستخدم كضمان للقروض أو لأنواع التمويل الأخرى.

ويتنامى سوق الملكية الفكرية شيئاً فشيئاً، سواء من حيث الحجم أو عدد الناشطين فيه. وتعود ملكية الكثير من بنود الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والجامعات. ويتزايد عدد شركات الوساطة ووسطاء الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتزايدت أهمية مزادات البراءات لعمليات شراء وبيع الملكية الفكرية. وكان هذا الاتجاه يتحرك بالفعل منذ بعض الوقت، ولكن تسارعت وتيرته بسبب الانكماش الاقتصادي الحالي، حيث تدرس العديد من الشركات محافظ الملكية الفكرية الخاصة بها وتبحث عما يمكنها بيعه لتأمين بعض المال. لقد أصبحت تجارة الملكية الفكرية عنصراً هاماً في الطريقة المعاصرة للقيام بالأعمال.

وبهذا التطور يصبح تقييم الملكية الفكرية أكثر أهمية مما كان عليه من قبل، مما دفع إلى تطوير عدد من تقنيات "وايل" للتقييم، ولكن نظراً إلى أن قيمة الملكية الفكرية تعتمد على السياق القاعدة وقد يكون لها أبعاد قيمة مختلفة في نفس الوقت، فإن تطوير تقنيات دولية موحدة يشكل تحدياً. وعلاوة على ذلك أن قواعد المحاسبة قد تتطلب أساليب فعالة لتقييم الملكية الفكرية من أجل إتاحة المجال لتوقع الآثار التجارية على الأعمال.

إن دورات عمر المنتجات في العديد من الصناعات (كقطاع تقنية المعلومات) أخذت في التناقص. وقد يكون عمر وحجم الاستثمار اللازم للحصول على حقوق الملكية الفكرية، خاصة البراءات، جوهران بالنسبة لمدة صلاحية المنتج للاستخدام.

وعندما تكون دورات عمر المنتجات قصيرة وتستخدم لها تقنيات عديدة خاضعة لبراءات مختلفة، خاصة عندما تكون تصميماتها بالغة الدقة، يصبح التقيد بالمتطلبات أيضا غير عملي، مثل الحاجة الى وضع علامات بأرقام البراءات ذات الصلة على المنتجات.

ويبرز في اقتصاد "الشبكة" مرة أخرى السؤال الأزلي عن كيفية الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف بمن فيهم مؤسسي البنية التحتية، وواضعي الأنظمة، ومقدمي الخدمات، وموردي المعلومات، الخ والذين يعتمدون أكثر فأكثر على بعضهم البعض. وتكون نشاطات الكثير من الأطراف متداخلة مما يجعل من الضروري إعطاء الاعتبار لحقوق ومسئوليات كل طرف.

لقد كانت المعايير دائما تكتسب أهمية خاصة في الاتصالات لأنها جوهرية للتبادلية التشغيلية (كانت شفرة مورس هي المعيار رقم 1 الذي اعتمدته اللجنة الاستشارية للتلغراف والهاتف الدولي)، ولكن أصبح العديد من الاعتبارات المماثلة على مدى العقود الأخيرة تنطبق على الحواسيب والأجهزة والبرمجيات الأخرى وعلى أنظمة الترفيه والتسلية. إن العمر التشغيلي للتقنيات قد تم تقصيره بحيث أصبحت الحاجة الى معايير جديدة تتكرر كثيرا وتزايد عدد البراءات الضرورية حول المعايير بشكل كبير مع مرور الوقت. وترغب الشركات التي استثمرت في البحث والتطوير لتطوير التقنيات التي تساهم في المعايير في أن ترى عائدا عادلا لاستثماراتهم من المستخدمين الآخرين للمعيار من خلال منح تراخيص بموجب براءات الاختراع التي قد تكون حصلت عليها والتي تعد ضرورية لهذا المعيار. وأدى خطر تجميد البراءة وتراكم الرسوم السنوية إلى المطالبة بمزيد من الشفافية في عملية وضع المعايير مثل الإفصاح المبكر عن وجود براءات الاختراع الأساسية وإعلانات الاستعداد لمنح تراخيص لبراءات الاختراع الأساسية بموجب شروط (عادلة ومعقولة وغير تمييزية).

إن درجة تعقيد المنتجات والتخصص وإعادة تنظيم الإنتاج من أجل الاستفادة من الاقتصاديات الضخمة والمصادر المنخفضة التكلفة تؤدي جميعها وبشكل متزايد إلى إنتاج لامركزي. فتزداد أهمية اللجوء إلى مصادر خارجية والتشارك. لذلك تكون الأطراف المعنية كيانات قانونية منفصلة في بلدان مختلفة. وتشكل الحماية الكافية للملكية الفكرية أمراً حيوياً لتمكين تبادل نتائج البحث والتطوير ("الإبداع المفتوح")، وتعزيز القدرة على الابتكار والاختراع بين هؤلاء الشركاء المستقلين في الأقاليم المختلفة.

وتكتسب هذه الحماية أهمية بالنسبة للشركات بمختلف أحجامها والجامعات ومعاهد البحث التي تسعى للحصول على حماية ملكية فكرية لتسهيل المتاجرة والتبادل والتشارك في التقنيات على المستويين المحلي والعالمي.

وثمة تطور آخر على ساحة الملكية الفكرية ألا وهو نشوء المجموعة المسماة "المنشآت غير الممارسة"، ولا ينبغي أن يؤخذ هذا الاسم على أنه تعني حرفيا جميع المؤسسات التي لا تمد السوق بالمنتجات والخدمات التي تشملها براءات الاختراع التي تمتلكها، فمثلا الجامعات ومعاهد البحوث ليست منشآت غير ممارسة بالمعنى المقصود. والأصح أن المنشآت غير الممارسة هي مؤسسات أعمال يكون نشاطها الأساسي أو الوحيد هو ترسيخ براءة الاختراع التي يتم الحصول عليها من آخرين في مواجهة الأنشطة الحالية للشركات في السوق، والمطالبة

بمبالغ كبيرة جدا من المال. ولأن المنشآت غير الممارسة لا تبيع منتجات وخدمات بنفسها، فإنها في مأمن من الانتقام. وتلجأ بعض المنشآت غير الممارسة الى تأكيد التعدي على براءات التي قد يكون لديها صعوبة في إثباتها أمام المحكمة وذلك على أمل أن المدعى عليه قد يميل الى عرض تسوية بدلا من أن يدافع عن نفسه في المحكمة بالنظر الى التكلفة الكبيرة للرسوم القانونية والوقت الذي تتطلبه إدارة القضية (وهذا الأمر له اعتبار خاص على جانب من الأهمية في الولايات المتحدة)؛ وتوصف المنشآت غير الممارسة أحيانا، بقصد التحقير، بعبارة "صيادو البراءات". فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ارتفع عدد الدعاوى القضائية المرفوعة من المنشآت غير الممارسة بشكل ملحوظ. وكانت المنشآت غير الممارسة تركز في البداية على تقنية المعلومات والاتصالات، ولكنها تتجه على نحو متزايد الى براءات الاختراع في مجالات أخرى أيضا. وردا على ذلك، تشارك عدد من الشركات الصناعية في ترتيبات شراء جماعية. ورغم وجود نماذج تشغيلية مختلفة، تسعى هذه المبادرات الشراء الجماعية هذه الى شراء براءات الاختراع للحيلولة دون شرائها من قبل المنشآت غير الممارسة، ثم منح تراخيص بها الى أعضاء المجموعة.

تشير هذه المقدمة القصيرة إلى أن طبيعة الملكية الفكرية تتطور بسرعة. تتضمن خارطة الطريق التالية نظرة عامة على قضايا الملكية الفكرية المعاصرة والناشئة التي لها - أو سيكون لها - تأثير على الأعمال. والغاية من خارطة الطريق هذه هي تقديم إطار متطور وإرشادات لرجال الأعمال وواضعي السياسات في هذا المجال.

خارطة الطريق 2010

(

أولاً: البراءات

1- التوفيق الجوهرى لأنظمة البراءات والتعاون بين مكاتب البراءات

مع ازدياد تحول مؤسسات الأعمال والتجارة الى العولمة وامتداد تأثير التقنية إلى العالمية، تنامي الوعي بأهمية أصول الملكية الفكرية، وتواصل ارتفاع التكلفة العالية أصلاً للحصول على البراءات وفرض احترامها. إن التراكم المتزايد لطلبات براءات الاختراع قيد النظر في مكاتب البراءات الكبرى وما يجلبه ذلك من مشاكل لجميع الأطراف المعنية يؤكد على الحاجة إلى التوفيق والأعمال الميسرة بين مكاتب البراءات. وفي هذا السياق، يعني تسريع الأعمال أن تتبادل مكاتب البراءات المعلومات حول استراتيجيات البحث ونتائجه ونتائج الفحص للطلبات الموجهة إلى نفس الاختراع واستخدام تلك المعلومات فيما يتعلق بأعمال البحث والفحص التي تتم لهذه الطلبات. وستحتفظ مكاتب البراءات المشاركة في مثل هذا التسريع للأعمال بالمسؤولية النهائية عن اتخاذ القرار الخاص بها فيما إذا كان ينبغي منح براءة اختراع أم لا. ويتفق ذلك مع الاقتراح الأصلي لاتحاد باريس في عام 1966 الذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم معاهدة التعاون بشأن البراءات بإيجاد نظام لحل الازدواجية في إيداع وفحص البراءات "للوصول إلى حماية أكثر اقتصادية وأسرع وأكثر فعالية للاختراعات في جميع أنحاء العالم وبالتالي تحقيق الفائدة المخترعين وعمامة الناس والحكومات".

ويتواصل العمل على التوفيق الجوهرى لقوانين براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم في منظمة الويبو منذ عام 1984 وتواصل مؤسسات الأعمال دعمها القوي للجهود الرامية إلى إحراز تقدم هام على هذا العمل واستكمالها.

ولكن حتى قبل أن يتم تحقيق توافق جوهرى لقوانين البراءات، يمكن إحراز تقدم هام لتمكين تسريع الأعمال بين مكاتب البراءات الوطنية. وكانت معاهدة التعاون بشأن البراءات قد تم تصميمها على الصعيد العالمي لمعالجة العديد من المشاكل التي تنشأ مع تراكم طلبات براءات الاختراع الدولية من خلال توفير عملية بحث وفحص واحدة ذات جودة عالية للغاية في المرحلة الدولية. وكان نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات نجاحاً باهراً، ولكن لنحقق بشكل كامل طموحاته الأصلية، تتواصل المناقشات في الويبو لتحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، بما في ذلك ما تم بيانه في وثيقة أعدتها الأمانة العامة للويبو بشأن مستقبل معاهدة التعاون بشأن البراءات وتمت مناقشتها في اجتماع فريق العامل الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في الفترة 04-08 مايو 2009. ويشمل العمل الجهود المبذولة لجعل الفحص الدولي أكثر اكتمالاً ووثيق الصلة ومفيد، وأيضاً للتخلص من معالجات لا لزوم لها. ويوفر نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات هيكل متين بين الدول الأعضاء المئة واثنين وأربعين يتم من خلاله تحقيق التقاسم الكامل للعمل الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

كما أن هناك جهوداً تُبذل على خط مواز يتم من خلالها تنفيذ تقاسم العمل بين مكاتب البراءات وهي تتوافق مع للجهود الجارية لتحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وتدعمها. فعلى سبيل المثال، يسمح نظام إجراءات البراءات المستعجلة لصاحب طلب البراءة، الذي يتقرر بأن عناصر الحماية في براءته مسموح بها/ قابلة للحماية بموجب براءة في مكتب الإيداع الأول، أن يطلب تسريع وتقديم طلبه المناظر في المكتب الثاني الى مرحلة الفحص بشرط استيفاء بعض الشروط المقدمة. وسيكون مكتب الإيداع الثاني قادراً على الاستفادة من نتائج البحث والفحص في مكتب الإيداع الأول، وقد يكون مقدم الطلب قادراً على الحصول على معالجة أسرع لطلب مناظر مودع لدى المكتب الثاني. ومن شأن ذلك أن يسهل معالجة طلبات براءات الاختراع من جانب المكاتب المشاركة في نظام إجراءات البراءات المستعجلة، مما يحقق وفر للمكاتب المعنية ولمقدمي الطلبات. وكان نظام إجراءات البراءات المستعجلة قد أطلق كبرنامج رائد بين المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية ومكتب البراءات الياباني في عام 2006. وتوجد مثل هذه الأنظمة الثنائية لإجراءات البراءات المستعجلة الآن بين 14 مكتب براءات، بما فيها المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية ومكتب البراءات الياباني ومكتب الملكية الفكرية الكوري والمكتب البريطاني للملكية الفكرية والمكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الدنماركي للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الكندي للملكية الفكرية والمكتب الأسترالي للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي لبراءات الاختراع والمكتب السنغافوري للملكية الفكرية ومكتب البراءات الهنغاري، ومكتب البراءات الروسي ومكتب البراءات النمساوي والمجلس الوطني للبراءات والتسجيل في فنلندا. وفي حين أن هذا النظام يحمل الكثير من الوعود، إلا أن تشغيله والنتائج التي يحققها تحتاج الى المتابعة للتأكد من استمرارية فعاليتها وتوافقها المستمر مع معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المحدثة على البوابة الالكترونية لنظام إجراءات البراءات المستعجلة على الإنترنت التي يشرف عليها مكتب البراءات الياباني.

كما يجري إحراز تقدم بين مكاتب الملكية الفكرية الخمسة الكبرى (المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب البراءات الياباني ومكتب الملكية الفكرية الكوري والمكتب الصيني للملكية الفكرية). وعلى وجه الخصوص نفذت مكاتب الملكية الفكرية الخمسة 10 مشاريع تأسيسية لتنسيق البيئة العالمية لعمليات البحث والفحص لبراءات الاختراع لتمكين تقاسم العمل بين المكاتب الخمسة.

وقد أظهرت جميع هذه المشاريع - بما في ذلك إدخال تحسينات على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام إجراءات البراءات المستعجلة، وعمل مكاتب الملكية الفكرية الخمسة - دلائل مشجعة للغاية على وجود اهتمام قوي بين مكاتب البراءات المشاركة في عمليات البحث والفحص لطلبات براءات الاختراع لتحسين الظروف للتعاون على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي.

الإجراء الحكومي

إن الحكومات التي لم تصادق بعد على معاهدة قانون البراءات مدعوة الى أن تبادر الى ذلك في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن تعمل الحكومات على حل المشاكل المعلقة بهدف إبرام معاهدة قانون البراءات

إجراء قطاع الأعمال

رحبت مؤسسات الأعمال بوضع معاهدة قوانين البراءات (PLT) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) موضع التنفيذ في 28 أبريل 2005، وانضمام 14 بلداً إليها. وتتطلع المؤسسات إلى انضمام عدد كبير من البلدان إلى تلك المعاهدة. وستواصل مؤسسات الأعمال دعم الحاجة إلى توحيد قانون

الأساسي.

كما ينبغي على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق نتائج راسخة من حيث توحيد قانو البراءات من الجهد المستأنف في لجنة الويبو بشأن قانو البراءات.

وينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات لتعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وتحسين جودة العمل المنجز من قبل المكاتب الوطنية في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتشجيع استخدام نظام المعاهدة من قبل مقدمي الطلبات. وعلى وجه الخصوص، يجب على المكاتب الوطنية التي تعمل كسلطات بحث دولية وسلطات فحص تمهيدي دولي أن تتأكد من أن جودة أعمالها في البحث والفحص للطلبات الدولية مثل جودته للطلبات الوطنية على الأقل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتأكد الدول المتعاقدة في معاهدة التعاون بشأن البراءات من الاستخدام الكامل والفعال لتقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي في المرحلة الوطنية وذلك لتبسيط وتسهيل عملية معالجة الطلبات على الصعيد الوطني.

وينبغي أيضا على الحكومات أن تدعم جهود تقاسم العمل مثل تلك الممثلة في أنظمة إجراءات البراءات المستعجلة. وينبغي على الحكومات بشكل خاص أن تضمن أن هذه الأنظمة فعالة ومستدامة وأن تظل متوافقة مع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. كما ينبغي أن تدعم الحكومات العمل في المشاريع التأسيسية مثل تلك التي يجري العمل عليها الآن بين مكاتب الملكية الفكرية الخمس.

البراءات الأساسي وستضغط باتجاه أن يكون ذلك هو المهمة الرئيسية للويبو إذا أخذنا في الاعتبار حجم وإلحاحية ما يسمى بـ"أزمة مكاتب البراءات". وتراقب مؤسسات الأعمال بقلق أن المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى معاهدة الويبو لقانون البراءات الأساسي (SPLT) لم تُستأنف بعد انهيارها في عام 2006، باستثناء بعض المشاورات غير الرسمية في عام 2007. وأثناء مناقشات الويبو منذ عام 2008 ضمن جهودها المستمرة في مجال البراءات، تم عرض نتائج الدراسة المسماة "تقرير حول نظام البراءات الدولي" وعرضها للمناقشة إضافة إلى الدراسات الفنية حول مواضيع مختارة. وستنتظر مؤسسات الأعمال الدراسات الفنية الإضافية التي نشرت في عام 2009 كأساس لمزيد من العمل في لجنة الويبو الدائمة بشأن قانون البراءات في عام 2010. وستتابع مؤسسات الأعمال هذه الجهود وستشارك فيها.

وقد دعمت مؤسسات الأعمال، باعتبارها مستخدم رئيسي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، هذا النظام كونه الأكثر فائدة وتشجع وتثني على الجهود التي تُبذل حاليا في الويبو لتعزيز ذلك. وعلى وجه التحديد، ستستمر مؤسسات الأعمال في متابعة ودعم الجهود الرامية إلى تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وذلك لجعله أداة فعالة لتقاسم العمل الخاص بالبحث عن البراءات وفحصها. وتُعد أنظمة إجراءات البراءات المستعجلة من التطورات الإيجابية سواء بحد ذاتها أو من خلال توفيرها لدروس لتحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسوف تستمر مؤسسات الأعمال أيضا في متابعة ودعم تطوير أنظمة إجراءات البراءات المستعجلة بما في ذلك ضمان فعاليتها واستدامتها واتساقها مع نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلاوة على ذلك، تُعد جهود مكاتب الملكية الفكرية الخمس الكبرى في مشاريعها تطور مهم وإيجابي.

إجراء غرفة التجارة الدولية

تواصل غرفة التجارة الدولية الترويج لتوحيد قوانين البراءات، وسوف تستمر في التأكيد على الحاجة إلى العمل على إبرام معاهدة الويبو بشأن قانون البراءات الأساسي. وسوف تدرس الغرفة "تقرير حول نظام

البراءات الدولي" والدراسات الفنية التي تنشرها الويبو.

وسوف تتابع غرفة التجارة الدولية المفاوضات الجارية مع مجموعة البلدان "الثلاثية الموسعة" - وهي الولايات المتحدة واليابان ومكاتب البراءات الأوروبية التي انضم إليها البلدان المعروفة بالمجموعة (ب) إشارة إلى مجموعة البلدان الصناعية الأعضاء في الويبو (وهي بلدان الاتحاد الأوروبي باستثناء الدول الأعضاء في الويبو من مجموعة شرق أوروبا والبلطيق، إضافة إلى أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وليشتنشتاين وموناكو وسويسرا والولايات المتحدة).

وعلاوة على ما تقدم، سوف تستمر الغرفة في دعم استخدام وتعزيز معاهدة التعاون بشأن البراءات وستتابع أيضا الجهود في مكاتب البراءات الخمس الكبرى بشأن تقاسم العمل، والتي تشمل المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب البراءات الياباني ومكتب الملكية الفكرية الكوري ومكتب الملكية الفكرية الصيني. كما ستواصل الغرفة أيضا متابعة تطور مبادرات تقاسم العمل الأخرى بما فيها "أنظمة إجراءات البراءات المستعجلة" التي تم وضعها قيد التنفيذ بين عدد من مكاتب البراءات في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق سوف تواصل الغرفة لعب دور نشط في الويبو ولدى مكاتب البراءات الوطنية والاقليمية لتعزيز الآليات الفعالة لتقاسم العمل المتعلق بالبحث والفحص لطلبات براءات الاختراع.

1-1 أسس منح حقوق البراءة: منح الحقوق لمن يخترع أولاً أم لمن يسبق في الإيداع

تعتمد الولايات المتحدة حالياً على معايير تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تعتمدها بقية بلدان العالم في تحديد من يجب أن تُمنح له البراءة، وتواصل الولايات المتحدة منح البراءة لأول شخص يخترع شيئاً معين، بينما تمنح البلدان الأخرى البراءة لأول شخص يقدم طلب الحصول على براءة ذلك الاختراع. وتتنظر الولايات المتحدة بمنتهى الجدية في إمكانية إدخال إصلاحات هامة على حقوق البراءات، وتشتمل مشاريع قوانين الإصلاح الحالية على نصوص تتناول إطار المخترع الأول الذي يودع الطلب. وقد يقضي التشريع الحالي بمنح الأولوية لأول مقدم طلب يودع طلبه مع مراعاة مدة سماح من سنة واحدة تسمح للمخترع بأن ينشر خلال سنة قبل الإيداع ومع مراعاة إجراء بمنح حقوق للمخترع "الحقيقي" إذا كان مقدم الطلب قد اشتق اختراعه الذي يطلب حمايته ببراءة من شخص لم يرد اسمه كمخترع. وبينما ما يزال هذا التشريع قيد النظر ويواجه جدلاً كثيراً قبل المصادقة النهائية عليه، من المتوقع أن تتبنى

الولايات المتحدة في نهاية المطاف نظام المخترع الأول الذي يودع الطلب والذي سيقرب الولايات المتحدة من حيث التناغم مع الأقاليم الأخرى.

إجراء قطاع الأعمال

سوف تواصل مؤسسات الأعمال شرح مسألة سياسة البراءة "لمن يودع أولاً" للحكومة الأمريكية، مثلاً من خلال الهيئات الصناعية، وتعريف مجتمع المخترعين الأمريكيين بالفوائد طويلة الأمد لنظام متناغم لمنح حقوق البراءات. وستدعو مؤسسات الأعمال الحكومة الأمريكية أن تضع هذا القدر المتوقع من الإصلاح موضع التنفيذ.

الإجراء الحكومي

يجب أن تقدم الحكومات بخلاف الحكومة الأمريكية ومكاتب البراءات الوطنية الدعم السياسي لمبادرات القطاعات المختلفة في هذا المجال.

2-1-2- الخلفات الوطنية بشأن الأهلية للبراءة (مثل، التقنية البيولوجية وبرمجيات الحاسوب)

لا تزال هناك بعض الخلافات بين الدول بشأن أهلية الاختراعات للحصول على براءة في مجالات الإبداع التي تكمل الجهد العلمي (مثلاً في علوم الحياة) أو حيث تتقدم التقنية بخطوات سريعة (مثل تقنية المعلومات). ومثال ذلك الخلاف بين المنهج الأوروبي والياباني والمنهج الأمريكي الأوسع بشأن أهلية برامج الحاسوب للحصول على براءة. وتحدث اختلافات واسعة في أهلية المواد البيولوجية للحصول على براءة، فالولايات المتحدة تسمح بمنح البراءة لجميع أنواع المواد العضوية (باستثناء البشرية منها) بينما تمنع أوروبا براءات للمواد النباتية والحيوانية، وترفض بعض البلدان النامية جميع براءات المواد البيولوجية، في حين يظل الموقف في بعض البلدان غير واضح. كما يظل هناك خلافات هامة بشأن التعريف الدقيق للتقنية السابقة، و"المساهمة التقنية" ونطاق أي مدة سماح يتم منحها.

إجراء قطاع الأعمال

سوف تقوم هيئات مؤسسات الأعمال، على المستوى المحلي والإقليمي ومستوى القطاع، بتحديد الاحتياجات التجارية المستقبلية وشرح ذلك للحكومات. وفي حين يظل لمؤسسات الأعمال حساسيتها تجاه الهموم الأخلاقية الحقيقية في المجال البيولوجي فإنها ستواصل الضغط لتحقيق التطبيق الكامل للحد الأدنى من المعايير التي أرسنها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

الإجراء الحكومي

يجب أن تتأكد الحكومات من الامتثال الكامل بالتزامات اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، عند وضع التشريعات الخاصة بهذه القضايا.

إجراء غرفة التجارة الدولية

في مداخلة كتابية بتاريخ 18 مايو 2009 موجهة إلى هيئة الاستئناف الموسعة في مكتب البراءات الأوروبي، اعادت غرفة

التجارة الدولية التأكيد على دعمها المتواصل منذ فترة طويلة لقابلية منح براءات للاختراعات المنفذة بالحاسوب من حيث أن هذا النوع من الاختراعات التي تحل مشكلة فنية تنطوي على اعتبارات فنية وبالتالي فهي قابلة للحماية بموجب براءة بشرط أن تلي المعايير المعتادة لتسجيل البراءة. وتعتقد غرفة التجارة الدولية التي أن مصالح أصحاب المصلحة في نظام براءات الاختراع الأوروبية - بما في ذلك كل من مقدمي طلبات البراءات والأطراف الثالثة - ستتم رعايتها بصورة أفضل من خلال التأكيد على السوابق القضائية لهيئات الاستئناف في مكتب البراءات الأوروبي كما هو عليه الحال. وتعكس هذه السوابق القضائية التطور الطبيعي لتفسير المادة 52 (2) و (3) من الاتفاقية الأوروبية على مدى العقدين الماضيين، حيث نتج عنها إطار مستقر وواضح لتحديد ما هو الموضوع المؤهل للحماية ببراءة بموجب الاتفاقية الأوروبية.

3-1 أهلية الاستخدامات الجديدة لمركبات معروفة للحصول على براءات

تعتمد بلدان المجموعة الأنديزية، وبلدان أخرى كالأرجنتين مثلاً، بصورة جوهرية على معايير مختلفة في تحديد ما إذا كان ممكناً منح البراءات لاستخدام ثانٍ أو لاستخدامات أخرى لمركبات معروفة، حتى لو كانت هذه الاستخدامات الجديدة تلي الجودة ومستوى الابتكار والتطبيق الصناعي.

عندما يصبح المركب معروفاً في البلدان المذكورة، بغض النظر عن كونه أهلاً أو غير أهل للحصول على براءة، لا يجوز منح البراءة إلا للاستخدام الأصلي للمركب، لأن الاستخدامات الجديدة للمركب تعتبر اكتشافات ولا تعتبر اختراعات. وحسب تفسير محكمة العدل الأنديزية للمادة 27 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تلزم تلك المادة البلدان بمنح الحماية للاختراعات المتعلقة بالمنتجات أو المركبات أو عمليات التصنيع. كما أنها تقرر أيضاً أن تلك الاستخدامات تشكل فئة جديدة من الاختراعات تختلف عن المنتجات والمركبات والإجراءات والتصنيع، ولذلك فهي ليست بالضرورة صالحة للحصول على البراءات بموجب اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. كما أنها تعتبر أن الاستخدامات الجديدة تفتقر إلى صلاحية تطبيقها صناعياً.

وقد يتضمن الاستخدام الثاني للمنتجات تطبيقات جديدة هامة وخطيرة لاختراعات موجودة من قبل. وتوافق معظم البلدان النامية على منح البراءات للاستخدامات الثانية، ويدعو عدد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية، التي تم التوصل إليها مع الولايات، بوضوح إلى أهلية جميع الاختراعات للحصول على البراءات.

وعلاوة على ذلك، فإن المشاريع الصغيرة التي تملك الإمكانيات المالية، أو لا تتوفر لديها البنية التحتية اللازمة للقيام بتطوير مركبات للاستخدام الدوائي، قد تكون قادرة تماماً على تطوير استخدامات وتركيبات جديدة بما فيها تلك الملائمة بصورة خاصة للاستخدام في الأحوال المحلية. وبالتالي فإن منح البراءة للاستخدامات والتركيبات الجديدة سيشجع البحث والتطوير من قبل هذه المشاريع بما لذلك من آثار مفيدة اقتصادياً وصحياً.

الإجراء الحكومي

يجب أن تعي الحكومات ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ضرورة تشجيع الابتكار. ويجب بذل الجهود لإقناع الحكومات بضرورة أن يتاح لجميع أنواع الابتكار حق الحصول على الحماية بالامتثال التام بالمادة 27 من اتفاقية تريبس، باستثناء واحد وهو الابتكارات التي قد تستبعد من أهلية الحصول على البراءات كما تقضي المادتان 27.2 و 27.3 من اتفاقية تريبس. وعليه يجب أن تكون الاستخدامات ثانياً لمنتجات معروفة أهلاً للحماية ببراءات شريطة تلبية المعايير المعتادة للأهلية للحصول على البراءة.

إجراء قطاع الأعمال

تدعم مؤسسات الأعمال كافة المبادرات الهادفة إلى تحسين حماية براءات الاستخدامات الجديدة. وتطالب بحماية الابتكارات حماية كاملة بواسطة نظام لحماية الاختراعات حماية مباشرة. ويجب تشجيع الشركات على زيادة الاستثمار في تقييم المركبات المعروفة للتوصل إلى استخدامات جديدة لمثل تلك الأدوية، خاصة في أوضاع تكون فيها الحياة مهددة. ومن الضروري أن تقوم مؤسسات الأعمال بإقناع السلطات المعنية بأن الاستخدام الثاني والاستخدامات التي تليه ليست جديدة بأن تعتبر "اكتشافات" وأنها تمثل ابتكارات صالحة للتطبيق الصناعي وأنها تستحق الحماية الكاملة شريطة أن تلبية المعايير القانونية المؤهلة للحصول على البراءة.

4-1 توحيد ممارسات مكاتب البراءات وترتيبات منح البراءات الإقليمية

ظل عدم وجود عنوان موحد وغياب الاختصاص القانوني المتكامل والمتخصص والموحد للمنازعات المتعلقة ببراءات الاختراع في أوروبا منذ سنوات عديدة موضوع نقاش بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وكان الموقف في أواخر عام 2009 أن هاتين المسألتين - براءة الاتحاد الأوروبي، ومحكمة الاتحاد الأوروبي للبراءات (EUEP) - يجب أن يتم التعامل معهما كحزمة واحدة.

وفيما يتعلق بالبراءات الأوروبية، تواصل المفوضية الأوروبية محاولاتها لإقامة نظام براءات فعال واقتصادي للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء الاتحاد. هذا وقد أوفق مجلس التنافسية في الاتحاد الأوروبي في مايو 2004 في الاتفاق على النظام في النسخة ثم المعمول بها في اقتراح لائحة المجلس بشأن براءات الجماعة كما كان يسمى في ذلك الحين. وبدأ المنصوص عليه التشاور مع الجمهور في 16 يناير 2006، من قبل المفوضية الأوروبية بشأن سياسة البراءات المقبلة في أوروبا بما في ذلك نظام الاتحاد الأوروبي واسعة من الحماية. في أواخر عام 2009، وكان المقترح المنقح لائحة الاتحاد الأوروبي لبراءات الاختراع قيد المناقشة.

وفي محاولة لاستبعاد القضايا المعلقة، مثل التعدي عبر الحدود على براءات الاختراع أو التقاضي متعدد الأقاليم، تم إطلاق فكرة إنشاء نظام قضائي موحد يعمل في جميع الدول الأعضاء بغية زيادة الطمأنينة القانونية وخفض التكاليف وتحسين الوصول الى التقاضي بشأن البراءات. وفي 20 مارس 2009، اعتمدت المفوضية الأوروبية توصية إلى المجلس بأن يسمح للجنة بفتح مفاوضات لاعتماد اتفاقية لإنشاء نظام التقاضي الموحد في البراءات (UPLS). ويقترح النظام هيكل محاكم يتمتع بالاختصاص فيما يتعلق بالتعدي وصلاحيات البراءات الأوروبية وبراءات الاتحاد الأوروبي (ولكن ليس خلافات الاستحقاق والمنازعات التعاقدية ذات الصلة). وسيكون نظام المحاكم الجديد من محاكم درجة بداية تتصف باللامركزية إلى حد كبير، مع تقسيمات محلية وإقليمية فضلا عن قسم واحد مركزي ودرجة استئناف واحدة وقلم محكمة. وسيكون القسم المركزي هو المرجع الحصري لدعاوى البطلان باستثناء أن قضايا البطلان قد تتم إثارتها كدعوى مضادة لدعاوى التعدي المرفوعة في الأقسام المحلية أو الإقليمية. وتكون لغة الإجراءات في الأقسام المحلية والإقليمية والمركزية هي اللغة المحلية، ولكن هناك خيارات لغة أخرى يمكن أن تكون متاحة في ظل ظروف معينة. أما اللغة أمام القسم المركزي فهي اللغة المستخدمة في البراءة. وفي العادة تتم جلسات الاستماع في الاستئناف بنفس لغة محكمة البداية. وستشكل جميع الأقسام جزءا لا يتجزأ من المحكمة الموحدة للبراءات الأوروبية وبراءات الاتحاد الأوروبي مع إجراءات موحدة، وستكون الأقسام متخصصة ولها هيئات محكمة متميزة، ولكنها تكون مرتبطة بمحكمة العدل الأوروبية بهدف توفير تفسير وتطبيق قانون الاتحاد والاتفاقات الانتقالية.

وافق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ، خلال اجتماعه الأخير في مايو 2009، على طلب من محكمة العدل الأوروبية للحصول على رأي حول ما اذا كان الاتفاق المزمع إبرامه بين المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء والأطراف المتعاقدة الأخرى في اتفاقية ميونيخ متوافق مع معاهدة الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع إصدار هذا الرأي في وقت مبكر من أواخر عام 2010.

وتوصل مجلس التنافسية في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي في 4 ديسمبر 2009 بشأن الملامح الرئيسية لمحكمة البراءات الأوروبية وبراءات الاتحاد الأوروبي وعلى عدد من المبادئ لمزيد من العمل على لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن البراءات، بما في ذلك ما يتعلق بترتيبات الترجمة ورسوم التجديد والشراكة المحسنة وإمكانية إدخال تعديلات على اتفاقية البراءات الأوروبية. وفي تم الاتفاق أيضا في نفس الاجتماع على شكل لائحة خاصة بإنشاء حق البراءة موحد لأوروبا. ولكن المهم أن إدخال مسودة هذه اللائحة حيز النفاذ قد تأجل حتى ذلك الوقت الذي يتمكن المجلس فيه من التوصل إلى اتفاق بشأن قضية نظام الترجمة المثير للجدل الذي سينطبق على حقوق براءة الاختراع التي يتم الحصول عليها.

الإجراء الحكومي

يجب على حكومات الدول الأوروبية الأعضاء أن تستمر في دعم العمل نحو نظام براءات الاتحاد الأوروبي والنظام الموحد للاختصاص في النزاعات المتعلقة بالبراءات.

إجراء قطاع الأعمال

تستمر مؤسسات الأعمال في متابعة والترحيب بالعمل المتواصل في الاتحاد الأوروبي نحو نظام براءات مستقبلية لأوروبا بما في ذلك نظام براءات الاتحاد الأوروبي والنظام الموحد للاختصاص في النزاعات المتعلقة بالبراءات.

لقد دعمت مؤسسات الأعمال محاولات

المفوضية الأوروبية السابقة لإنشاء نظام فعال واقتصادي لبراءات المجموعة الأوروبية لكل مناطق الاتحاد الأوروبي. وبينما تستمر مؤسسات الأعمال في الترحيب بالعمل على نظام براءات الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تشدد على الحاجة إلى الطمأنينة القانونية وتدني التكلفة وكذا الحاجة إلى حل تقبله مؤسسات الأعمال لمسألة اللغة.

وتتأشد مؤسسات الأعمال حكومات الدول الأوروبية الأعضاء أن تتابع عن كثب تطورات هذه المشاريع وأن تستمع إلى مكامن القلق المبررة التي تعبر عنها مؤسسات الأعمال.

إجراء غرفة التجارة الدولية

ستواصل غرفة التجارة الدولية متابعة ودراسة العمل المتواصل على نظام براءات الاتحاد الأوروبي والنظام الموحد للاختصاص في النزاعات المتعلقة بالبراءات. وقد نشرت الغرفة "الملاحظات على المقترحات الخاصة بموضوع "إختصاص التقاضي في براءات الاتحاد الأوروبي" (25 أبريل 2008) حول الإختصاص التقاضي المقترح.

5-1 الاعتبارات اللغوية

تظل اللغة مسألة حساسة في جميع الأوقات. فمن وجهة نظر اقتصادية بحتة، تكون منافع التكلفة في حال استخدام لغة واحدة في الحصول على البراءات وفرض احترامها ثابتة تماماً. إلا أن اختيار اللغة له مدلولات هامة بالنسبة للهوية الوطنية والثقافة والسيادة. لقد اتضحت حساسية هذه المسألة سياسياً أثناء المناقشة الدائرة منذ عدة سنوات حول اقتراح المفوضية الأوروبية بشأن لائحة براءات المجموعة الأوروبية، وقد يكون الوضع بالنسبة لهذه المسألة أسوأ من ذلك في بقية أنحاء العالم. وقد تحد التحسينات في الترجمة الآلية من أهمية هذه المسألة تدريجياً في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، دخلت الاتفاقية بشأن تطبيق المادة 65 على منح البراءات الأوروبية ("اتفاقية لندن") - مما يقلل من احتياجات الترجمة لمنح البراءات الأوروبية - حيز النفاذ في 1 مايو 2008. وتتوقع هذه الاتفاقية إجراءات الحماية اللازمة للأطراف الثالثة من حيث أنها تنص على حق الدول المتعاقدة أن تطلب ترجمة عناصر الحماية، وكذلك ترجمة المواصفات كاملة لأغراض التقاضي حول البراءات.

الإجراء الحكومي

إجراء قطاع الأعمال

ستواصل مؤسسات الأعمال دعم يجب أن تستخدم الحكومات ومكاتب البراءات

ثقلها السياسي للمساعدة على بناء التفاهم بين أصحاب المصالح، والضغط لإيجاد حل خلاق للمشكلة. وبينما قد يكون ضروريا وجود بعض الاختلاف في اللغات إلا أنه يجب تقليل عدد اللغات الى الحد الأدنى.

وتشجع تلك الحكومات التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية لندن بأن في أقرب وقت ممكن. وسوف يؤدي الانضمام الكامل للاتفاقية الى وفورات كبيرة في التكاليف وإعادة تخصيص الموارد للبحث والتطوير. وينبغي أن يؤدي انضمام المزيد من الدول إلى زيادة في اليقين القانوني ولن يكون له أي تأثير سلبي على وظيفة الإعلان العام للبراءات الاختراع، وذلك تحديداً بفضل وجود فقرات حماية معينة.

مبادرات بناء الثقة والتفاهم بين أصحاب المصالح المعنيين، وتقييم الحلول المحتملة لتحقيق حل وسط بينهم.

ورحبت مؤسسات الأعمال على اتفاقية لندن دخول حيز التنفيذ في 1 مايو 2008 حيث أن هذه الاتفاقية ينبغي أن تقلل إلى حد كبير تكاليف الترجمة للحصول على براءات الاختراع الأوروبية والتحقق من صحتها.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أصدرت غرفة التجارة الدولية "الحاجة إلى المزيد من انضمام الدول إلى اتفاقية لندن" (22 يونيو 2009). وتوصي هذه الوثيقة بالانضمام إلى اتفاقية لندن من قبل جميع الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية للبراءات في أقرب فرصة ممكنة.

2 - الترخيص الإلزامي والاستخدام الحكومي

تقضي تشريعات معظم البلدان بالسماح للسلطات باستخدام، أو التصريح لطرف ثالث باستخدام، اختراع يحمل براءة استخداماً تجارياً دون إذن من صاحب البراءة. وتشمل هذه التشريعات الترخيص الإلزامي والاستخدام الحكومي (مثلاً استخدام التاج في المملكة المتحدة). وعادة تحدد هذه التشريعات الظروف المحدودة نسبياً التي يسمح فيها لهذا الاستخدام ويستوجب دفع مقابل معقول لصاحب البراءة. وتبين المادتان 30 و 31 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، معايير الحد الأدنى للسماح بهذا الاستخدام بموجب الترخيص الإلزامي.

يركز الجدل الدائر حول الاستثناءات والقيود في مجال براءات الاختراع، وخاصة الترخيص الإلزامي، منذ وقت طويل على جوانب الصحة العامة والحصول على الأدوية في العالم النامي. وكان تعديل اتفاقية تريبس الذي تقرر في عام 2005 بشأن الترخيص الإلزامي للتصدير في مجال المواد الصيدلانية أحد نتائج هذه المناقشة. ويرتبط هذا الجدل أيضاً بالمناقشة حول ما إذا كان نظام البراءات، بما يشتمله شكله الحالي من ضوابط وتوازنات، ما يزال نظاماً متوازناً بشكل كاف وهو أمر ذو أهمية حاسمة في توفير الحوافز للتطوير التقني والنمو الاقتصادي. ويتواصل هذا الجدل لا سيما فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة في العالم النامي.

وقد توسعت هذه المناقشة الآن لتشمل جوانب أخرى. ومن الأمثلة على ذلك المناقشات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول الملكية الفكرية المتعلقة بالتقنية "الخضراء"، والقرار في لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات لدراسة مجال الاستثناءات والقيود في نظام براءات الاختراع، ومناقشات مؤتمر الويبو الذي انعقد في 13-14 يوليو 2009، حول موضوع الملكية الفكرية والسياسات العامة.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات المصادقة دون تأخير على تعديل اتفاقية تريبس الذي تقرر في 6 ديسمبر 2005.

يجب أن تفهم الحكومات بأن تخفيف شروط الترخيص الإلزامي (الذي يؤثر في الاختراعات في جميع المجالات) يعرض للخطر الأثر التحفيزي لبراءات الاختراع بما في ذلك مصالح المخترعين الأفراد والمشاريع الصغيرة في البلدان النامية، لأن من شأن مثل هذه التدابير أنها تطبق على كافة أصحاب الحقوق بما فيهم المحليين.

ويجب على الحكومات العمل لحماية القيم الإيجابية لنظام البراءات في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إجراء قطاع الأعمال

يجب أن تشارك مؤسسات الأعمال بنشاط في النقاش الدائر حول نظام البراءات والتأكيد على قيمة نظام البراءات كأداة للتقدم التقني والاقتصادي والتنمية، في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة. ويجب على مؤسسات الأعمال أيضا الاستماع بعناية إلى الحجج التي تثيرها وجهات النظر المختلفة. ويجب على مؤسسات الأعمال التأكيد على أن نظام البراءات يشجع الابتكار، وإذا حدث إخلال جسيم بحصرية حقوق البراءة فإن الشركات ستخفض استثماراتها في ابتكار وتطوير التقنية واستغلالها تجارياً، سواء كان ذلك في مجال التقنية الدوائية والطبية أو التقنية "الخضراء" مما يلحق الضرر بكافة الناس، أغنيائهم وفقرائهم. ويجب على مؤسسات الأعمال أن تشجع بلدان أخرى على المصادقة على تعديل اتفاقية تريبس الذي تقرر في عام 2005.

إجراء غرفة التجارة الدولية

قدمت غرفة التجارة الدولية عدة أوراق في سياق مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أكدت فيها على أن نظام البراءات له دور هام في تحفيز تطوير التقنية "الخضراء" (راج القسم ج، ثالثاً، تطوير التقنية ونقلها).

ستتابع الغرفة وتشارك بنشاط في مناقشات أعمال الويبو على الاستثناءات والقيود في مجال براءات الاختراع.

وتراقب الغرفة التنفيذ الإقليمي والوطني لتعديل اتفاقية تريبس الذي تقرر في عام 2005 والقرار ذي العلاقة في المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

3 - الترخيص الإلزامي والاستخدام الحكومي

بينما نجد أن الشركات تعمل من جهة على الموازنة بين الطريقة التي يتم بها تصميم السلع والخدمات من خلال المعايير، تسعى الشركات من جهة أخرى للحصول على جزء من العائد على الاستثمارات من خلال حماية براءات الاختراع. وبشكل عام، قد تنشأ خلافات محتملة عندما يتطلب تنفيذ المعيار التقني استخدام التقنية التي تغطيها براءة اختراع واحدة أو أكثر. وقد تسعى الشركات التي تملك براءات ضرورية للمعايير إلى الحصول على عائد من استثماراتها من خلال تراخيص براءات الاختراع وتحصيل رسوم امتياز في مقابل الموافقة على تقاسم تقنياتها المملوكة مع جميع الجهات المستخدمة لها. فبدون هذا الاحتمال، قد يُحجم أصحاب البراءات عن المشاركة في أنشطة وضع المعايير والمساهمة بتقنياتها في المعايير الجديدة التي يجري تطويرها. وقد تتباين وجهات نظر الشركات بشأن إدراج التقنية المحمية ببراءة في المعايير باختلاف ما إذا كانت الشركة تمتلك براءة اختراع أم جهة منفذة للمعيار أم ربما كلاهما. والشركات قلقة بشكل عام من التكاليف المرتبطة بتنفيذ المعيار، وإذا كان هناك العديد من أصحاب البراءات الاختراع الذين يمتلكون براءات أساسية وفق معيار واحد ومن المرجح أن يطالبوا بتعويضات عن استخدام التقنية الخاصة بهم، فعندها قد يتزايد هذا القلق. وهناك أيضا قلق من وجود صاحب براءة ليس على استعداد لمنح ترخيص لتقنيته الأساسية المحمية ببراءته لجميع الجهات المنفذة بشروط معقولة.

ولضمان النشر الواسع للتقنيات المقياسية مع المحافظة على الحوافز للابتكار، يتم اتباع عدة مسارات لتفادي النزاعات المحتملة. وتسعى معظم هيئات المعايير إلى الكشف المبكر عن وجود براءات الاختراع الأساسية، وتطلب بأن يعلن أصحاب البراءات استعدادهم لتقديم تراخيص لجميع الجهات المنفذة بشروط وبنود معقولة وغير تمييزية وعادلة (يُرمز إلى ذلك بالإنجليزية اختصاراً بـ (F)RAND). ويمكن عندها أن يتصل الجهات المنفذة المحتملة بصاحب البراءة ومناقشة شروط الترخيص تفصيلاً، والتي غالباً ما تصاغ بشكل خاص لتلبية جميع احتياجات الجهة المنفذة المحددة.

والمنطق وراء ذلك أن هناك احتمالاً بأنه بمجرد الانتهاء من المعيار، قد تسعى أصحاب البراءات إلى فرض شروط ترخيص غير معقولة ويكون الجهة المنفذة مجبرة على قبولها. ويسمى هذا السيناريو "تعطيل البراءات" أو "كمين البراءات". وتاريخياً نادراً ما حدث تعطيل البراءات، ويعود ذلك جزئياً إلى اهتمام معظم المشاركين في نجاح المعيار وتنفيذه على نطاق واسع حتى يصبح لديهم الدافع للتصرف بشكل معقول.

وطالب بعض المشاركين في الآونة الأخيرة بالمزيد من الشفافية في مرحلة مبكرة من عملية التوحيد القياسي (أي قبل اكتمال المعيار) عن المبلغ الأعلى لرسوم امتياز ترخيص البراءات الاختراع التي يمكن فرضها على المنتجات و / أو الخدمات المتوافقة مع المعيار فيما يتعلق بعناصر الحماية في البراءة الأساسية لصاحب حقوق البراءة. ولأسباب عدة، لم ينجح أسلوب الإفصاح "المسبق" في بعض مجالات التقنية، ومنها على سبيل المثال الاتصالات. وقد سمحت معظم هيئات المعايير التي أخذت أسلوب الإفصاح "المسبق" في الاعتبار بالإفصاح الطوعي المسبق عن شروط الترخيص لهيئة المعايير، ولكنها لم تشترطه. وتفضل بعض الشركات التفاوض على شكل خاص من الترخيص الذي يمكن أن يعالج قضايا تتجاوز مجرد عناصر الحماية في البراءة الأساسية، وبعض أصحاب البراءات لا يسعون جدياً إلى تراخيص من الجهات المنفذة.

وهناك نهج آخر يتكون من إنشاء مجتمعات براءات لمعالجة هذه المسألة من رسوم امتياز تراكمية عالية وخفض تكاليف المعاملات من خلال إنشاء نافذة واحدة للمرخص لهم الراغبين في الحصول على تراخيص بموجب براءات أساسية تغطي المعيار. وللامتثال لقواعد المنافسة، قد يكون من الضروري إنشاء مجتمعات البراءات وتشغيلها بشكل مستقل عن هيئات المعايير. ويتم تولي المفاوضات بشأن التراخيص من مجمع براءات بين المجمع (من خلال أحد أطرافه أو مؤسسة منح التراخيص) وأصحاب المصلحة في السوق، وبالتالي فهي تتم خارج نطاق مسؤولية منظمات وضع المعايير.

وكانت هناك أيضا اقتراحات بالإجراءات التشريعية الداخلية والخارجية لنظام براءات الاختراع. وبالنسبة للداخلية في نظام براءات الاختراع، يقترح البعض استثناءات من الموضوع المحمي ببراءة واستثناءات وقيود على إنفاذ حقوق براءات الاختراع. وبالنسبة للخارجية لنظام براءات الاختراع، اقترح البعض استخدام مكثف لقانون التجارة والمنافسة كآلية قانونية للطعن في أي تعسف أو سلوك غير قانوني من جانب أي صاحب براءة أو من مجموعة متألفة من الجهات المنفذة.

إجراء قطاع الأعمال

تعترف مؤسسات الأعمال أنه من أجل تمكين إنشاء معايير تشمل أحدث التقنيات التي توفر إمكانية استخدامها في السوق من مصلحة جميع الأطراف المعنية أن تتم معالجة قضايا براءات الاختراع بالشكل الصحيح خلال عملية وضع المعايير.

إجراء غرفة التجارة الدولية

تعترف الغرفة بأن عملية وضع المعايير تتضمن نطاقا واسعا من المسائل المتعلقة ببراءات الاختراع وأن الجهات المختلفة ذات المصلحة لديها وجهات نظر مختلفة بشأن هذه المسائل. وتعمل الغرفة على إعداد ورقة تتم فيها معالجة عدد من المسائل بطريقة كاملة ومتوازنة من أجل المساهمة في الوصول الى فهم أفضل لمضامين البراءات على وضوح المعايير والعكس صحيح.

ثانياً: العلامات التجارية

في اقتصاد يتجه بشكل متزايد نحو العالمية، خاصة في التجارة الإلكترونية، تصبح الأنظمة المحلية لحماية العلامات التجارية مفارقة تاريخية. يجب أن تتوفر الحماية العالمية بتكاليف وجهود معقولة، وأن يكون تنفيذها فعالاً.

ويبدو أن نجاح علامة المجموعة الأوروبية يؤكد أن ملكية إقليمياً واحدة للعلامة التجارية تفي باحتياجات مؤسسات الأعمال. ويجري حالياً إجراء دراسة من قبل الإدارة المختصة بالسوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي حول العملية الكلية لنظام العلامات التجارية في أوروبا.

وعالمياً، من الضروري توضيح وتوحيد نطاق الحماية الممنوحة للعلامات التجارية، مثلاً:

- المرونة في متطلبات التسجيل بقبول ما هو دون مستوى العلامات التقليدية مثل الألوان والروائح والأشكال والتغليف وخدمات البيع بالمفرق، وغيرها.
- كيفية تقييم احتمال حدوث التباس في سياق التعدي، مقابل مجرد خطورة الربط بين العلامات.
- ما هو الاستخدام "الحقيقي" للعلامة التجارية من أجل المحافظة على احترام حقوقها.
- ما هو مدى الحماية الذي يجب توفيره لمنع استخدام علامة معروفة على منتجات تختلف عن منتجات تلك العلامة.
- العواقب القانونية والضريبية لعدم تسجيل علامة ما في السجل التجاري.

تنص معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية على التوفيق بين القواعد الإجرائية وتتنطبق على جميع أنواع العلامات التجارية التي يمكن تسجيلها تحت إقليم قانوني معين، وتسمح كذلك بالاتصالات الإلكترونية.

تبنت الجمعية العامة لاتحاد مدريد تعديلاً على المادة السادسة (فقرة "الحماية") من البروتوكول التي تشكل جزءاً من نظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، وتشتترط أن بنود بروتوكول مدريد هي السائدة في الدول المعنية على بنود الاتفاقية اعتباراً من 1 سبتمبر 2008. ويعني ذلك أن التسجيل الدولي قد يستند إلى طلب وليس على تسجيل في مكتب المنشأ وأنه يجوز تحويله إلى طلب وطني/إقليمي في الدول الأعضاء المعنية له تاريخ الإيداع الأصلي.

ومن الفوائد الأخرى لنظام مدريد هو وجود وسيلة مباشرة عبر الانترنت تتيح الدفع المركزي لرسوم تجديد التسجيل الدولي باستخدام بطاقات الإنتمان أو حساب لدى الوايبو.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تصادق على معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية وتنفذها.

يجب على الوايبو مواصلة تشجيع المزيد من جهود التوحيد الدولية والعمل على وضع نظام عالمي حقيقي للعلامات التجارية يعتمد على نظام إيداع إلكتروني

إجراء قطاع الأعمال

تدعم مؤسسات الأعمال إنشاء نظام عالمي لتسجيل العلامات التجارية يأخذ احتياجات الأعمال التجارية بعين الاعتبار. في هذا الصدد، ترحب مؤسسات الأعمال بانضمام الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة إلى بروتوكول مدريد، وبالتالي التأثير الإيجابي الذي يحدثه قيام الاتحاد الأوروبي بزيادة عدد أصحاب العلامات التجارية. تدعم مؤسسات

الأعمال أيضاً مبادرة الوايبو لتوفيق القضايا الإجرائية وتشجيع الدول على العمل على توحيد القوانين المحلية المتعلقة بالعلامات التجارية.

ويتحقق حالياً تقدم متواصل في هذا المجال بقبول الإسبانية كلغة ثالثة ضمن نظام مدريد، وببدء كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمعالجة الطلبات حالياً حسب هذا النظام.

يبلغ عدد البلدان المنضمة إلى نظام مدريد حالياً 84 بلداً، ومن المؤمل أن تشجع هذه التطورات باقي أعضاء الوايبو على الانضمام إلى هذا النظام لتسهيل تسجيل العلامات التجارية على صعيد عالمي.

1- استخدام العلامات التجارية على شبكة الانترنت

يثير استخدام العلامات التجارية على شبكة الانترنت مشاكل عديدة يجري حلها أثناء تطوير القوانين، إلا أن مما يثير القلق أن نظراً لاختلاف التوجهات الوطنية في هذا الصدد فإن نتائج التقاضي تأتي متباينة.

هناك فئة معروفة من هذه المشاكل تتعلق بالخلافات الناشئة عن تسجيل أسماء النطاق المختلف عليها، المماثلة أو المشابهة لعلامات تجارية (راجع القسم التالي للاطلاع على أسماء النطاق).

كما توجد فئة ثانية تتعلق باستخدامات جديدة للعلامات التجارية على شبكة الانترنت، وبأشكال عديدة ليست جميعها مميزة بوضوح.

يعتبر دمج العلامات التجارية بمواقع الشبكة الإلكترونية، سراً أو علانية، من أجل جذب محركات البحث وبشكل عام ممارسة تجارية غير مشروعة يمكن ملاحقتها قضائياً. وتثار أيضاً مناقشات بسبب ما يلي: (1) استخدام العلامات التجارية لأغراض إعلانية، مثلاً كاستخدام الكلمات المفتاحية لأغراض تصنيف محركات البحث أو العروض القافزة على شاشات الحاسوب، (2) مدى استخدام المصنفات التهكمية المسموح بها، باعتبارها ممارسة لحرية التعبير، على مواقع غير تجارية بما فيها المدونات الإلكترونية "blogs" الخاصة، (3) ربط وتأطير صفحات مواقع على الانترنت يمكن استخدامها للتحايل (تكوين صفحات مزيفة بهدف سرقة المعلومات من مستخدمي الانترنت).

وتثير هذه الاستخدامات للعلامات التجارية على الانترنت عدة تساؤلات حول كيفية وصف التعدي على العلامات التجارية، وحول القوانين الواجب تطبيقها بشأن المعاملات المتعلقة بالعلامات التجارية والتعدييات عليها، وحول الجهات القضائية التي يمكن رفع الدعاوي أمامها.

رغم هذه الشكوك، يستخدم الكثير من أصحاب العلامات التجارية الإنترنت كقناة توزيع لمنتجاتهم وكأداة لإدارة علاقاتهم مع العملاء. لقد أبرزت النمو السريع لسبل التجارة الإلكترونية

قضية تتطلب توضيحا فيما يتعلق بنطاق مسؤوليات الوسطاء على شبكة الإنترنت ونطاق الحماية لأصحاب العلامات التجارية بالنسبة للمبيعات غير المصرح بها على شبكة الإنترنت.

الإجراء الحكومي

بعد قيام الويبو بدراسة عميقة لاستخدام العلامات الجارية على الإنترنت، وضعت الويبو في عام 2001 "التوصية المشتركة بشأن أحكام حماية العلامات التجارية والحقوق الصناعية الأخرى في العلامات على الإنترنت". ويجب على الحكومات دمج أحكام هذه التوصية بالقوانين المحلية وجعلها جزءاً منه.

إجراء قطاع الأعمال

تدعم مؤسسات الأعمال دمج "توصية الويبو المشتركة بشأن أحكام حماية العلامات والحقوق الصناعية الأخرى في العلامات على الإنترنت" لعام 2001 في القوانين المحلية.

2- أسماء النطاق

لا تتطلب تسجيلات أسماء النطاق بشكل عام أي عمليات فحص مسبقة وبالتالي من السهل أن تتضارب مع حقوق سابقة مثل علامات تجارية قائمة. ففي الحالات الثابتة من النصب في الفضاء الإلكتروني (المتاجرة على حساب حقوق الآخرين) في الغالب يستطيع صاحب الحق السابق إيقاف إستضافة الموقع الإلكتروني المتحايل برفع شكوى الى مقدم خدمة الإنترنت ومن ثم ملاحقة نقل اسم النطاق عبر المحاكم المحلية أو هيئة تسوية نزاعات أسماء النطاق. وقد تم في عام 1999 سن قانون ضد النصب في الفضاء الإلكتروني في الولايات المتحدة حيث وضع قانون حماية المستهلك من النصب في الفضاء الإلكتروني بموجب القوانين الاتحادية. وعلى المستوى الدولي تبنت الأيكان السياسة الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاق التي اقترحتها منظمة الويبو. وكانت هذه السياسة الموحدة قد صممت أصلاً لمكافحة و تسوية النزاعات حول التسجيل والاستخدام التحايلي للعلامات التجارية على شكل أسماء نطاق على المستوى الأعلى العام (gTLDs) مثل دوت كوم ودوت نت ودوت بز ودوت إنفو وغيرها. وقد أصبحت هذه السياسة الآن معياراً دولياً لتسوية النزاعات أسماء النطاق بطريقة سريعة وغير مكلفة وفعالة. وقد أخذ عدد متنامي من هيئات تسجيل أسماء نطاق رمز الدولة في تبني هذه السياسة أو سياسات تسوية نزاعات أسماء النطاق البديلة (ADRs) الأخرى. ولا توفر الويبو خدمات تسوية نزاعات لنطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLDs) فحسب بل أيضاً لبعض نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدول (ccTLDs) كذلك.

ويستطيع مالك علامة تجارية، بموجب السياسة الموحدة، إيداع شكوى ويجب عليه أن يثبت أن اسم النطاق موضوع النزاع مطابق أو مشابه الى حد اللبس لعلامته التجارية، وأن صاحب اسم النطاق ليس له حق أو مصلحة مشروعة في اسم النطاق وأن صاحب اسم النطاق المذكور قام بتسجيله واستخدامه بنية سيئة. وقد كان لنشر قرارات هيئات السياسة الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاق بشأن بعض أسماء النطاق العامة والعديد من نطاقات رمز الدولة فائدة كبيرة بتزويد مالكي العلامات التجارية بتوجيهات وإرشادات مفيدة. ويتم حالياً تشكيل هيئة حالات قانونية بموجب إجراء تسوية النزاعات من الويبو أو من جهات أخرى. ويتم التعامل مع كل حالة حسب ظروفها الخاصة ولكن باتباع المبدأ العام بأن على أصحاب تسجيلات أسماء النطاق أن يظهروا أن ليس لديهم للكسب أو الاستفادة من اسم الشهرة المرتبط بأي علامة تجارية.

وغالبا ما يتم نقل أسماء النطاق الخاصة بالنصابين على الفضاء الإلكتروني الى المالك الشرعي كنتيجة لإجراءات سياسة حل النزاعات الموحدة. ومع ذلك إذا كان المالك الشرعي لا يرغب في الاحتفاظ بتسجيل اسم النطاق في محفظته وقرر إلغاء التسجيل فإن اسم النطاق يصبح متاحا من جديد ويرجح أن يتم التقاطه من قبل المضاربين بأسماء النطاق بواسطة برمجيات تقوم تلقائيا بتسجيل أسماء النطاق المنتهية والتي تحتوي أيضا على علامات تجارية. وقد لوحظ في السنتين الماضيتين أن النصب في الفضاء الإلكتروني يتحول بشكل متزايد من الأشكال التقليدية لقيام أفراد بتسجيل أسماء نطاق وعرضها للبيع الى مالكي المحافظ المتطورة التي تعمل على اختبار ربحية أسماء النطاق التي تتضمن علامات تجارية وأشكالها المختلفة أثناء فترة السماح أو بعدها وتحقيق دخل من التسجيل الأوتوماتيكي لأسماء النطاق وإعلانات الدفع المباشر (بنقرة حاسوب). ويتم ذلك على مواقع دعائية محجوزة برسم البيع أو من خلال ربط لمواقع مشروعة خاصة بشركة. وقد اعترف أصحاب العلامات التجارية والكثير من أصحاب المصلحة في مجتمع الإنترنت بالحاجة الماسة الى معالجة هذا السلوك المتكرر والتلاعب. وفي عام 2009، استحدثت هيئة الأيكان سياسة حدود فترة السماح للتسجيل بهدف منع رد الرسوم على أسماء النطاقات التي تُغى خلال الأيام الخمسة الأولى من التسجيل، وتحميل أصحاب التسجيلات رسوم معاملات على جميع أسماء النطاق التي تتجاوز الحد المطبق حديثا.

ولاستيعاب هذه الظروف والتطورات الجديدة، أوصت الويبو بأنه ينبغي عدم إلغاء أسماء النطاق تحت المستوى الأعلى لأسماء النطاق العامة الجديدة كنتيجة لإجراءات إدارية ولكن ينبغي شطبها ووضعها على قائمة أسماء محجوزة.

وسوف يؤدي برنامج الأيكان لنطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة إلى إطلاق عدد كبير من التوسعات الجديدة المحتملة التي قد توفر المزيد من الفرص لتسجيل العلامات التجارية التلاعبية وقضايا لمجتمع الإنترنت، ومنهم أصحاب العلامات التجارية على وجه الخصوص.

في بداية عام 2010، كان نظام المخاطبة في الإنترنت ممثلا بـ 21 نطاق مستوى أعلى عامة. ويعتبر توسيع هذه النطاقات لإتاحة المجال لمزيد من الابتكار والاختيار والتغيير في نظام المخاطبة في الإنترنت. وكان قرار استحداث نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة نتيجة مشاورات ومناقشات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة - الحكومات والأفراد والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ودوائر الملكية الفكرية والمجتمع التقني. وقد تأخر هذا البرنامج، ولكن تطبيق برنامج نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة متوقع في عام 2010. وفي غضون ذلك، تعمل الأيكان على إعداد دليل مقدم الطلب بحيث يأخذ في الاعتبار الحلول للقلق المتصل بقضايا حماية العلامات التجارية وغيرها. وتواصل الأيكان توفير فرص لمجتمع الإنترنت للمشاركة في هذه العملية.

في نوفمبر 2009، أطلقت الأيكان عملية نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة لأسماء النطاق المدولة، وهي آلية لإستحداث عدد محدود من نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة لأسماء النطاق المدولة غير المختلف عليها. وأسماء النطاق المدولة هي أسماء النطاقات التي تمثلها أحرف باللغة المحلية، بما في ذلك أحرف من كتابات غير أسكية non-ASCII (مثل العربية أو الصينية). وحتى وقت قريب كانت الأحرف غير الأسكية لا تستخدم إلا من قبل النقطة (دوت)، ولكن بعد استحداث أسماء النطاق المدولة مؤخرا، سيكون من الممكن استخدام العديد من الحروف كجزء من أسماء النطاق بما في ذلك بعد النقطة (مثل أسماء جديدة مكتوبة بالأحرف الكورية والصينية والعربية بعد النقطة). وباستحداث نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة

لأسماء النطاق المدولة الجديدة يتوقع حدوث توسع في نظام أسماء النطاقات. ومن منظور الملكية الفكرية، فإن ترجمة علامة كلمة تجارية الى نص غير لاتيني، مع كل مشتقاته الممكنة، سيجعل من الصعب على أصحاب العلامات التجارية تحديد أسماء النطاقات ذات القيمة لمحافظهم الخاصة ولتقييم الاستخدام المتعدي لعلامة تجارية سابقة فضلا عن التسجيل أو الاستخدام سيء النية.

إن سهولة الوصول الى تفاصيل تسجيل اسم النطاق ودقتها يشكلان مصدر قلق كبير لأصحاب الحقوق. إن معلومات أسماء النطاق (WHOIS) هي قاعدة بيانات تشمل تفاصيل الاتصال الحالية لأصحاب التسجيلات والمستخدم ل نطاق واسع من الأغراض ولكنها تستخدم أيضا من قبل أصحاب العلامات التجارية وسلطات فرض القانون لتحديد من هو لتسجيل لإسم نطاق معين. ويحتاج مالكي حقوق الملكية الفكرية مع من يتعاملون لمواجهة التحايل في تسجيل العلامات على الانترنت. لذلك فإنهم يعتمدون على الوصول الى خدمات معلومات أسماء النطاق التي توفر لهم الوصول الى البيانات عن أسماء النطاق المسجلة بما فيها معلومات الاتصال الحالية بأصحاب الأسماء المسجلة. وتتضمن عقود الأيكان نصوصا حول شروط بيانات التسجيل وإمكانية الوصول الى هذه البيانات. ومع ذلك هناك اتجاها متناميا من قبل المسجلين والوكالات التجارية لتغطية هوية وتفاصيل الاتصال مقدمي طلبات التسجيل. وقد نبهت الويبو أيضا الى أعداد التسجيلات الهائلة التي غالبا ما تُقبل مجهولة على أساس رقم تسلسلي.

وفي بداية 2010 كان هناك نقاش متواصل في أوساط الأيكان يتعلق بالتغييرات المحتملة في الالتزامات المتعلقة بوصول العامة الى بيانات معلومات أسماء نطاق وبدقة هذه البيانات، مع أخذ الحاجة الى اعتبارات متوازنة في الاعتبار فيما يتعلق بالخصوصية (لصاحب التسجيل) وقدرة مستخدم الانترنت على معرفة مع من يتعامل، إضافة الى احتياجات سلطات فرض القانون واصحاب الملكية الفكرية وغيرهم.

الإجراء الحكومي

يجب أن تواصل الويبو القيام بدورها النشط في تشجيع أسماء نطاق المستوى الأعلى لرمز الدولة، على تنفيذ سياسات تمنع النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتحلها. إن إعداد قاعدة بيانات لأسماء نطاق المستوى الأعلى لرمز الدولة سيسمح بالوصول إلى المعلومات حول السياسات الخاصة بهذه النطاقات، وسوف يساعد على توفير الشفافية للمستخدمين في هذا المجال.

وعلى الحكومات التأكد من التقيد محليا بالشروط المتعلقة بأسماء النطاق والواردة في [القرارات والأحكام المشتركة بشأن حماية العلامات المشهورة](#) التي تبنتها

إجراء قطاع الأعمال

ستواصل مؤسسات الأعمال التأكد من إسماع صوتها في الأيكان - المنظمة المسؤولة عن إدارة وتنسيق نظام أسماء النطاق العامة - والمساهمة في وضع السياسات الخاصة بأسماء النطاق. كما ستواصل دعم السياسة الموحدة لتسوية النزاعات، ويجدر بها مواصلة العمل مع أصحاب المصالح الآخرين والويبو لتأمين العثور على ترتيب مقبول مؤقت بين نظام أسماء النطاق ونظام العلامات التجارية.

كما ستواصل مؤسسات الأعمال أيضاً بذل الجهود لضمان وجود مساحة مأمونة وموثوقة لأسماء النطاق المدولة.

ستقوم مؤسسات الأعمال أيضا بمراقبة التطورات والاستجابة لها كلما دعت الحاجة

الويبو في سبتمبر 1999.

يجب على الحكومات عدم الإفراط في فرض قيود على التسجيل في أسماء نطاق المستوى الأعلى لرمز الدولة الخاصة بها، وتوفير نظام سريع لتسوية النزاعات بالتوافق مع توصيات الأيكان ومع نظام السياسة الموحدة لتسوية النزاعات.

فيما يتعلق بخدمات معلومات أسماء النطاق ونطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة وتسجيلات أسماء النطاق التحايلية وذلك لمصلحة مالكي حقوق الملكية الفكرية وقطاع الأعمال بشكل عام.

وتهدف هيئة الأعمال الفرعية في الأيكان إلى إلغاء فترة السماح وإلى تغيير الجوانب الاقتصادية لتذوق النطاقات لأسباب تم توضيحها في البيان حول تذوق النطاقات (نوفمبر 2007) والذي تم تقديمه إلى منظمة دعم الأسماء العامة. ويشرح بيان هيئة الملكية الفكرية الفرعية بتاريخ 5 ديسمبر حول تذوق النطاقات مضار الممارسات المسموح بها حالياً.

إجراء غرفة التجارة الدولية

تساهم غرفة التجارة الدولية بوجهات نظر قطاع الأعمال حول سياسات الأيكان مباشرة ومن خلال دائرة الأعمال في الأيكان. وتتم مراقبة المنشورات والبيانات الصادرة عن دائرة هيئة الإنترنت للملكية الفكرية عن كثب.

وتراقب الغرفة وتقيم المسائل الجوهرية لمؤسسات الأعمال وتساهم في رفع مستوى الوعي في مجتمع الأعمال بالقضايا ذات الصلة بنظام أسماء النطاق وتشارك بشكل مباشر في عمليات استطلاع آراء العامة فيما يتعلق بمراجعة هيكل الأيكان وتطويرها التنظيمي. وأصدرت الغرفة ورقة بعنوان "ورقة قضايا حول أسماء النطاقات المدولة" (7 يوليو 2006).

3- العلامات المشهورة/المعروفة

نظراً إلى أن العلامات المشهورة معرضة بشكل خاص للتعدي، تم الإقرار في اتفاقية باريس بحاجتها لحماية خاصة وتم تأكيد ذلك في اتفاقية تريبيس. إلا أن الحاجة قد تبرز لحماية أكبر عبر مفاهيم أوسع من مجرد التعدي على العلامة التجارية، مثلاً بواسطة قواعد التنافس غير المشروع وتقليص القوة المميزة و "مؤشر الربط".

فعلى سبيل المثال، سنت الولايات المتحدة في عام 2006 قانوناً يجيز لمالك العلامة المشهورة التقدم بطلب إلى المحكمة المعنية بإصدار أمر يمنع مواصلة الاستخدام، أو الاستخدام المتوقع، الذي قد يسبب تقليص القوة المميزة لعلامة مشهورة بتشويه معالمها أو تلطيخها، بغض النظر عن الالتباس المحتمل أو الضرر الاقتصادي.

الإجراء الحكومي

توفر توصيات وقرارات الويبو بشأن حماية العلامات المشهورة، التي تم تبنيها في سبتمبر 1999 إرشادات أولية مفيدة لأصحاب العلامات التجارية وللسلطات المعنية بشأن مقاييس تعريف العلامات المعروفة.

تُستخدم توصية الويبو لعام 1999 كإرشادات غير ملزمة لتطبيق اتفاقية باريس واتفاقية تريبيس. ولذلك تختلف التدابير الوطنية لتنفيذ التوصية وأثارها القانونية من بلد إلى آخر، وقد تتراوح هذه التدابير من إنشاء سجل رسمي (مفتوح في بعض الأحيان فقط للماركات المحلية) إلى إيجاد قوائم غير رسمية تحتفظ بها السلطات الوطنية.

على الحكومات المبادرة إلى عقد مباحثات تستند إلى توصيات الويبو تهدف إلى إيجاد نظام دولي لتسجيل وإقرار الحقوق في العلامات المعروفة.

إجراء قطاع الأعمال

تدعم مؤسسات الأعمال إيجاد أنظمة عمل لحماية العلامات المشهورة على الصعيدين المحلي والعالمي، كما أنها تشجع تنفيذ "توصيات وقرارات الويبو بشأن حماية العلامات المشهورة" على المستوى الوطني.

4- عمليات البحث

الافتقار على مستوى العالم إلى إمكانيات بحث وطنية كاملة باستخدام الانترنت لجميع أشكال العلامات التجارية يخلق الشك لدى الشركات التي ترغب في تسجيل تلك العلامات، إذ لا يكون باستطاعتها التأكد ما إذا كانت العلامات مسجلة من قبل.

وجاءت البداية الواعدة من مكتب التوحيد في السوق المحلي الأوروبي بإكمال بإعداد قاموس مصطلحات على الانترنت (بيروكلاس EUROCLASS) يتعلق بالتصنيف المحدد في اتفاقية نيس.

الإجراء الحكومي

يجب على الويبو والحكومات العمل على وضع أنظمة مشتركة تتيح البحث عن قواعد بيانات العلامات التجارية المسجلة، بما في ذلك البحث المباشر على شبكة الانترنت حيث أمكن ذلك. كما يجب إيجاد طريقة إلكترونية قياسية لنشر الجرائد الرسمية والبحث فيها وفي السجلات، تستخدمها جميع البلدان الأعضاء في الويبو. ومن الضروري أن تتعاون المكاتب المحلية وتأتي بنتائج مشتركة، ويفضل أن تستخدم جميع البلدان لذلك برامج حاسوب مشتركة.

لا يوجد من قاموس "يوروكلاس" حالياً سوى نسختين باللغتين الإنجليزية والسويدية. ومن المؤمل إضافة لغات أخرى قريباً وربطها ترافقياً.

إجراء قطاع الأعمال

تشجع مؤسسات الأعمال إيجاد آليات بحث إضافية في مكاتب العلامات التجارية تكون في متناول الجميع. نرحب بتوفير صحف وسجلات رسمية إلكترونية يمكن الاطلاع عليها على شبكة الانترنت.

ترحب مؤسسات الأعمال بقاعدة البيانات التجارية الإلكترونية الخاصة بالعلامات التجارية التي أعدتها الويبو وقرارات هيئة الويبو - السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتوفرة للجميع الوصول إليها على الانترنت.

ثالثاً: التصاميم**1- عملية التوحيد الأساسية والإجرائية الدولية**

يصعب على أصحاب التصاميم (الرسومات) الحصول على حماية دولية بسبب الاختلافات المحلية في القواعد الأساسية، مثل معايير تطبيق الحماية، وإجراءات منح الحماية، ومدى الحماية، والتصرف حيال التعديلات، وغيرها.

وقد تحسن الوضع مع إمكانية تقديم طلبات التسجيل في عدد من البلدان بإتباع نظام لاهاي بموجب معاهدة جنيف. علاوة على ذلك، فقد أصبح بالإمكان، منذ شهر أبريل 2003، طلب تسجيل واحد لدى المجموعة الأوروبية يكون صالحاً في جميع السبعة وعشرين بلداً الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ما زالت الأنظمة القانونية على مستوى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من التوحيد القانونية، تختلف بين الدول الأعضاء المعنية اختلافاً واسعاً. ومما يؤسف له، عدم وجود قضايا دليلية ومبادئ أساسية ملزمة حيث لا يوجد قرارات من محكمة العدل الأوروبية أو محكمة ابتدائية في قانون التصميم الأوروبي الموضوعي.

وهناك مشكلة جوهرية معقدة ألا وهي التأكد من توفر حماية التصاميم فيما يتعلق بالحماية البديلة أو التراكمية بواسطة قانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف وقانون البراءات، حسب مقتضى الحال. ومع الأسف، هناك اتجاهات لرسم خط فاصل أكثر أو أقل صرامة بين

حقوق الملكية الفكرية موضوع البحث، الأمر الذي يخالف التشريعات التي تنص صراحة على حماية تراكمية للتصاميم في بعض الولايات القضائية، مثل الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن تصميم المنتج قد يكون أصلياً ويمكن كذلك أن يكون ذي طابع مميز ويمثل في الوقت نفسه مؤشراً على مصدر المنشأ، ملبياً بذلك متطلبات الحماية للتصميم و / أو العلامة التجارية و / أو حماية حقوق المؤلف.

الإجراء الحكومي

وضعت اتفاقية تريبس بضع قواعد دولية راسخة (عدا عن الحد الأدنى لمدة الحماية). ويجب أن تبدأ الحكومات مباحثات بشأن توحيد قوانين التصميم الدولية، مع العلم أن من شأن معاهدة دولية بشأن قانون التصميم التركيز على عملية التوحيد وتسريعها.

يمكن الحصول بسهولة أكبر على حماية التصميم على المستوى المحلي بالتخلي عن مطلب الاختبار الذي تستدعيه طبيعة التصميم قبل التسجيل، فيسمح بذلك تقديم عدة طلبات ويتيح إمكانية تأجيل نشر التصميم لفترة محددة.

على المستوى الدولي، يشكل تعديل اتفاق لاهاي خطوة مهمة في سبيل تبسيط التسجيل الدولي وتلبية حاجات المستخدمين. ومن بين السنة وخمسين دولة عضو في الاتفاقية، انضمت 37 دولة حتى الآن إلى معاهدة جنيف. ويجب أن تصادق الحكومات على هذا التعديل الجديد وتنفذ أحكامه.

إجراء قطاع الأعمال

تشجع مؤسسات الأعمال على بدء مناقشة لمعاهدة دولية بشأن التصاميم الدولية.

وتحث مؤسسات الأعمال الحكومات على المصادقة على أحكام التعديل الجديد الذي أدخل على اتفاقية لاهاي (معاهدة جنيف) لعام 1999 بشأن إجراءات تسجيل التصاميم، وعلى تبني ذلك التعديل، الأمر الذي يسمح بتقديم طلب دولي واحد لتسجيل عدد من التصاميم يصل إلى مئة تصميم.

على صعيد الاتحاد الأوروبي، ترحب مؤسسات الأعمال بانضمام الاتحاد إلى معاهدة جنيف من اتفاقية لاهاي لتمكين طالبي التسجيل، بواسطة تقديم طلب دولي واحد، من الحصول على حماية للتصاميم بموجب نظام التصاميم الخاص بالاتحاد الأوروبي داخل الاتحاد وفي البلدان المنضمة إلى معاهدة جنيف، من داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه.

2- عدم توفر إمكانيات كاملة للبحث عن التصاميم

تحتاج مؤسسات الأعمال إلى ترتيبات ملائمة للمستخدمين للوصول إلى التسجيل الدولي للتصاميم، حيث يخلق الافتقار إلى إمكانيات كاملة للبحث عن التصاميم الشك لدى الشركات الراغبة في تسجيل التصاميم، لأنها لا تستطيع التأكد مما إذا كانت التصاميم مسجلة من قبل. وتتيح بعض البلدان الحصول على التسجيل بسهولة، في حين أن بلداناً أخرى كثيرة لا تتيح ذلك.

الإجراء الحكومي

تعمل الويبو الآن على إيجاد سجل إلكتروني للتصاميم. ولا بد من مساهمة

إجراء قطاع الأعمال

تدعم مؤسسات الأعمال العمل على إيجاد ترتيبات قياسية للدخول المباشر إلى شبكة

الانترنت وسهولة البحث عن سجلات التصاميم. الحكومات، خاصة الاتحاد الأوروبي، مساهمة حيوية في وضع نظام قياسي تستخدمه جميع البلدان الأعضاء في الويبو.

كما تعمل الويبو على تحسين نظام لوكارنو لتصنيف التصاميم من خلال لجنة خبراء. ويهدف ذلك الى تسهيل البحث عن التصاميم. ويتمثل أحد أكبر أوجه القصور في النسخة الحالية من النظام في أنه يصنف حسب المنتجات وليس حسب الشكل الخارجي للتصميم بحيث أنه لا يمكن البحث عن تصاميم مشابهة أو مطابقة في مجموعة منتجات أخرى. ويمثل ذلك مشكلة لأن نطاق حماية التصميم في معظم الدول يمتد ليشمل جميع المنتجات التي لها مظهر مماثل، وليس فقط تلك التي من نفس مجموعة المنتجات.

رابعاً: حقوق المؤلف

تتم حماية حقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة ضمن البنية الأساسية الرقمية والتطبيقات دائمة التغيير ضمن إطار مسائل قانونية واقتصادية واجتماعية معقدة. لقد خلقت الأساليب الجديدة لتسهيل الاستتساخ الفوري الرخيص وتوزيع وعرض الأصناف فرصاً عظيمة وتحديات كبيرة لأصحاب الحقوق والموزعين والمستهلكين. وفي ذات الوقت، يُنظر إلى التقنية الجديدة على أنها توفر الفرص لعدد متزايد من العاملين في هذا المجال - بمن فيهم موردو/ناشرو المحتوى التجاري الجديد من المواد وتقنية المعلومات التي تتمتع بحقوق المؤلف، وصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الاستهلاكية، والأفراد الذين يعرضون على شبكة الانترنت مواد ابتكروها بأنفسهم وتتمتع بحق المؤلف. ومع توسع الشبكات الرقمية بصفة عامة، والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة، في توفير الوسائل التي يمكن من خلالها استخدام المحتوى وتجربته، تحتاج حماية حقوق المؤلف للاستجابة للتحديات والفرص الجديدة التي تثيرها طرق التوزيع الرقمي.

ومن بين المساهمات المهمة في الإطار الجديد هي معاهدات الويبو بشأن حق المؤلف 1996 وبشأن الأداء والتسجيلات الصوتية (تسمى مجتمعة بمعاهدات الويبو بشأن الانترنت) واللذان دخلتا حيز التطبيق في عام 2002. وحتى تاريخ هذه النشرة وبعد التصديق الأخير من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه انضم 88 و 86 بلداً إلى معاهدة الويبو لحقوق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء الفني والتسجيل الصوتي على التوالي. إلا أن الكثير من البلدان لم يوقع هاتين المعاهدتين وأن عدداً من البلدان الموقعة لم تدخل أحكام المعاهدتين في قوانينها المحلية. وعلاوة على معاهدتي الويبو بشأن الانترنت، تجري الآن داخل الويبو مباحثات بشأن تحديث حماية فئات معينة من أصحاب حقوق المؤلف.

تساعد صناعات حق المؤلف في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتزداد بشكل مستمر مساهمة النشاطات المبنية على أساس حقوق المؤلف في الاقتصادات الوطنية. مع ذلك، فإن طبيعة مختلف النشاطات التجارية المعتمدة على حقوق المؤلف لا تعتبر كذلك في كثير من الأحيان، كما أن مساهمة الصناعات المعتمدة على حقوق المؤلف كثيراً ما يساء فهمها ولا تقدر حق قدرها. تبعاً لذلك، قد ينعدم إدراك أهمية حقوق المؤلف التجارية بين صانعي القرار وكبار أصحاب الرأي على الصعيد المحلي. لذلك، تقوم الويبو بالعمل مع مجموعة من الحكومات الوطنية في كل منطقة من العالم، على تحليل تأثير الصناعة المعتمدة على حقوق المؤلف على الاقتصاد الوطني للبلد المعني (يرجى الاطلاع على دراسات الويبو حول كندا والولايات المتحدة ولايفيا وهنغاريا).

الإجراء الحكومي

ينبغي على الحكومات تحديث حماية حقوق المؤلف من حيث المحتوى (بتنفيذ معاهدتي الويبو بشأن الانترنت) ومن حيث تنفيذ الآليات (بالقيام، على الأقل، بتنفيذ أحكام اتفاقية تريبس). يجب أن يكون الهدف إعداد إطار مسئولية متوازن وفعال، يحترم الالتزامات الدولية وتوفير

إجراء قطاع الأعمال

لاستغلال إمكانات الثورة الرقمية استغلالاً تاماً لمنفعة جميع الأطراف، مع احترام حقوق الملكية الفكرية في الوقت نفسه، سوف تكثف مؤسسات الأعمال جهودها لتشجيع حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية في خدمة المصلحة العامة.

ويجب أن تستغل مؤسسات الأعمال جميع

حوافز على المزيد من التعاون بين الصناعات لمواجهة التحديات وكبحها، وتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة، وعدم تحميل الوسطاء أعباءً غير معقولة، وإفراد دور مناسب للمحاكم.

يجب في أي تشريع يعالج إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية القانونية عن التعدي على حقوق المؤلف أن يبدق بعناية في كيفية تطبيق هذه القواعد على جميع أصحاب المصالح في محيط الشبكة الرقمية كجزء من جهود التأكد من فعالية إطار حماية حق المؤلف بشكل عام.

يجب أن يقتصر أي إطار يضع حدوداً لمسؤولية موردي الخدمات على الأضرار والتعويضات الأخرى المالية. يجب توفير التعويضات عن الأوامر الزجرية، وأشكال التعويضات الأخرى العادلة، على أساس أن تكون خاضعة للقوانين التي تحكم مثل تلك التعويضات عندما تنشأ.

الفرص المتاحة لإطلاع صانعي القرار على اهتماماتها، كي يقوموا بتوفير إطار قانوني يشجع على الابتكار في مجال المعلومات. تروج مؤسسات الأعمال معاهدتي الويبو بشأن الانترنت، اللتين تراعيان المصالح المشروعة لجميع أصحاب المصالح المعنيين، مع تعزيز الابتكار والاستثمار في القطاعات الصناعية في هذا المجال في الوقت نفسه. يجب أن تواصل مؤسسات الأعمال رصد تنفيذ هاتين المعاهدتين لضمان تحقيق الأهداف المعلن عنها.

ويجب على مؤسسات الأعمال مواصلة سعيها نحو التطبيق المناسب لتشريعات حقوق المؤلف القائمة من أجل فرض احترام الحقوق الممنوحة لأصحابها. كما أن عليها أن تسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الإجماع بشأن كيفية رفع كفاءة وفعالية تنفيذ حقوق المؤلف، وتخفيض تكاليفها، في مواجهة أشكال جديدة من التعدي، وذلك تمشياً مع معاهدتي الويبو بشأن الانترنت أو بموجب التشريعات المحلية مثل تعليمات مؤتمر الدوحة أو الاتحاد الأوروبي بخصوص حقوق المؤلف والتجارة الإلكترونية أو بموجب اتفاقيات جديدة مثل اتفاقية التجارة لمكافحة التزوير. ترحب مؤسسات الأعمال بالأبحاث التي تجرى على المستوى المحلي لتحديد مساهمة النشاطات المرتبطة بحقوق المؤلف في الاقتصاد الوطني.

1- الإدارة والترخيص الجماعي

تخلق وسائل الإعلام والتقنية الجديتان أساليب جديدة يستخدمها أصحاب الحقوق في توزيع واستغلال مصنفاتهم، بما في ذلك استخدام الانترنت مباشرة، ويخلق ذلك فرصاً إضافية للترخيص الفوري. يجري تصميم أنظمة إدارة الحقوق الرقمية بطريقة تتيح القيام بصورة أفضل بتوزيع وحماية استثمارات أصحاب الحقوق، مع السماح بالمزيد من شروط وأحكام استخدام هذه الأصناف. من المتوقع أن يزيد تبني الأسواق لهذه الأنظمة خيارات المستهلك وتوفر الأصناف التي تتمتع بحقوق المؤلف، مثل برامج الحاسوب ومنتجات الترفيه الرقمية، وتتيح أسعاراً أساسية تتيح توسيع خيارات المستهلك.

الإجراء الحكومي

إجراء قطاع الأعمال

يجب أن تواصل الحكومات السماح بالترخيص الجماعي وإدارة حقوق المؤلف في الحالات المناسبة، دون توكيل.

تدعم مؤسسات الأعمال التقنيات الجديدة التي تتيح استغلال الأصناف تجارياً وحمايتها وتوزيعها، مع توفير فوائد متساوية لجميع الأطراف المعنية. وتدعم مؤسسات الأعمال أيضاً استمرار توفر الترخيص الجماعي الاختياري، شريطة احترام مبادئ الكفاءة والشفافية والمسؤولية والسيطرة الجيدة. وستواصل مؤسسات الأعمال، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، تشجيع فرص الترخيص المباشر والتفويض اللاحصري والفرص التي توفرها التقنيات الجديدة.

2- الحماية القانونية للتدابير التقنية التي تساعد على حماية الأصناف وترخيصها

تلزم معاهدتا الويبو بشأن الإنترنت، الجهات الموقعة عليهما بتوفير حماية قانونية كافية للإجراءات التقنية والوسائل التصحيحية الفعالة. وعند الالتفات على تلك الإجراءات، يستطيع أصحاب حقوق المؤلف استخدامها في ممارستهم لحقوقهم. وتعتبر هذه الإجراءات ضرورية ليس للحماية من القرصنة الرقمية فحسب بل ولتوسيع نطاق خيارات المستهلك أيضاً وذلك من خلال التمييز بين المعروضات والخدمات. فمثلاً، تسمح الإجراءات التقنية للمستهلكين باختيار كيف ومتى يرغبون في تجربة محتوى محمي بحقوق مؤلف مشروعاً بطريقة آمنة وبأسعار مختلفة. هناك أمثلة كثيرة على ذلك، ومنها تنزيل البرمجيات للتجربة مجانية. وتشمل الأمثلة الأخرى القدرة على عمل عدة نسخ من المحتوى الموسيقي والسمعي البصري الذي يتم تنزيله للاستخدام في عدة أجهزة، أو الخدمات الفيديوية تحت الطلب عبر الإنترنت التي توفر إمكانية الحصول على محتوى لفترات زمنية محدودة. ويستمر السوق في تجربة هذه النماذج الإبداعية من العمل التجاري التي أصبحت ممكنة بفضل التدابير التقنية. وكما في عام 2008، حددت الويبو 79 بلداً قد طبقت أحكام مكافحة الالتفاف الواردة في معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت (أو أنها التزمت بذلك)، علماً بأن أغلبية الدول تحرّم التجارة غير المشروعة بأدوات المخالفة.

هناك حاجة لوسائل متعددة الأوجه لاستغلال الأصناف المحمية بحقوق المؤلف وتوزيعها. يجب عدم السماح للنشاطات غير القانونية باستغلال الأنظمة. الإجراءات الفعالة المتوازنة ضرورية لوقف استغلال الأصناف المحمية بحقوق المؤلف استغلالاً غير قانوني على الصعيد الدولي.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تسارع إلى تنفيذ معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت، بما فيها المادة 11 من معاهدة حقوق المؤلف والمادة 18 من معاهدة الأداء والتسجيل الصوتي بشأن إجراءات الحماية التقنية ومكافحة التلاعب. ويجب أن تمتنع الحكومات عن التدخل في استخدام وتعميم إجراءات الحماية التقنية، إلا في حالة عجز

إجراء قطاع الأعمال

يجب على مؤسسات الأعمال تكثيف جهودها في سبيل تبني وتطبيق إجراءات الحماية التقنية والقيام بتحديثها بانتظام لمواجهة التحديات التي تواجهها المصالح الشرعية لأصحاب حقوق المؤلف.

(راجع أيضاً القسم ب، أولاً: أولويات التنفيذ).

السوق عن ضمان التقيد بالمعايير المتفق عليها على مستوى القطاعات، والسماح بتنفيذ اتفاقيات القطاع.

3- الحقوق المعنوية

يسعى المبتكرون وفنانو الأداء إلى الحصول على تأكيدات بأن حقوقهم المعنوية ستكون محمية، على الأخص من قبل طرف ثالث، وأنه لن يجري التلاعب بمصنفاتهم وأدائهم على الشبكات الرقمية .

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تتبنى نهجا معقولا لضمان الحقوق المعنوية بطريقة تمنع تشويه المصنفات وأعمال الأداء على أيدي أطراف ثالثة، دون إضعاف القواعد الاقتصادية والممارسات المعتادة التي يعتمد فنانو الأداء والمؤلفون علي نجاحها.

إجراء قطاع الأعمال

تعمل مؤسسات الأعمال من أجل قواعد عملية تتيح استغلال الأصناف استغلالاً اعتيادياً وفعالاً، بما في ذلك ابتكار أصناف مشتقة، تفيد في النهاية المنتجين وفناني الأداء/المؤلفين.

4- حماية فناني الأداء المسموع والمرئي

منذ بدء مفاوضات معاهدتي الويبو بشأن الانترنت دأب فنانو الأداء المسموع والمرئي على السعي إلى تحديث حقوقهم على المستوى الدولي. وقد أخفق مؤتمر دبلوماسي عقدته الويبو في شهر ديسمبر 2000 في تحقيق تبني مثل هذه المطلب. لا زالت المباحثات مع الويبو جارية، إلا أنه لا توجد أي خطط لعقد أي مؤتمر دبلوماسي في هذه المرحلة.

الإجراء الحكومي

يجب أن تقر الحكومات باحتياجات صناعة الأفلام وتوزيعها والاستثمارات الضخمة الخاصة بها. كما أن هناك حاجة لمعالجة شروط نقل حقوق المؤلف إلى المنتجين.

إجراء قطاع الأعمال

تنشط مؤسسات الأعمال في المساهمة في هذه المباحثات كي تظل أية قواعد جديدة، يتم التوصل إليها أثناء تحديث حماية الفنانين، تتيح استغلال المصنفات السمعية والبصرية على نحو منهجي، على أن يعود ذلك بالفائدة على جميع الأطراف المساهمة في ابتكار وتوزيع هذه الأصناف.

5- حماية المذيعين

يسعى المذيعون إلى تحديث حقوقهم نظراً إلى التغيرات في السوق والتطورات التقنية التي تتضمنها حالياً اتفاقية جنيف على المستوى الدولي. تجري في الويبو منذ عدد من السنين مباحثات وطرح اقتراحات بخصوص عقد معاهدة بشأن حقوق المذيعين. وبالرغم من القرار

المشورط من قبل الجمعية العامة للويبو في عام 2006 بتعيين موعد في أواخر 2007 لعقد مؤتمر دبلوماسي 2007 لم يتحقق الإجماع على الأهداف والنطاق المحدد وموضوع الحماية مما أدى الى إخفاق جهود عقد المؤتمر الدبلوماسي. ومنذ ذلك الحين ظلت هذه المسألة على جدول أعمال الجلسات العادية للجنة خبراء الويبو، وذلك بهدف السعي الى عقد مؤتمر دبلوماسي فقط بعد التوصل الى اتفاق بشأن القضايا الثلاثة المذكورة. وحتى تاريخه، لم يتحقق هذا الاتفاق إلا أن المسألة ما تزال موجودة على جدول أعمال الويبو.

الإجراء الحكومي

تشارك الحكومات، عبر ممثليها في الويبو، في مباحثات جارية بشأن إقرار وحماية الحقوق المحدثة للمذيعين العاملين في إذاعاتها على مستوى عالمي.

إجراء قطاع الأعمال

تشارك مؤسسات الأعمال في المباحثات الجارية بشأن هذا التحديث المحتمل في حقوق المذيعين.

خامساً، المؤشرات الجغرافية

لا يعد تحسين حماية السلع (ثم الخدمات)، بخلاف النبيذ والكحول، أمراً مغرباً لبعض البلدان النامية فحسب وإنما تهتم به أيضاً العديد من القطاعات الزراعية والصناعية في الدول المتقدمة التي ترغب في حماية المنتجات والأساليب والدراية الفنية.

الإجراء الحكومي

تقوم منظمة التجارة العالمية، عملاً ببيان الدوحة، بمناقشة إنشاء نظام للإشعار عن المؤشرات الجغرافية الخاصة بالكحول وتسجيلها وتطبيق الحماية الأقوى الممنوحة للنبيذ والكحول على منتجات أخرى. يجب أن تبقى الحكومات المباحثات بخصوص تمديد حماية المؤشرات الجغرافية في معزل عن المفاوضات التي تجري في جلسة التفاوض الخاصة بشأن نظام الإشعار عن النبيذ والكحول وتسجيلها. سوف تتواصل المفاوضات في منتديات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والويبو. وإذا ظلت مفاوضات الدوحة ترواح مكانها، سوف تصبح المعاهدات الثنائية والأشكال الأخرى من المعاهدات المتعددة الأطراف أكثر أهمية.

إجراء قطاع الأعمال

لقد أعرب بعض منتجي السلع، بخلاف النبيذ والكحول، (كالمنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية) في البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن رغبتهم في استخدام نظام لحماية المؤشرات الجغرافية الخاصة بمنتجاتهم. تحت المشاريع الزراعية الحكومات على دراسة تداعيات هذه المسألة بعناية خدمة لمصلحة أصحاب العلامات التجارية. تجري الآن مباحثات في هذا الخصوص في مجلس اتفاقية تريبس، من أجل الأخذ بعين الاعتبار أي علاقة لذلك بحقوق الملكية الفكرية الأخرى، لا سيما العلامات التجارية. دمج هذه المباحثات في المفاوضات الخاصة بالمسائل الزراعية من شأنه أن يؤدي إلى إفرار وجهة نظر معزولة وإلى احتمال تدخل لا لزوم له في الحقوق الثابتة.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أصدرت الغرفة ورقة "وجهات نظر مبدئية حول جدول أعمال المجلس لما بعد بيان الدوحة الخاص باتفاقية تريبس" (24 يونيو 2002) بما فيها المؤشرات الجغرافية وورقة "وجهات نظر أخرى حول المؤشرات الجغرافية" (25 يونيو 2003)، وتواصل متابعة مباحثات منظمة التجارة العالمية بشأن المؤشرات الجغرافية.

سادساً، حقوق الأصناف النباتية

توفير الإمداد المتواصل من أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية أمر حيوي لمكافحة الآفات الزراعية وتحسين المحصول. وتتطلب الشكوك بشأن التغير المناخي جهداً أكبر مما هو متوقع لتكييف المحاصيل مع الظروف الجديدة. وتوفر حقوق الأصناف النباتية الحماية لأنواع جديدة من النباتات لفترات تمتد إلى 25 سنة. وقد تم إقرار تلك الحقوق في الخمسينيات لتمكين مربي الأنواع الناجحة من التحكم بإعادة الإنتاج، ومن تحقيق عائد من استثمار الوقت والموارد، حسبما يلزم لإنتاج تلك الأنواع، بواسطة الاستغلال المباشر والترخيص. تم إعداد تلك الحقوق بطريقة تجعلها تفي بحاجات المربين والمزارعين وقد تتعايش مع حقوق البراءة الخاصة بالابتكارات البيوتكنولوجية النباتية.

تلزم أحكام اتفاقية تريبس الدول الأعضاء بحماية الأصناف النباتية إما بواسطة براءات منفعة أو بواسطة نظام منفرد فعال. تشكل المعاهدة الدولية لتنظيم حماية الأصناف النباتية نظام حماية الأصناف النباتية الفريد الأكثر شيوعاً بين الناس يضم في عضويته الآن 67 بلداً.

تشترط معاهدة التنوع البيولوجي بأن يتم بحث جميع أنواع الوصول إلى الموارد الوراثية الوطنية في مفاوضات منفصلة. وقد تعيق هذه المفاوضات استخدام الموارد الوراثية الحيوية بالنسبة لأنواع المحاصيل الجديدة. تم التفاوض على معاهدة الموارد النباتية الوراثية للغذاء والزراعة (المعاهدة الدولية) باعتبارها استثناءً معيناً من معاهدة التنوع البيولوجي. وتنص هذه المعاهدة على مبادلة مواد وراثية، من مكونات المحاصيل التي تتضمنها قائمة المحاصيل الرئيسية، بحرية وفقاً لأحكام مشاركة المنافع المتأتية من الاستغلال التجاري للمنتجات الناتجة عن ذلك. ويخضع هذا التبادل لاتفاق نموذجي لنقل المواد.

الإجراء الحكومي

ستقوم مؤسسات الأعمال بتنفيذ المعاهدة الدولية ورصد تأثيراتها وتأثيرات اتفاق نقل المواد. إذا سار كل شيء على ما يرام، وجب عليها السعي إلى إضافة المزيد من المحصول إلى الاتفاق، وإلا وجب إعادة النظر في المعاهدة وفي اتفاق نقل المواد.

إجراء قطاع الأعمال

شاركت مؤسسات الأعمال مشاركة بناءة في المباحثات التي أدت إلى إبرام المعاهدة الدولية، وساعدت في المفاوضات بشأن اتفاق نقل المواد التي يعتقد أنها منصفة وعملية. يجب على مؤسسات الأعمال أن تبرهن على تحقيق منافع هذا الترتيب بقبول واستغلال الموارد الوراثية طبقاً لاتفاق نقل المواد.

سابعاً، حصرية البيانات

تلزم المادة 3-39 من اتفاقية تريبس التابعة لمنظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء في المنظمة بتوفير مدة للاستثمار بالبيانات من أجل الحصول على الموافقات التنظيمية لدراسات السلامة والفعالية التي تطلبها صناعات العلوم النباتية والدوائية المبنية على الأبحاث. ويتم أثناء فترة الاستثمار بالبيانات حماية جميع المعلومات السرية المقدمة إلى الهيئة التنظيمية من الاستخدام التجاري غير المشروع. فور انتهاء هذه المدة، توافق السلطات المحلية المختصة على التسجيل متبوعة إجراءات الموافقة المستعجلة، إلا أنها تحمي الدراسات من الإفشاء. منذ 1 يناير 2000 ألزمت جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، باستثناء الأعضاء الأقل نمواً، بتنفيذ هذه الأحكام. وقد قام العديد منها بالتنفيذ فعلاً، بمن فيها بعض البلدان النامية. إلا أن عدة بلدان أخرى أعضاء في منظمة التجارة العالمية قد أخفق في ذلك وتواصل الجدل في هذه المسألة.

إجراء قطاع الأعمال

ما تزال مؤسسات الأعمال تناشد جميع البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة 3-39 من اتفاقية تريبس.

ثامناً، أشكال أخرى من الملكية الفكرية والتقنيات

1- المنتجات المعلوماتية مثل قواعد البيانات

تشكل قواعد البيانات الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من سوق المعلومات في جميع أنحاء العالم. ويمثل النمو المتواصل في المعلومات التي تجمعها وتعالجها وتوزعها مؤسسات الأعمال استثمار هاماً في منتجات وخدمات جديدة. ففي بعض الدول لا توفر حماية حق المؤلف الحماية لجميع أنواع قواعد البيانات، مثل المعلومات غير الأصلية. ويوفر الاتحاد الأوروبي حماية فريدة ("تعليمات قواعد البيانات") بحيث تحرم الاقتباس أو إعادة الاستخدام غير المشروع لأجزاء حيوية من قاعدة بيانات يكون مالکها قد وضع فيها استثماراً كبيراً. وقد خضع معيار "استثمار كبير" لدراسة متمعنة في الاتحاد الأوروبي من قبل محكمة العدل الأوروبية. ولا تؤثر "الحماية الأوروبية الفريدة لهذه الحقوق" على حقوق مبتكري المصنفات المدموجة في محتويات قاعدة البيانات. ولقد تم تطبيق النموذج الأوروبي في جميع دول الاتحاد الأوروبي.

وتعكف أقاليم أخرى على دراسة واستكشاف أساليب أخرى لحماية قواعد البيانات. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، يُمنح لأعمال جمع المعلومات أو الحقائق درجة من الحماية بحقوق المؤلف إذا كانت ترتيبتها تقي بالحد الأدنى من الأصالة، أو إذا كان اختلاس بعض البيانات التي تتأثر بالوقت يشكل منافسة غير مشروعة نظراً إلى استثمار جامع المعلومات وإلى ميزة المستعمل التنافس غير المشروع. لقد وضعت تشريعات في الولايات المتحدة تنص على حماية فريدة من النوع الساري المفعول في الاتحاد الأوروبي، إلا أن ذلك لم يكسب حتى الآن الدعم الكافي ليصبح قانوناً.

لقد عبر البعض عن مخاوفهم من أن بعض أنواع حماية قواعد البيانات قد تكون عامة لدرجة أنها تعوق تدفق المعلومات والاتجار بها، ولكن المؤيدين يعتقدون أن بالإمكان تهدئة هذه المخاوف بواسطة تشريعات توفر الوصول الملائم إلى المعلومات غير الأصلية، مع حماية وتحفيز استثمارات جامعي البيانات وموزعيها.

الإجراء الحكومي

عندما تم تبني معاهدتي الويبو بشأن الانترنت في عام 1996، طُرح اقتراح بإعداد وثيقة دولية عن حماية قواعد البيانات غير الأصلية، تكون أسس إطار دولي مستقبلي لحماية المحتوى في عالم المعلومات. ولم يحدث أي تقدم في هذا الشأن، بالرغم من المباحثات الأولية حول إمكانية التوصل الى تفاقية دولية بشأن حماية قواعد البيانات ضمن إطار لجنة الويبو الدائمة.

إجراء قطاع الأعمال

في حين ليس لغرفة التجارة الدولية أي موقف تجاه الحاجة إلى مثل هذه الحماية، ينبغي على مؤسسات الأعمال أن تتابع عن كثب تطورات مناقشة حماية قواعد البيانات على المستويين الدولي والمحلي، لضمان حماية قواعد البيانات حماية قانونية كافية تصون في ذات الوقت المصالح المشروعة للمستعملين والجامعين والموزعين.

2- الحقوق الأصلية / حقوق المجتمع / الحقوق التقليدية

الاهتمام التجاري بالأصناف النباتية والحيوانية في البلدان التي تتحول إلى صناعية، وبالمعرفة التقليدية ووسائل التعويض تثير تساؤلات بخصوص ملكية مثل هذه الموارد التي كانت سابقاً تعتبر ملكاً عاماً. يُعاب على نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي أنه يسمح للأفراد والكيانات بامتلاك موارد ذات قيمة تجارية عالية، مثل الأصناف النباتية وغيره. وقد بدأ مالكو تلك الموارد أنفسهم، في الوقت ذاته، تحري إمكانية تطبيق مفهوم حقوق الملكية الفكرية الجماعية. إلى أي مدى تستطيع حقوق الملكية الفكرية المعاصرة أن توفر إطاراً ملائماً لاستغلال الموارد التقليدية والبيولوجية؟ هل من الضروري وجود نوع جديد (فريد) من حقوق الملكية الفكرية؟ أم أن أنسب حل لهذه المسائل يوجد خارج نظام الملكية الفكرية؟

يشكل الوصول إلى الانترنت والمشاركة بالمنافع مبدئين توأمين من معاهدة التنوع البيولوجي التي تقر بحق سيادة الدول على الموارد الوراثية. تشجع تلك الاتفاقية الباحثين عن أصناف بيولوجية على استشارة المجتمعات الأهلية والمحلية بشأن البحث عن أصناف بيولوجية والاتفاق معهم على شروط الوصول إلى موارد وراثية. على كل حال، حتى إذا تمت تلك المشاورات بنية طيبة، فقد تظهر فيما بعد جماعات جديدة تتحدى سلطة الجماعات التي تم التشاور معها في بادئ الأمر. هناك حاجة إلى يقين قانوني أكبر، وإلا فإن الخطورة المرتفعة ستؤدي إلى انخفاض الفائدة وإلى تثبيط الرغبة في الوصول إلى الموارد التي تنوي معاهدة التنوع البيولوجي تعزيزها.

الإجراء الحكومي

قامت عدة حكومات وطنية، عقب إبرام معاهدة التنوع البيولوجي، بإقرار أو تدرس إمكانية إقرار- تشريع ينظم الوصول إلى الموارد البيولوجية. هناك

إجراء قطاع الأعمال

تشارك مؤسسات الأعمال طوعياً في الإجراءات الملائمة لتحديد العلاقة بين المعرفة التقليدية وحقوق الملكية الفكرية. يتقرر نوع أي حق فريد على أساس أهدافه،

حاجة ملحة للقيام بالمزيد حيث سيظل الوصول إلى الموارد الوراثية الوطنية معرقلًا حتى يتم إقرار تشريع وطني في هذا الشأن، وهذه العرقلة هي نتيجة مؤسفة جداً لمعاهدة التنوع البيولوجي. وعلى الحكومات الوطنية أن توضح معايير الوصول إلى الانترنت والمشاركة بالمنافع الوطنية وأن توفر أيضاً الإرشادات والمزيد من التأكيد القانوني بخصوص المشاورات المناسبة مع المجتمعات الأهلية والمحلية. وعلى المزيد من الحكومات أن ينفذ إرشادات بون وأن يتأكد أيضا من أن أي تشريعات لها أثر على حقوق الملكية الفكرية متوافقة مع اتفاقية تريبس.

لقد انتهت الوايبو من تحديد مشاكلها وتقييم احتياجات أصحاب المصالح في مجال المعرفة التقليدية، وتسعى الآن جاهدة لدراسة كيفية الاستجابة بصورة أفضل للمتطلبات في هذا المجال، خاصة بواسطة اللجنة الدولية الحكومية للملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعرفة التقليدية والتراث الشعبي.

يتجه عمل اللجنة الحكومية الدولية الى الاستمرار مع التأكيد على استعجال العمل، وذلك لأن بعض البلدان قد استاءت من التقدم البطيء وهو موقف مفهوم، ولكن التوصل الى توافق يتطلب الاتفاق على الأهداف وتقدير الصعوبات.

التي لم يتم الاتفاق عليها بعد على وجه العموم. مؤسسات الأعمال منفتحة على الاقتراحات العملية بشأن حماية الملكية الفكرية الجماعية والأهلية، وتشارك الآن في مباحثات بناءة بهذا الخصوص. أي نظام فريد للمعرفة التقليدية يجب أن يكون قد صمم بحيث يتعايش بفعالية مع حقوق الملكية الفكرية التقليدية، كالبراءات. علاوة على ذلك يجب ألا يكون تعريف الملك العام ضيقاً أكثر من اللازم وألا يقع عليه أي تعدد بدون سبب وجيه.

إجراء غرفة التجارة الدولية

تشارك غرفة التجارة الدولية الآن في حوار مع أصحاب المصالح، خاصة على مستوى اللجنة الدولية الحكومية والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي. وتبين ورقة المناقشة التي أعدتها غرفة التجارة الدولية بعنوان "حماية المعرفة التقليدية" المنافع والصعوبات التي ينطوي عليها أي نظام خاص لحماية المعرفة الفطرية. وقد قدمت الغرفة أيضا أوراق مناقشة لمعاهدة التنوع البيولوجي.

3- التقدم في التقنية البيولوجية والعلوم الوراثية الجديدة

التقنية البيولوجية هي عبارة عن مجموعة من التقنيات المتراكمة المعقدة التي تستخدم عمليات خلوية وجزئيات بيولوجية لحل مشاكل في الصحة البشرية والزراعة والغذاء والعمليات الصناعية والبيئة، وبذلك تخلق الجديد من المنتجات والخدمات والمعلومات ذات القيم الاقتصادية والاجتماعية. تخدم التقنية البيولوجية بتواتر كدافع اقتصادي واجتماعي باستخدام مجموعة من البرامج التقنية التي تعتمد كثيراً على حماية الملكية الفكرية لتحقيق حيويتها ونموها المتواصل. إلا أن تعقيداتها تخلق أيضاً مجموعة جديدة من التحديات للملكية الفكرية، فمثلاً هناك حاجة متزايدة لموازنة المحافظة على الحصول على المعلومات الوراثية وتقنيات البحث التراكمية (من أجل تشجيع نشر نتائج البحث وقيام تقنيات جديدة) مع الحاجة التجارية لحماية الاستثمار في الابتكارات الوراثية ووسائلها (من أجل تشجيع الابتكار وبناء رأس المال، والحصول على الواردات من الاستثمارات في الأبحاث والتنمية التي تنطوي على الخطورة، وإتاحة تبادل الحقوق بالشكل المعتمد على السوق).

مع تطور التطبيقات التجارية والسريية الجديدة بوتيرة متسارعة في اتجاهات متعددة، فإن بعضاً من قضايا الملكية الفكرية الرئيسية الحالية في مجال التقنية الحيوية ستشمل ما يلي: (1) معايير دولية كافية وفعالة وإجراءات لتحديد موضوع البراءة القابل للحماية؛ (2) المعايير المناسبة للحماية بما فيها كفاية الإفصاحات عن كل من التمكين والوصف المكتوب؛ (3) شروط الوصول، ولا سيما الى الكائنات الدقيقة والمواد الجينية المودعة؛ (4) الأساليب الجديدة لنشر التقنية؛ (5) استثناءات البحث وحرية العمل؛ (6) ممارسات الترخيص، بما في ذلك التراخيص الإجبارية ومتطلبات العمل الطنية؛ (7) المعايير والإجراءات الخاصة بالبيولوجية العامة البيولوجية الناتجة، بما في ذلك دور حصريّة البيانات، (8) قضايا الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك حوافز الابتكار المناسبة للتعاون في البحوث الجديدة بين البحوث الأولية أو الأساسية والتطبيقات السريية / التطويرية.

الإجراء الحكومي

يجب أن تدرك الحكومات أن حماية الملكية الفكرية المتوقعة، الملائمة من حيث الوقت، المتمثلة في تحفيز الأبحاث وتدقيق المعلومات ودخول تقنية جديدة إلى الأسواق - هي عامل رئيسي من عوامل النمو الاقتصادي والبحث والتنمية في قطاع التقنية البيولوجية. حماية الملكية الفكرية القوية أمر ضروري لنجاح، وفي حالات كثيرة لاستمرار، العدد المتزايد من شركات التقنية البيولوجية التي من بينها عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو المطلق من الجامعات والمختبرات التي لا تهدف إلى الربح. يجب أن يتمثل دور سياسة الحكومة في خلق إطار قانوني لسياسة الملكية الفكرية في مجال التقنية البيولوجية يكون من شأنه:

- (1) تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي؛
- (2) التركيز على الاهتمام المتجدد بسياسات معينة بشأن المدى والجودة والنشر والوصول والفعالية؛
- (3) إدراك تقاطع وتفاعل الملكية الفكرية مع الوسائل الحكومية الأخرى مثل السياسة التنافسية، وبنية البحث والتنمية، الضريبة وتكوين رأس المال، وأنظمة حكومية تنظم التقنية البيولوجية. لذلك يجب على الحكومات أن تأخذ بعناية بعين الاعتبار التوازن المناسب الذي يجب تحقيقه في

إجراء قطاع الأعمال

ستواصل مؤسسات الأعمال تعزيزها لفهم مجتمعي واسع أن تحقيق النمو الاقتصادي والوعد بتحسينات هامة في البيئة ونوعية الحياة البشرية الذي تتيحه التقنية البيولوجية يعتمد كلياً على إطار ملكية فكرية شفاف ومتوازن وينفذ بفعالية، بما في ذلك حقوق معالجة المعلومات ونشرها.

إن مثل هذا الإطار ضروري من أجل:

- (1) تحفيز الاستثمار العالي التكاليف والمحفوف بالمخاطر، للموارد اللازمة للبحث عن وتنمية ابتكارات مجدية في مجالات تمتد من مجال المختبرات مروراً بمجال الأعمال التحليلية أو التجارب الميدانية، وانتهاءً بالأسواق؛
- (2) نشر التقنيات الجديدة على نطاق واسع، بما فيها المنتجات والخدمات والمعلومات ذات الصلة، بصفتها وسيلة لخلق تحسينات تدريجية وفتوحات علمية جديدة؛
- (3) توفير إطار ملائم للسوق من أجل تبادل الحقوق وإيجاد رأس المال؛
- (4) إيجاد قيمة اجتماعية واقتصادية تتأتى من أصول الملكية الفكرية، خلاف حقوق الملكية الفكرية نفسها.

آليات السياسة وسياسات الملكية الفكرية
اللازمة، لتشجيع الابتكار في مجال التقنية
البيولوجية ولتحقيق الوعود الضخمة التي
قطعتها للمجتمع .

(

أولاً: أولويات التنفيذ

1- التفاضل في حقوق الملكية الفكرية

إن معظم حقوق الملكية الفكرية المسجلة هي حقوق قطرية: فالسلطات والقوانين الوطنية تحكم منحها ومجالها وتنفيذها وصلاحياتها ضمن الإقليم الوطني. غالباً ما تغطي أنظمة حقوق الملكية الفكرية الإقليمية، كما هو الحال في الإتحاد الأوروبي، على الحقوق الوطنية القائمة.

ويعتبر التعدي على حقوق الملكية الفكرية من قبل أطراف ثالثة إضراراً بالآخرين يعاقب عليه القانون. ويقضي المبدأ العام للقانون الدولي الخاص حول هذه الأضرار بأن تتحدد سلطة الاختصاص والقانون المطبق بالرجوع إلى مكان وقوع الخطأ و/أو الضرر، الأمر الذي يثير مسائل معقدة في التعدي على حقوق الملكية الفكرية. والتعاون الدولي في طريقه لإيضاح هذه القواعد وإيجاد تأكيد قانوني في حدوده القصوى، وكذلك تحسين التنسيق بين سلطات التنفيذ القانوني الوطنية (راجع بشكل خاص ب، ثالثاً، التزوير والقرصنة).

لقد أدى التباين في الأساليب الوطنية لحماية الملكية الفكرية وعدم الاعتراف بالحقوق والأنظمة الوطنية الأخرى إلى بحث البعض عن الهيئة القضائية التي تناسبه وال عدم الطمأنينة. ومن مظاهر التباين ما يلي:

- الاختلافات في العرض والأهلية للقبول وشكليات الأدلة (مثلاً مع أو بدون الفحص التأكيدي والاكتشاف الإلكتروني وصلاحيات المحكمة لإجبار تقديم المعلومات والإثبات على الموقف ودور الخبراء والمصادقة من الأدلة المستندية)؛
- الاختلافات في العلاقة التبادلية بين حماية حقوق الملكية الفكرية الحصرية وقوانين المنافسة؛
- توفر أوامر إنصاف عاجلة - أوامر قضائية - أوامر المصادرة وغيرها؛
- اختلافات في الإجراءات المتوفرة (المدنية، الجنائية، الجمركية)، والتكاليف وقابلية استردادها، وطول هذه الإجراءات ونتيجتها؛
- الاختلافات في القواعد والسوابق القضائية للمطالبة والحصول على تعويضات أضرار عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية؛
- الاختلافات في إنشاء دعوى المطالبة.

وهناك مسألة هامة في مفاضة التعدي على براءات الاختراع، والهامة أيضاً لحقوق الملكية الفكرية الأخرى، هي إلى أي مدى يكون اكتشاف أو الكشف عن الاتصالات بين العملاء ومستشاريهم القانونيين في جميع أنحاء العالم ممكناً في سياق إجراءات المحاكم (راجع القسم ب، سابغاً أدناه).

لا تزال هناك اختلافات كبيرة في جميع أنحاء العالم تتعلق بدعاوى التعويض عن أضرار التعدي على الملكية الفكرية. وما زال هناك جدل حول ما إذا كان يجب المطالب بها ومنحها في وقت ملاحقة التعدي قانونياً ومن قبل السلطة نفسها، أو في إجراء تقاضي منفصل بعد حدوث

واقعة انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تناقضات عديدة في العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عندما يتم منح تعويضات الأضرار.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تصادق على معاهدة إختيار اتفاقيات المحاكم وتطبيقها.

وقد تم تبني اللائحة الأوروبية بشأن القانون المنطبق على الالتزامات غير التعاقدية والمعروفة باسم "لائحة روما 2" في 11 يوليو عام 2007 وأصبحت نافذة المفعول في 11 سبتمبر 2009. وطبقا للمادة 8 سيكون القانون المنطبق على التعدي على حق ملكية فكرية هو قانون البلد الذي طلبت الحماية له، وعندما يتعلق الأمر بحقوق ملكية فكرية أوروبية أحادية يكون قانون البلد الذي أرتكب فيه التعدي هو المنطبق على المسائل التي لا تحكمها وثيقة الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

سوف تطبق لائحة "روما 1" بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية اعتبارا من 17 ديسمبر 2009. وبوجود روما 2 رقم 200/864 و روما 1 رقم 2008/593 ولائحة بروكسل رقم 2001/44 بشأن الولاية القضائية وتنفيذ الأحكام في المسائل المدنية والتجارية، سيكون هناك هيئة موحدة للقواعد الخاصة بتنازع القوانين والولاية القضائية المعمول بها في محاكم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يجب على الحكومات أن تقدم الدعم للمبادرات الرامية إلى تنسيق إجراءات المحاكم (مثل معايير الإفصاح)، وتطوير المفاهيم القائمة (مثل اتفاقيات / لوائح بروكسل / لوغانو) مع أخذ اهتمامات قطاع الأعمال في الاعتبار.

ويجب على الحكومات أن تشجع زيادة استخدام تقنية المعلومات لتسهيل التبادل السريع للمعلومات والملفات، وتوحيد والاعتراف المتبادل "بأساليب إقامة الدليل"، مثل استخدام شهود من الخبراء المستقلين. ويجب عليها أيضا أن تكفل توفر تدابير الإنصاف المؤقتة لتوفير حماية فعالة للملكية الفكرية في حالات الطوارئ.

إجراء قطاع الأعمال

تدعم مؤسسات الأعمال النشاطات الدولية التي تهدف إلى تصميم نظام نموذجي. وبشكل خاص، دعمت مؤسسات الأعمال اعتماد مؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص في جلسته بتاريخ 30 يونيو 2005 لمعاهدة إختيار اتفاقيات المحاكم ونصوصها الثلاثة الرئيسية: (1) للمحكمة المعينة في الاختيار الحصري لاتفاقية المحاكم اختصاص، ويجب أن تمارسه، (2) يجب على جميع المحاكم الأخرى أن ترفض الاختصاص، و (3) يجب على محاكم الدول المتعاقدة أن تعترف وتطبق الأحكام التي تصدرها المحاكم المحددة.

ولا تطبق المعاهدة على صحة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية غير حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، باستثناء ما يتعلق بالتعدي حيث يمكن أن تكون الإجراءات قد وضعت بالنسبة لخرق عقود حقوق الملكية الفكرية.

إنطلاقاً من اهتمامه بالاحتياجات الحقيقية لمؤسسات الأعمال الدولية، أصدر المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي في مارس 2009 دراسة جدوى بشأن إختيار القانون في العقود الدولية متضمنة اقتراح برنامج عمل ممكن في ضوء وثيقة مستقبلية غير ملزمة، وما زال العمل على هذه المسألة قيد التنفيذ.

إجراء غرفة التجارة الدولية

تستمر غرفة التجارة الدولية في التعاون الوثيق وتوفير خبرة الأعمال حول المسائل التي تثيرها اتفاقية مؤتمر لاهاي من خلال الجهود المنسقة لهيئات غرفة التجارة الدولية حول القانون التجاري والممارسات والملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- الإنفاذ على الإنترنت

إن سهولة وسرعة إعادة إنتاج وبيع المحتويات الرقمية من الإنترنت قد جعلت من الصعب على أصحاب الحقوق أن يسيطروا على التوزيع غير المفوض لأعمالهم الخاضعة لحقوق المؤلف، ونتيجة لذلك، زادت مخاطر وتكاليف تقديم خدمات الإنترنت المشروعة. وقد عانى أصحاب الحقوق من خسائر كبيرة نتيجة للقرصنة الرقمية. واستجابة لذلك، قام أصحاب الحقوق بمجموعة من الإجراءات الواسعة، بما في ذلك البدء في تقديم خدمات مشروعة وحملات توعية عامة واستخدام إجراءات حماية تقنية وإجراءات التنفيذ القانونية ضد أكثر التبعديات إضراراً بحقوقهم. وتدرس الحكومات أيضاً كيفية ضمان إنفاذ أكثر فعالية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال، كجزء من اتفاقية التجارة لمكافحة التزوير (ACTA)، تدرس الحكومات كيف يمكنها معالجة بعض التحديات الخاصة التي ترتبط بالتقنيات الجديدة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

وهناك عدد من البلدان تبحث في إصدار قوانين جديدة لتعزيز إنفاذ القانون ضد التعدي على الإنترنت. وقد أقرت كل من فرنسا وتايوان وكوريا وطبقت قوانين تشترط على مقدمي خدمات الإنترنت إرسال إخطارات إلى المتعدين المزعمين الذين يتم تحديدهم من قبل أصحاب الحقوق وإنهاء / تعليق الوصول إلى الإنترنت لمن يكرر التعدي بإصرار. واقترحت حكومة المملكة المتحدة، من خلال تقرير بريطانيا الرقمي نظاماً يُرسل مقدمي خدمات الإنترنت بموجبه إشعارات إلى مشتركهم ويحتفظون بمعلومات تعريفية عن يكرروا ارتكاب التعدي بشكل خطير ويقدمون هذه المعلومات إلى أصحاب الحقوق عند تلقي أمر من المحكمة، الأمر الذي يخول وزير الدولة لطلب تنفيذ التدابير التقنية للتعامل مع تكرار التعدي، بما في ذلك تعليق حسابات المشتركين. وفي نيوزيلندا هناك مشاورات جارية بشأن التدابير التشريعية ضد التعدي المتكرر، بما في ذلك إلغاء حساب المشترك.

وما زال لدى المتعدين القدرة والموارد وقد حاولوا أن يقوموا بهيكله خدماتهم بطريقة تجعل من الصعب على أصحاب الحقوق أن يفرضوا حقوقهم، مثلاً باستخدام أجهزة خادمة عن بعد من أجل تجنب الاختصاص، أو هيكله خدماتهم في محاولة لعزل أنفسهم بطريقة قانونية من تحمل المسؤولية حتى وهم يعملون بنشاط على تشجيع وتحفيز التعدي. إن أهمية المواقع الإلكترونية كأجهزة بينية للاتصالات والتجارة مع المستهلكين وشركاء الأعمال، وفرت فرصاً جديدة لإساءة استخدام حقوق العلامات التجارية (من خلال إساءة استخدام أسماء النطاق، وإبراز صفحات الإنترنت بمعلومات تشعبية، الخ).

كما أن الطبيعة العالمية للإنترنت تفاقم مسائل الاختصاص والتطبيق لأن نشاطات الإنترنت، بسبب امتدادها العالمي، قد تعرض بعض الأطراف للمقاضاة في أي بلد من العالم يقع فيه الضرر أو الإصابة. إن التعدي على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت يثير مسائل معقدة حول أماكن تمركز مكونات الأعمال المخالفة. وبالإضافة لمسائل الاختصاص، يواجه أصحاب الحقوق صعوبات في ملاحقة المعتدين الذين يعملون على الإنترنت، بسبب قلة المعلومات التي يعتمد عليها حول هوية الأشخاص الذين يشغلون مواقع الإنترنت أو لديهم أسماء نطاق. وزيادة على ذلك، فإن الطبيعة العابرة لأكثرية المحتويات التي تروج على الإنترنت تجعل جمع الأدلة أكثر صعوبة. وتدرس مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان) حالياً اقتراحاً باستحداث نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLDs) جديدة من شأنها أن تعزز قضايا الإنفاذ

المحددة أعلاه. وقد تم تشكيل فريق تنفيذ التوصيات من قبل هيئة الملكية الفكرية التابعة للأيكبان وفقاً لقرار مجلس الأيكبان المؤرخ في 6 مارس 2009 لإيجاد حلول للمشاكل المحتملة لأصحاب العلامات التجارية في تنفيذ نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة. وما زال تقرير التوصيات حول قضايا حماية العلامات التجارية قيد المراجعة من قبل الأيكبان.

وأيضاً مع ازدياد عدد الوثائق الإلكترونية التي تلزم أو يتم اكتشافها في المقاضاة، تثير مسائل قبول الأدلة الرقمية قضايا معقدة مثل التحقق من الهوية والمحتوى والوقت والسرية وسياسة الأرشفة بما فيها الملفات المحذوفة.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تنفذ بسرعة وإخلاص معاهدتي المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 1996، بما في ذلك الأطر القانونية المناسبة لإجراءات الحماية التقنية الفعالة وتوفير الحلول القانونية الفعالة ضد المراوغة والنشاطات والأساليب المتعلقة بذلك (راجع القسم 4-أ). كما يجب على الحكومات أن تشجع الأيكبان من أجل السماح للوصول المعقول، من خلال قاعدة بيانات مالكي أسماء مجال ونقاط الاتصال WHOIS، للمعلومات الكافية من أجل تحديد المتعدين على حقوق الملكية الفكرية والمزودين للمحتويات غير القانونية لتسهيل التحقيقات الجنائية وإضفاء الشرعية على نشاطات تنفيذ القانون والتأكد من وجود وسائل الحماية ذات الفائدة للماركات والعلامات التجارية كجزء من أي اتفاقية لتوسيع فضاء نطاقات المستوى الأعلى العامة. وعلى مستوى الإتحاد الأوروبي، تأسست وكالة أمن المعلومات والشبكات الأوروبية في عام 2004 لتعزيز قدرة الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أجل الاستجابة لمسائل أمن المعلومات والشبكات.

(راجع أيضاً أقسام العلامات التجارية وحقوق المؤلف)

إجراء قطاع الأعمال

لقد انطلقت عدة مبادرات من القطاع الخاص لوضع حلول تقنية للحد من التعدي والمساعدة على تطبيق حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت. وسوف تراقب مؤسسات الأعمال هذه المبادرات عن كثب، وتدعمها إذا دعت الحاجة. وفي مجال أسماء المجال، تستمر مؤسسات الأعمال في دعم السياسة الموحدة لتسوية النزاعات من الأيكبان، كما تدعو إلى تناسق القرارات المتخذة. وترى مؤسسات الأعمال أنه لا يمكن الوصول إلى إجماع حول توسيع دائرة السياسة الموحدة لتسوية النزاعات من الأيكبان إلى محددات مؤسسات الأعمال لأبعد من العلامات التجارية، بل تدعم الجهود المستمرة لتحسين أداء السياسة الموحدة لتسوية النزاعات أو الإجراءات الشبيهة، للمخالفات الصارخة في مجال حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت. وترحب مؤسسات الأعمال بإجراءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لوضع قاعدة بيانات متاحة للعلامات التجارية وقرارات السياسة الموحدة لتسوية النزاعات من الأيكبان وتسجيل المجالات العليا لدليل البلدان الذي سيسهل البحث عن الحقوق السابقة أو اللاحقة. وتسعى مؤسسات الأعمال من أجل الوصول الملائم إلى المعلومات، بما يكفي لتحديد هوية ومكان المتعدين على حقوق الملكية الفكرية ومزودي المحتويات غير القانونية، من أجل تسهيل التحقيقات الجنائية والأنشطة الشرعية لتنفيذ القانون.

(راجع أيضاً القسم أ، ثالثاً- العلامات التجارية وأيضاً القسم أ، ثالثاً- حقوق المؤلف)

إجراء غرفة التجارة الدولية

تعمل غرفة التجارة الدولية من خلال مجموعة رجال الأعمال والمستخدمين التجاريين في هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة على تشكيل السياسات حول أسماء النطاق بما في ذلك شروط التسجيل. ويقوم مكتب التحقيق في التزوير لدى غرفة التجارة الدولية ووحدة جرائم شبكة الحاسوب بجمع البيانات والقيام بنشاطات التنفيذ.

ثانياً: فض النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية بالتحكيم أو الوساطة

مع توسع التجارة الدولية في السنوات الأخيرة، تكاثرت النزاعات التي تتضمن أنواعاً مختلفة من حقوق الملكية الفكرية. ولحماية هذه الحقوق بشكل فعال، يجب تكييف آليات فض المنازعات لتناسب والخصائص الخاصة لنزاعات الملكية الفكرية العالمية. ولا تختلف نزاعات الملكية الفكرية جذرياً عن النزاعات الأخرى. ولكن هناك سمات خاصة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في ضوء مميزات كل نوع من أنواع الممتلكات الفكرية. ويوفر كل من التحكيم والوساطة فوائد تجعل هذه الآليات مناسبة بشكل معين لتسوية نزاعات الملكية الفكرية.

1- التحكيم

ويلاحظ أن التحكيم يتميز بأربعة خواص رئيسية: (1) أنه آلية خاصة لتسوية النزاعات، (2) أنه بديل للمحاكم الوطنية، (3) أنه يُختار ويراقب من قبل الأطراف، و (4) أنه القرار النهائي والمُلزم من قبل محكمة محايدة لحقوق والتزامات الأطراف.

وتختار الأطراف اللجوء للتحكيم بدلاً من المحاكم الوطنية لعدة أسباب. أولاً، بسبب طبيعته الدولية، يوفر التحكيم للأطراف إمكانية إختيار منبر محايد وكذلك القواعد الإجرائية واللغة التي ستستخدمها هيئة التحكيم. وثانياً، بما أن قرار التحكيم نهائي وملزم، يجب ألا يكون هناك أي استئناف، وسيكون القرار قابلاً للتنفيذ مباشرة بموجب اتفاقية نيويورك في أكثر من (140) بلداً. إن آليات تنفيذ قرارات التحكيم أكثر تطوراً وتنظيماً على المستوى الدولي من إنفاذ أحكام المحاكم الوطنية. وثالثاً، إن الطبيعة المستقلة للتحكيم تتيح للأطراف والمحكمين المرونة والحرية لتقرير الإجراء المناسب لكل قضية معينة، دون الإلتزام بإجراءات المحاكم الوطنية التفصيلية والصارمة. ورابعاً، يمكن للأطراف إختيار محكمين ذوي خبرة معرفية ومن خلفيات قانونية محددة. وهناك فائدة أخرى للتحكيم، وهي الطبيعة الخاصة والسرية للتحكيم وقراراته، وهو ما يناسب بشكل خاص النزاعات التي تتضمن عمليات أو حقوق ملكية فكرية ذات طبيعة سرية.

ويمكن أن تتضمن نزاعات الملكية الفكرية حقوق الملكية وفترة سريان المفعول والتنفيذ والتعدي أو إساءة التخصيص لحقوق الملكية الفكرية. وهناك العديد من الحالات حيث قد يكون التحكيم مناسباً، مثل النزاعات التي تتضمن رخصة الملكية الفكرية واتفاقيات نقل الممتلكات الفكرية (مثلاً في سياق استملاك الأعمال أو الشركات) أو الاتفاقيات التي يتم بموجبها تطوير الممتلكات الفكرية (مثل الأبحاث أو عقود التوظيف).

وفي حال عدم احتواء الاتفاقيات السابقة على فقرة خاصة بالتحكيم، لا يكون التحكيم عادة ممكناً إلا إذا اتفقت الأطراف بعد نشوء النزاعات على إحالة هذه النزاعات للتحكيم. وربما لا يكون التحكيم ملائماً في نزاعات الملكية الفكرية في حالات الحاجة إلى أمر قضائي سريع أو عندما يكون وجود سابقة قانونية ضرورياً.

وحتى في وجود اتفاقية تحكيم، فإن بعض نزاعات الملكية الفكرية لا يحال إلى التحكيم لأن النزاع لا يمكن أن يُحل عن طريق التحكيم. ويعني ذلك أن النزاعات من الناحية القانونية لا يمكن التوصل إلى حلها عن طريق التحكيم لأنها تنطوي على موضوع نزاع لا يمكن إخراجها من الاختصاص العادي للمحاكم الوطنية وتقديمه للتحكيم.

وهناك قيود في بعض البلدان على إحالة بعض أنواع الملكية الفكرية إلى التحكيم. والسبب هو أن وجود حقوق الملكية يتطلب في الغالب من أصحاب الملكية الفكرية التسجيل لدى وكالة حكومية أو شبه حكومية والتي يكون لديها السلطة الوحيدة لمنح أو تعديل أو إلغاء الحق أو تقرر نطاقه. لذلك فإن النزاعات التي تؤثر مباشرة على وجود أو سريان حقوق الملكية الفكرية لا يمكن حلها بواسطة التحكيم. ويتضح ذلك في قضية سريان براءة صادرة عن مكتب براءات وطني أو أوروبي، حيث يكون ذلك المكتب صاحب السلطة المختصة للاعتراض على صلاحية تلك البراءة. ومن جهة أخرى، يمكن للنزاعات التي تتعلق بممارسة حقوق الملكية الفكرية أن تخضع للتحكيم. وعندما تكون فترة سريان البراءة محل جدال، فإن الحقوق التعاقدية بين الأطراف يمكن أن تحال إلى التحكيم ولكن القرارات التي يمكن التوصل إليها لن تكون ملزمة لأطراف ثالثة.

وفي الوقت الحاضر، يمكن أن تحال نزاعات الملكية الفكرية إلى التحكيم في معظم الدول. ويتضح القبول العام للتحكيم في حقوق الملكية الفكرية من العدد الكبير للقضايا التي تحال إلى محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية، والتي تتضمن بشكل رئيسي نزاعات حول الملكية الفكرية. وهناك أيضا العديد من المنازعات عندما قد تكون مسألة الملكية الفكرية مهمة ولكنها فقط عنصرا هامشيا في النزاع الرئيسي، مثل قيمة حقوق الملكية الفكرية بعد بيع وشراء الأعمال التجارية، أو في سياق عقد لتوريد الآلات والمباني بما في ذلك الحق في استخدام بنود ملكية فكرية معينة. يضاف إلى ذلك أن بعض المنظمات قد أوجدت إجراءات تحكيم معينة للملكية الفكرية ووضعت قوائم معتمدة للمحكمين المرشحين.

وهناك مشكلة معترف بها بشكل عام وتتعلق باستخدام الأوامر القضائية المؤقتة أو التصحيحية في حالة وجود اتفاقية تحكيم. كما أنه من المعترف به الآن في معظم الأنظمة القانونية، أن تحتفظ المحاكم الوطنية بحق التدخل في نزاعات لإصدار أمر قضائي بالرغم من وجود اتفاقية تحكيم. وحيث توجد هناك حقوق ملكية فكرية بحاجة لأن تحمي إلى أن يتم تقرير حقوق الأطراف وتنشأ محكمة التحكيم، يكون للأطراف الحرية بأن يطلبوا هذا الإنصاف من محكمة وطنية مختصة. وغالبا ما تصدر المحاكم الوطنية أمر إنصاف مؤقت ريثما يتم إنشاء هيئة التحكيم التي سيكون عليها أن تقرر ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بأمر إنصاف صادر من محكمة وطنية أو الإفراج عنه. وبعد إنشاء هيئة التحكيم يجب أن نفهم طبيعة النزاع الكلية بصورة أفضل وينبغي أن تكون المكان الرئيسي الذي يُطلب منه الإجراء الإنصافي المؤقت. ويعتبر أمر الإنصاف الذي تصدره المحكمة الوطنية داعمًا لعملية واتفاقية التحكيم.

الإجراء الحكومي

بينما تخضع نزاعات الملكية الفكرية للتحكيم في معظم البلدان الآن، فإن بعض البلدان أكثر حرية من البلدان الأخرى. وتقبل سويسرا والولايات المتحدة التحكيم في معظم نزاعات الملكية الفكرية. وفي معظم البلدان الأخرى، هناك تمييز بين حقوق الملكية الفكرية التي يجب أن تسجل (مثل البراءات والعلامات التجارية) أو تلك التي توجد بشكل مستقل عن أي تسجيل وطني أو دولي. (مثل حقوق المؤلف).

إجراء قطاع الأعمال

يجب أن تأخذ مؤسسات الأعمال النقاط التالية بعين الاعتبار عند اعتماد التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية:

- تسهيل التنفيذ والمساعدة على تجنب المشاكل التي يوجدها التحكيم، وربما كان من المفيد إضافة فقرة، تتفق الأطراف - وفقا لها - على التنفيذ.

■ ينبغي للأطراف أن تتوخى العناية في

ويمكن لحقوق الملكية الفكرية التي تنتمي للفئة السابقة أن تخضع للتحكيم، لكن القرار الصادر قد لا يؤثر على حقوق الأطراف الثالثة. أما حقوق الملكية الفكرية التي تخضع لأي تسجيل، فيكون لها الحرية في اللجوء إلى التحكيم أو عدمه.

إننا نرحب ونشجع تخفيض عدد البلدان التي تطبق أسلوباً حازماً أو حتى مقيداً لإجراءات التحكيم. إن الدعم المستمر من المنظمات الدولية ذات المعرفة التخصصية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة حول قانون التجارة الدولي، والقانون النموذجي لها، وغرفة التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، كل هذا سوف شجع على الحل النهائي لهذه المشكلة.

ويجب على الحكومات أن تتخذ الإجراءات التالية:

- المصادقة على اتفاقية نيويورك حول الاعتراف والتنفيذ لقرارات التحكيم لعام 1958. وقد قام أكثر من 140 بلداً بذلك حتى الآن، حيث يجب بذل الجهود لإقناع الدول الباقية للتصديق عليها.
- تبني القانون النموذجي لمنظمة الأمم المتحدة حول قانون التجارة الدولي بموضوع التحكيم التجاري الدولي لعام 1985 أو قانون تحكيم حديث. وقد تم اعتماده فعلاً كأساس لقانون التحكيم الوطني في أكثر من 60 بلداً.

الاختيار الواضح لبلد له إطار قانوني داعم للتحكيم وطرف في اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها ليكون مكان إجراء التحكيم.

- بينما يكون للتحكيم في كثير من الأحيان فوائد أكثر من المحاكم الوطنية، ولا سيما في القضايا الدولية، ينبغي للأطراف أن تنظر بعناية فيما اذا كانت المحكمة الوطنية المختصة بخلاف ذلك هي الأفضل في الظروف المحددة لحالة معينة؛
- عندما تعتبر الأطراف الخبرة في مسائل الملكية الفكرية أمراً جوهرياً، يجب أن يشترطوا في نص فض النزاع تعيين خبير محايد مثل ما هو متوفر في قواعد غرفة التجارة الدولية للخبرة و/أو أن يكون لدى المحكمين مؤهلات و/أو خبرات مناسبة.
- في الحالات التي تتطلب حلاً مؤقتاً (كثيراً ما يكون مطلوباً في حالات الملكية الفكرية) من محكمة التحكيم، فالأفضل أن يتخذ المحكمون هذه القرارات بدلاً من المحاكم، ويكون دعم المحاكم ضرورياً في الحالات القصوى، أو عندما تكون الأطراف غير مستعدة للاعتراف بسلطة هيئة التحكيم.
- أن القوانين الوطنية المتعلقة بموضوع السرية - وهي مهمة للغاية في قضايا الملكية الفكرية - ليست متشابهة، ولا يوجد تأكيد على السرية المطلقة للأوراق في التحكيم. وتطبق نصوص والمحافظة على السرية في العقد في إجراءات التحكيم، وتخضع دائماً لقضايا قد تحال للمحكمة. ويتوجب على كلا الطرفين والمحكمين أن تخذوا تدابير محددة لضمان السرية المناسبة. وهذا يمكن أن يكون بشكل نصوص إضافية في العقد أو أمراً إجرائياً من قبل المحكمة أو في الشروط المرجعية.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أصدرت هيئة التحكيم تقريراً حول نزاعات الملكية الفكرية وتحكيمها (غرفة التجارة الدولية، نشرة المحكمة الدولية للتحكيم (1998) 1:9 غرفة التجارة الدولية، نشرة التحكيم (37)

2- الوساطة

يمكن تعريف الوساطة بأنها "عملية يعمل الوسيط، أي طرف ثالث محايد، من خلالها مع الأطراف لتسوية نزاعاتهم بالاتفاق والتراض بدلاً من فرض الحل". ويساعد الوسيط الأطراف في عزل نقاط الاتفاق والاختلاف، ويبحث عن الحلول البديلة والحلول الوسط من أجل إيجاد تسوية مرضية للطرفين في النزاع. ولا يستطيع الوسيط اتخاذ قرارات حكم ملزمة. إنهم يساعدون الأطراف في الوصول إلى تسوية تكون ملزمة من الناحية التعاقدية.

وتكمن قوة الوساطة في كون أنها تسمح للأطراف بالتفاوض على تسوية النزاع القائم بينهم بدلاً من انتظار الحل من طرف ثالث. ويمكن للأطراف التفاوض على حل مبني على احتياجاتهم ومصالحهم المستقبلية. إن الوسيط - بعكس القاضي أو المحكم - غير مقيد بتطبيق مجموعة من القواعد للحقائق الماضية لتحديد الوضع القانوني بين الأطراف. من الفوائد الأخرى أن الوساطة تكون سرية وأن الوسيط قد يساعد الأطراف للوصول إلى أي نوع من الحلول التي يمكن اعتبارها مقبولة بينما يتقيد القضاة والمحكمون بالحلول المتاحة في القانون.

وتعتبر الوساطة اتفاق تراضي مثل التحكيم. ولا يمكن لغير نزاعات الملكية الفكرية المغطاة بموجب اتفاقية وساطة أن تقدم للوساطة. إن الغرض من التوسط هو التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية، حيث لا يكون التعاون بين الأطراف ممكناً (مثل حالات التزوير والقرصنة العمدة) وتعتبر غير مناسبة للوساطة.

ومن ناحية أخرى، يمكن للوساطة في نزاعات الملكية الفكرية أن تكون مناسبة في الحالات التي تكون فيها المحافظة على سرية النزاع أو الحقائق المتعلقة بالأطراف أو حقوق الملكية الفكرية أو علاقة الأطراف أو المحافظة على علاقة العمل بين الأطراف أو تطويرها قضايا هامة يجب مراعاتها.

الإجراء الحكومي

قامت المحاكم الفدرالية في الولايات المتحدة الأميركية ومحكمة البراءات الألمانية مؤخراً بتأسيس مشاريع وساطة، والقضاة في الولايات المتحدة يحيلون الأطراف في نزاعات البراءات إلى الوساطة قبل اتخاذ أي قرار في مثل هذه الحالات.

إجراء قطاع الأعمال

تقوم جمعية العلامات التجارية الدولية في الترويج لاستخدام الوساطة من أجل تسوية نزاعات العلامات التجارية الدولية.

إن قواعد غرفة التجارة الدولية لتسوية النزاعات البديلة متوفرة وتناسب نزاعات الملكية الفكرية. كما أن النزاعات الفنية يمكن أن تحال إلى مركز الخبرة التابع لغرفة

التجارة الدولية، الذي يمكن أن يقترح تعيين الخبراء وإدارة الإجراءات المتعلقة بتلك النزاعات. وتشجع غرفة التجارة الدولية على فترات تهدئة في العقود التي تتضمن نصاً للحلول البديلة للنزاعات.

ثالثاً: التزوير والقرصنة

كانت هذه المشكلة مرتبطة بالأقراص المدمجة والسلع الترويجية، لكن القرصنة والتزوير اليوم تدمر قطاعاً واسعاً من الصناعات، من الطعام والشراب إلى المواد الصيدلانية والتلفزيونات وصناعة الأفلام. وتعتبر القرصنة والتزوير عامل استنزاف لجميع الصناعات تقريباً. فالتجارة غير القانونية التي تقدر بمئات البلايين من الدولارات سنوياً، تحرم الاقتصاديات من استثمارات ضرورية مما ينتج عنه فقدان الوظائف في العديد من القطاعات. كما وتشكل القرصنة والتزوير مخاطر جسيمة على الصحة العامة، وخاصة ما يتعلق بالأدوية المزورة والألعاب غير الآمنة أو قطع الغيار غير الأصلية للسيارات أو الطائرات. إن سرقة الملكية الفكرية على نطاق واسع - كما نراها هذه الأيام - تعيق الإبداع والابتكار في قلب الاقتصاد المبني على المعرفة في هذه الأيام. فعمليات القرصنة والتزوير تضعف مكانة المبدعين والمبتكرين، بالإضافة إلى ملايين الناس الآخرين الذين يعملون في القطاعات المتصلة بالملكية الفكرية. إن هذا النشاط غير القانوني يضيع على الحكومات ملايين الدولارات من إيرادات الضرائب التي تحتاجها لتوفير الخدمات الضرورية. وقد قامت وكالة البوليس الدولية، الإنتربول، بالتحذير من أن عصابات الجريمة المنظمة تستعمل القرصنة لتمويل النشاطات غير القانونية الأخرى، مثل نقل المخدرات والأسلحة.

إن كلاً من البلدان المتقدمة والنامية تتأثر بالقرصنة والتزوير الذي يتم على نطاق واسع. ويُعتقد بأن ما نسبته 60% من العقاقير في الدول النامية مزوراً، حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية. ووفقاً لبحث أجري مؤخراً، قد يكون عدد من أعضاء اقتصادات مجموعة العشرين يستتكم عن الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات عالية نتيجة للمخاوف بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. فمن شأن ذلك أن تؤدي خسارة الاستثمارات إلى خسائر ضريبية إضافية تتجاوز خمسة مليار يورو في مختلف دول مجموعة العشرين.

ويمكن للإحصائيات أن تعطي فكرة عن نطاق هذه المشكلة، ولكنها لا تبين مدى الأضرار التي تحدث لكل من الاقتصاد العالمي والمجتمع. فالصناعات الدولية لا تحبذ الاستثمار في الإنتاج أو نقل التقنيات المتقدمة إلى بلدان يربح أن تقلد منتجاتهم أو تسرق التقنيات الخاصة بهم. كما أن مؤسسات الأعمال المحلية التي تحاول أن تصنع وتسوق منتجات قانونية في الدول النامية ترى أن جهودها قد تقلصت بسبب القرصنة والتزوير. إن التنافس في السوق يتعرض للتشويه حيث أن مؤسسات الأعمال المشروعة لا يمكن أن "تنافس" القرصنة الذين يستغلون جهود الآخرين دون أن يقدموا أي شيء للأبحاث والتطوير أو التكاليف الاجتماعية لعمالهم.

وتتدخل القرصنة والتزوير في الدورة الفعالة للاستثمار، حيث إيرادات المنتجات المعاصرة يعاد استثمارها في تطوير الابتكار والإبداع. إن هذا النشاط غير القانوني المنتشر يقلل من تنوع نوعية المنتجات الأخرى المتوفرة للمستهلكين.

إجراء قطاع الأعمال

تعمل الصناعات المبنية على الملكية الفكرية بنشاط لمواجهة القرصنة والتزوير بجميع أشكاله. وتعمل العديد من القطاعات عن قرب مع وكالات تطبيق القانون للتحقيق ومقاضاة سرقة الملكية الفكرية.

ويتطور التعاون بين وسطاء الانترنت وقطاع محتوى الانترنت من أجل توفير خدمات محتوى مشروعة على الانترنت بحيث تلبي توقعات المستخدمين واحتياجاتهم وتعالج مشكلة القرصنة. يضاف الى ذلك أن هناك عدة قطاعات تعمل بنشاط لتوعية الحكومات والجمهور حول الدور القانوني للوسطاء وقيود المسؤولية المطبقة والعمليات القانونية الضرورية للمساعدة الفعالة في تحقيقات القرصنة. وهناك جهود قائمة من قبل الأعمال لتدريب الجمهور وزيادة التوعية حول الأضرار التي تحصل بسبب النشاطات غير القانونية.

إن مشاكل بهذا الحجم قد دفعت العديد من الصناعات الى مضاعفة جهودها لتجميع مواردها وتبادل المعلومات، وتطالب بالتزام حكومي لمجابهة القرصنة والتزوير. ويجب أن تشمل هذه الجهود تبادل المعلومات ما بين أصحاب المشاريع لاستهداف من يقوم بالقرصنة غير القانونية ونشاطات التزوير، مع إدراك مصالح الأعمال القانونية وحقوق ومسؤوليات مؤسسي البنية التحتية ومطوري الأنظمة ومزودي الخدمة والمعلومات في الاقتصاد المبني على شبكات الحاسوب.

إجراء غرفة التجارة الدولية

إن الاعتراف بأن حماية حقوق الملكية الفكرية أمر حيوي للاقتصاديات السليمة ولصحة وسلامة المستهلكين. لذا فقد أسست غرفة التجارة الدولية "مبادرة عمل قطاع الأعمال لمنع التزوير والقرصنة"، بحيث تأخذ دوراً قيادياً في حربها ضد التزوير والقرصنة. وتعمل هذه المبادرة على توحيد

الإجراء الحكومي

كشفت دراسة غرفة التجارة الدولية لعام 2005 أن أكثر من 70% من الاقتصاديين الأكاديميين واقتصاديي الشركات الذين شاركوا في استطلاعات الرأي من (90) بلداً يوافقون أو يوافقون بشدة بأن سرقة الملكية الفكرية من أكثر المشاكل الملحة في البلاد. وأجمع ما لا يقل عن 94% من الخبراء على أن الحكومات يجب أن تبذل جهوداً أكبر لمقاضاة سرقة الممتلكات الفكرية. ومع ذلك فإن الموارد التي خصصتها الحكومات من أجل مكافحة القرصنة والتزوير، تعتبر في الغالب غير كافية بالمقارنة مع حجم المشكلة.

وبشكل خاص فقد طلبت مبادرة عمل قطاع الأعمال لمنع التزوير والقرصنة/غرفة التجارة الدولية من الحكومات ما يلي:

- تقوية و/أو إيجاد أطر قانونية لضمان تنفيذ وتطبيق إجراءات فعالة ضد قرصنة حقوق المؤلف والتزوير العلامات التجارية.
- المصادقة الفورية على وتطبيق اتفاقيات منظمة الملكية الفكرية العالمية (الوايبو) ومنظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بحماية وتطبيق حقوق الملكية الفكرية.
- تخصيص الموارد المالية والبشرية الضرورية لنشاطات التنفيذ، بحيث تتناسب مع مستوى الأضرار التي تسببها سرقة الملكية الفكرية.
- اعتبار مكافحة القرصنة والتزوير أولوية سياسية.
- التنسيق مع أرباب الصناعات لرعاية البرامج التعليمية المدعومة بتغطية وسائل الإعلام، من أجل المساعدة لزيادة التوعية العامة لمنافع حماية الملكية الفكرية، والأضرار الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة التي تسببها القرصنة والتزوير.
- ضمان التدريب الكافي لسلطات

تطبيق القانون على مسائل حقوق الملكية الفكرية.

تهدف مبادرة اتفاقية التجارة لمكافحة التزوير، التي أطلقتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا والمكسيك في أكتوبر 2007، إلى إنشاء معايير متفق عليها، بين الدول الموقعة، لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتي تعالج تحديات اليوم من خلال زيادة التعاون الدولي وتقوية إطار الممارسات التي تسهم في الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية وتعزيز تدابير الإنفاذ ذات الصلة. وستدعو الاتفاقية إلى تحسين التنسيق الدولي وإلى التوافق في الآراء بشأن تطبيق أفضل الممارسات ومواءمة الأطر القانونية لدى الأطراف لضمان أن تدابير الحماية الجنائية والمدنية والحدودية المعمول بها كافية وتفي بالغرض. ومع أن العمل للتوصل إلى اتفاقية التجارة لمكافحة التزوير لا يتم تحت رعاية منظمة دولية، إلا أنها ستكون متوافقة مع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية تريبس)، وسوف تضع اتفاق قائم بذاته يمكن أن تنضم البلدان إليه على أساس طوعي.

وقد انعقدت الجولة الخامسة من المفاوضات حول الاتفاقية في الرباط في يوليو 2009.

مجتمع الأعمال العالمي من أجل تعريف ومخاطبة مسائل حقوق الملكية الفكرية بشكل أكثر فعالية، والمطالبة بمزيد من الالتزام من قبل الموظفين المحليين والوطنيين والدوليين، لتطبيق وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وتهدف مبادرة العمل التي يتصدرها مجموعة قيادية عالمية تتضمن عددا من التنفيذيين وقادة الأعمال رفيعي المستوى عالمياً من نطاق واسع من القطاعات من عدة قارات إلى التوصل إلى:

- زيادة التوعية وفهم نشاطات التزوير والقرصنة والأذى الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بهما.
- الضغط باتجاه إجراءات حكومية وتخصيص الموارد نحو تحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
- إحداث تغيير ثقافي لضمان احترام وحماية الملكية الفكرية.

تسعى المبادرة إلى وقف التقليد والقرصنة إلى تحسين أنظمة إنفاذ الملكية الفكرية من خلال إيجاد خطط عمل وتحالفات على الصعيد القطري تابعة لمبادرة عمل قطاع الأعمال لوقف التقليد والقرصنة، وذلك لتعزيز صوت مؤسسات الأعمال المحلية الموجودة للضغط من أجل تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس. كما وتعمل المبادرة مع المنظمات الحكومية الدولية لوضع إرشادات من أجل سياسات أقوى لإنفاذ الملكية الفكرية في مناطق التجارة الحرة حيث التقليد والقرصنة تسبب مشاكل في الصحة والسلامة. وفي محاولة لمواجهة الطلب على البنود المزيفة، طورت مبادرة عمل قطاع الأعمال لوقف التقليد والقرصنة حملة توعية عالمية لتوعية المستهلكين في أضرار التقليد والقرصنة، ولتزويد تجمعات الأعمال بمجموعة أدوات إعلامية ومواد تثقيفية لنشر المحلي. كما تسعى هذه المبادرة إلى تشجيع التوصل إلى فهم أفضل لهذه المشكلة من خلال تطوير وتعزيز الأدوات اللازمة لإدارة الملكية

الفكرية بفعالية أكبر، بما في ذلك إرشادات الملكية الفكرية لقطاع الأعمال، وأفضل الممارسات لوسطاء سلاسل التوريد، وتقييمات التكلفة-المنفعة لأدوات الردع الفعالة ضد سرقة الملكية الفكرية.

يضاف الى ذلك أن الغرفة قد دعت زعماء الدول الثمانية الكبار لإتخاذ موقف بشأن قائمة قصيرة من التوصيات القوية وتشمل:

- إلغاء أسواق التزوير المعروفة؛
 - حظر نقل المنتجات المزورة عبر مناطق التجارة الحرة؛
 - المصادقة على المعايير الإطارية للمنظمة العالمية للجمارك؛
 - تقييم قدرات مكافحة التزوير والقرصنة لدى مجموعة الثمانية وحكومات البلدان النامية الرئيسية وتخصيص الموارد التي يتم تحديدها؛
 - تشديد العقوبات الجنائية.
- وأشارت غرفة التجارة الدولية على قادة مجموعة العشرين بأن جهودهم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتحفيز النمو الاقتصادي والتجارة وتشغيل الأيدي العاملة يجب أن تتضمن دوراً حاسماً وشمولياً بأن حماية الملكية الفكرية لها دور مؤثر في دفع عجلة الابتكار والتنمية وفرص العمل.

وقد أيدت غرفة التجارة الدولية عمل منظمة التعاون والتنمية فيما يتعلق بالدراسة التاريخية التي نفذتها في عام 2007 بعنوان "الأثر الاقتصادي للتقليد والقرصنة" والتي تفحصت البيانات التي قدمتها السلطات الجمركية في جميع أنحاء العالم لتحديد حجم الآثار الاقتصادية المترتبة على التزوير والقرصنة في مجال التجارة الدولية.

وبالإضافة إلى التعاون مع منظمة التعاون والتنمية من أجل تعزيز النتائج التي توصلت إليها دراسة عام 2007، ساهمت غرفة التجارة الدولية في جهود منظمة التعاون

والتنمية المستمرة لمعالجة المشكلة، ولا سيما من خلال: (أ) تحديث نتائج دراسة عام 2007 واستكمال بحوث منظمة التعاون والتنمية ببحوث القطاع الخاص عن التكاليف الكبيرة للتزوير والقرصنة، و (ب) دعم وضع توصية من منظمة التعاون والتنمية حول التزوير والقرصنة.

وقد انضمت غرفة التجارة الدولية الى الجمعية الدولية للعلامات التجارية (إنتا) في تقديم الدعم وتقديم توصيات محددة إلى مجموعة من الحكومات للشروع في التفاوض على اتفاقية التجارة لمكافحة التزوير، وشكلت فريق 'صوت الأعمال العالمي' من نحو 20 جمعية وطنية لمكافحة التزوير من الجمعيات المساندة لاتفاق التجارة لمكافحة التزوير. وقد قدمت الغرفة الخبرة والملاحظات في النواحي التي تتناولها اتفاقية التجارة لمكافحة التزوير لا سيما تلك المتصلة بالتنفيذ القضائي المدني والجنائي والتدابير الحدودية والمعايير الرقمية والتنسيق الدولي اللازم للانتقال بالاتفاقية إلى مرحلة التطبيق الفعال بعد التصديق الوطني عليها.

رابعاً: استنفاد حقوق الملكية الفكرية

تصبح كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية من أجل مراقبة التوزيع في السوق من قبل صاحب الملكية الفكرية أو بموافقة من خلال مبدأ استنفاد الحقوق (الواردات الموازية)، تصبح أكثر حدة مع عولمة الاقتصاد وتطور تجارة الإنترنت. وبينما يعتقد العديد من الناس أن الاستنفاد الدولي سيقوض أسس حقوق الملكية الفكرية وشبكات التوزيع، فالبعض يجادل بأن الاستنفاد الدولي محصلة ضرورية ومنطقية للعولمة وتحرير التجارة والتجارة الإلكترونية. وتختلف الآراء حول هذا الموضوع حسب نوع الحقوق وقطاع الأعمال المختص. إن من الواضح نسبياً أن البلدان التي تشجع مؤسسات الأعمال المحلية البراءات، فإن الاستنفاد الدولي يعمل بعكس هذا الهدف، إلى المدى الذي تتأثر فيه مقدرة أصحاب البراءات على التحكم باستيراد السلع المشروعة من قبل أطراف ثالثة، في منافسة مباشرة مع أصحاب رخص محلية أو موزعين حصريين. وهناك جدل أيضاً مفاده أن المستهلكين لا يكونون في وضع أفضل فيما يتعلق بتوفر أسعار السلع في ظل نظام الاستنفاد الدولي. وقد أثارت مسألة الواردات الموازية حديثاً في سياق مباحثات الوصول إلى الأدوية.

الإجراء الحكومي

عندما يقرر واضعو السياسات سياستهم حول استنفاد حقوق الملكية الفكرية، عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار غياب سوق دولي حقيقي. وهذا يعنى أن نظام الاستنفاد الدولي أكثر ضرراً على التجارة الدولية والاستثمار، وعلى الإبداع على المدى البعيد.

إجراء قطاع الأعمال

سوف تستمر مؤسسات الأعمال في تقديم الآراء والخبرة لمناقشة استنفاد الحقوق التي تهم العديد من البلدان والمناطق، والتي تبحث أيضاً في المنتديات الدولية. وعلى كل حال، فإن الحقوق المشروعة يجب ألا يتم تقويضها عبر تسهيل الاستيراد الموازي.

ولمؤسسات الأعمال مصلحة مشروعة - لأسباب تتعلق بالإستراتيجية التجارية و(إعادة) الاستثمارات المحلية والتشغيل، ومراقبة الجودة وشهرة العلامة والسلامة - في مراقبة توزيع السلع عبر الأسواق المختلفة لتضمن بأن السلع المصنعة خصيصاً لأحد الأسواق لا تباع في سوق آخر.

خامسا: تقييم حقوق الملكية الفكرية وتبادلها وتوريقها

تعتبر حقوق الملكية الفكرية كأصول ذات قيمة في مؤسسات الأعمال. ومن حيث المبدأ، يمكن لتقييمها أن يساعد مؤسسات الأعمال على استغلال الملكية الفكرية بشكل أفضل، من خلال الترخيص ووسائل أخرى من المتاجرة (على شكل سندات مثلا) لزيادة قيمة الأصول والحصول على التمويل واتخاذ قرارات الاستثمار والتسويق الرشيدة. وقد تدعو متطلبات تقارير الشركات وتقديراتها الضريبية إلى مثل هذا التقييم.

استخدمت أساليب مختلفة لتقييم حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك معايير الصناعة، وتقديرات أو الترتيب، خصم التدفقات النقدية، واستخدام القواعد الثابتة، وخيارات حقيقية وتحليل مونتي كارلو، والمزادات. ونظرا للطبيعة الفريدة لحقوق الملكية الفكرية، عادة ما يتم تحديد طريقة لتقييم حقوق الملكية الفكرية على أساس كل حالة على حدة، ومزيج من الأساليب المستخدمة في بعض الأحيان، في محاولة لإظهار مجموعة من القيم العادلة لحقوق الملكية الفكرية خاصة. ولذلك، فمن المشكوك فيه ما إذا كان يمكن تطوير أسلوب واحد شامل لتقييم تطبيق في جميع الحالات لتحديد أفضل مجموعة من القيم العادلة لحقوق الملكية الفكرية خاصة. بغض النظر عن الأسلوب أو الأساليب المختارة، ان الهدف من التقييم هو تحديد وقياس الفوائد الاقتصادية التي من المرجح أن حقوق الملكية الفكرية تولد، وفي نهاية المطاف التدفق النقدي المحتمل من هذه الفوائد الاقتصادية.

تشمل الجهود المبذولة مؤخرا لإيجاد أساليب تقييم عامة تستند الى السوق نماذج تصنيف الأهداف المعروضة الآن في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، والمزادات الحية لحقوق الملكية الفكرية المتعددة، ومؤشرات الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة على أساس قيمة حقوق الملكية الفكرية للشركات (بورصة نيويورك : براءة أو شن تومو وبورصة نيويورك : حق خيار التبادل، وتبادل الملكية الفكرية في شيكاغو)، والمصممة لتمكين المستثمرين وتمكين مشاركة الشركات في مجموعة متنوعة من المنتجات المالية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

وعند تنفيذ دراسات العناية الواجبة لحقوق الملكية الفكرية، تحتاج مؤسسات الأعمال والمجتمع المالي للاعتراف بأنه نظرا الى أن براءات الاختراع متميزة لا يمكن تحديد قيمتها من دون تحليل قانوني مناسب مع النظر في قضايا مثل صحة حقوق الملكية الفكرية وقابلية إنفاذها ونطاقها، والائرادات المحتملة من التعدي عليها من قبل الآخرين، والمسؤولية المحتملة من التعدي على حقوق الملكية الفكرية للآخرين. وتوفر هذه الدراسات معلومات أكثر موثوقية حول القيمة المالية لحقوق الملكية الفكرية، فضلا عن معلومات مفيدة لتحديد اتجاه واستراتيجية الأعمال التجارية، وذلك بصورة أفضل من التقنيات الأوتوماتيكية مثل "تحليل الاقتباس" الذي لا يوفر في أحسن الأحوال سوى دليل تقريبي لقيمة براءات الاختراع، وقد يكون مضللا بشكل تام.

نشر المعهد الألماني للمواصفات والمقاييس في عام 2007 المواصفة رقم PAS 1070 "المبادئ العامة للتقييم الصحيح للبراءات" بهدف تقييم جودة تقارير التقييم وتقديرات الخبراء. وقد بادر المعهد الألماني الى إطلاق مشروع دولي للتقييس في تقييم البراءات في المنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس (الأيزو) التي ستكلف لجنة لتطوير مواصفة أيزو لتقييم البراءات إذا أعربت جميع المجموعات المعنية والمهتمة عن إهتمامها الى الأيزو من خلال هيئات التقييس الوطنية.

إجراء قطاع الأعمال

يوجد في الوقت الحاضر عدد متزايد من المهنيين المختصين بتقييم حقوق الملكية الفكرية وخاصة العلامات والبراءات، حيث يستعملون أساليب مختلفة للتقييم. إن معياراً جديداً للمحاسبة الدولية سوف يقود إلى علامات تظهر في الحسابات الختامية في مزيد من البلدان.

وقد أعربت مؤسسات الأعمال ومنظمات الملكية الفكرية عن قلقها من أن بعض النصوص حول موجودات الملكية الفكرية في مسودة ودليل التشريع حول المعاملات المضمونة من لجنة الأمم المتحدة للقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة الذي تم إعداده في شهر يناير عام 2009 قد يكون له نتائج سلبية غير مقصودة على ممارسات ترخيص وتجارة الملكية الفكرية. وستضيف اللجنة ملحق خاص بالملكية الفكرية لتوضيح جوانب معينة من الدليل عند تطبيقه على الملكية الفكرية. ويأتي ذلك استجابة للمخاوف بأن الدليل لا يفرق بشكل كافٍ بين الملكية الفكرية والممتلكات الأخرى مثل الممتلكات المحسوسة.

الإجراء الحكومي

أسست العديد من الحكومات برامج من أجل تشجيع مشاريعها لاستغلال أصول الملكية الفكرية لديها. وينظر إلى تقييم الملكية الفكرية كأداة هامة للمشاريع في هذا المجال. وتقدم حكومات عدد من الدول الآن خدمات لمساعدة الشركات في جمع الأموال على أساس الملكية الفكرية. ومن أجل المزيد من الشفافية للأسواق المالية والتقنية، تشجع العديد من الحكومات، بما فيها الدنمرك وألمانيا واليابان واللجنة الأوروبية، الشركات للتقرير عن الأصول الفكرية من خلال الأدلة والتوصيات.

وتنظم المنظمات الحكومية الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجنة هيئة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا حلقات دراسية وتجمع الموارد حول هذه المسألة. وقد أضافت لجنة الأمم المتحدة للقوانين المتعلقة بالتجارة الدولية أصول الملكية الفكرية ضمن مسودة الدليل التشريعي حول المعاملات المضمونة. ويقدم هذا الدليل توصيات حول كيفية جعل قوانين البلد منسقة دولياً لكي تتخطى القيود القانونية حول توفر التمويل والتسليف المنخفض التكاليف. وقد حرصت اللجنة على الاهتمام بالمخاوف التي أثارها مؤسسات الأعمال ومنظمات الملكية الفكرية من أن الصيغة الحالية للدليل قد تسفر عن نتائج عكسية في ما يتعلق بتوفر التمويل للملكية الفكرية، وتعمل حالياً على استكمال ملحق الملكية الفكرية للدليل.

قد تسبب قواعد المحاسبة المتعلقة بالتكلفة بأن تظهر الموجودات المطورة داخلياً بقيمة "أقل" ثم قيمتها السوقية العادلة، وهذا بدوره يقلل من القيمة السوقية للشركة المعنية. ولا يبدو أن ذلك ينطوي على مشكلة عامة، فمعظم البلدان تسمح بإعادة تقييم الأصول بالمقارنة مع السوق في السنوات اللاحقة. ومع ذلك، ففي بعض

البلدان، مثل البرازيل، إنها مشكلة لأن إعادة التقييم تخضع لقيود. لذا، يتعين على الحكومات النظر فيما إذا كانت معاييرها المحاسبية لحقوق الملكية الفكرية تقييم الأصول المطورة داخليا بشكل غير عادل، ومراجعة تلك المعايير عندما تقتضي الحاجة.

ويتم الاعتراف بقيمة العلامة التجارية في توصيات الويبو حول أحكام حماية العلامات المشهورة كمقياس لتقرير ما إذا كانت علامة ما مشهورة وطبقاً لذلك فهي تخضع لحماية خاصة. وتتطلب التوصيات منهجية صلبة وشفافة من أجل إعطاء معلومات موثوقة إلى سلطات العلامة التجارية.

سادسا: تحويل رسوم تسجيل الملكية الفكرية

مع أن هذه المشكلة قد أخذت في التراجع في بعض الدول إلا أن جزءاً كبيراً من الرسوم التي يتم تحصيلها من قبل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية يتم تحويله أو يبقى لدى السلطات الحكومية لأغراض لا علاقة لها بعمليات هذه المكاتب، مما يثير المخاوف التالية:

- إن في ذلك مخاطرة بأداء المكتب ونوعية الخدمات التي يقدمها ويجبره على العمل بموجب موازنة مخفضة.
- يقلل ذلك من أثر الجهود الدولية الموجهة حالياً نحو تقليل تكاليف حماية الملكية الفكرية.

الإجراء الحكومي

بالنظر الى الحجم الكبير من العمل غير المنجز في فحص البراءات، يجب على الحكومات أن تضمن تخصيص الموازنة المناسبة للمكاتب الوطنية. وإذا لم يكن الحال كذلك، فعلى الحكومات أن تنظر في منح مكاتب البراءات التابعة لها الاستقلال التام لإدارة الرسوم التي تحصلها من مقدمي الطلبات.

إجراء قطاع الأعمال

لا يبدو أن التراجع الواضح في بعض البلدان في الممارسة التقليدية المتمثلة في تحويل مكاتب الملكية الفكرية للرسوم خلال السنوات هو نتيجة للتغييرات المستمرة في القوانين التي تحكم توزيع هذه الرسوم، ولكن من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها السلطات المعنية على أساس سياسات قصيرة المدى تهدف الى السماح لمكاتب الملكية الفكرية بأن تعمل بالشكل الصحيح. ويتوجب على مستعملي نظام البراءات مراقبة الوضع لتأكد من المحافظة على هذه السياسة، وفي حال كانت مشكلة الانحراف عن السياسة ما زالت ماثلة أن ينسقوا جهودهم من خلال الجمعيات ذات العلاقة لجعل السلطات على علم بتردي نوعية فحص البراءات، الذي ينتج إلى حد كبير عن الموازنة غير الكافية وعدم استقلالية مكاتب البراءات لكي تتخذ الإجراءات المناسبة.

وحتى نأخذ بعين الاعتبار رغبة حكومات بعض الدول النامية لتكامل البعد التنموي مع مباحثات الملكية الفكرية، فإن مؤسسات الأعمال تدعم استخدام جزء من إيرادات مكاتب الملكية الفكرية - وخاصة في الدول النامية - من أجل مساعدة الشركات المحلية والأشخاص على الاستفادة بشكل أفضل من نظام الملكية الفكرية و/أو تسهيل نقل التقنيات.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أصدرت غرفة التجارة الدولية بياناً حول

"استخدام رسوم تسجيل الملكية الفكرية" في شهر سبتمبر عام 2002، وتتوي أن تنفذ هذا البيان بتنسيق جهودها مع الهيئات الدولية الأخرى.

سابعا: إمتيازات الموكل ومستشارو الملكية الفكرية المهنيون

تمارس المحاكم في البلدان التي تعتمد القانون العام في كثير من الأحيان سلطة إصدار أمر الى طرف في نزاع ينظر أمامها بالإفصاح عن وثائق سرية إذا كانت لها صلة بالمحاكمة. وقد تشمل هذه العملية (التي تسمى في الغالب " استكشاف") الاتصالات بين ذلك الطرف والمستشارين المهنيين غير القانونيين مثل المحاسبين وخبراء الاستطلاعات والأطباء. هذا ومن المعلوم أن الاتصالات بين ذلك الطرف ومستشاريه القانونيين الخاضعين للتنظيمات المحلية هي بشكل عام من "الامتيازات المحمية"، أي مستثناة من "الاستكشاف"، حتى لو كانت قد وقعت قبل التفكير في المحاكمة. وللأسف، فإن أحكام القانون بشأن كيفية التعامل مع الاتصالات مع المستشارين القانونيين الأجانب لم يتم تطويرها بشكل منطقي أو مستمر في البلدان التي تعتمد القانون العام. ويحتل هذا الأمر أهمية خاصة لمحاكمات الملكية الفكرية، لأن الكثير من هذه المحاكمات يكون أحد طرفيها أو كلاهما قد استعان/استعانا بالمشورة القانونية ذات الصلة بموضوع المحاكمة في العديد من الأقاليم.

وبشكل خاص:

- (1) يخاطر أصحاب الملكية الفكرية بفقدان السرية أثناء الاستشارة التي يحصلون عليها من مستشاري الملكية الفكرية في سياق سعيهم الى الحماية من خلال طلبات البراءات والتصاميم والعلامات التجارية؛ و
- (2) تخاطر مؤسسات الأعمال التي تدافع عن نفسها ضد تعديت الملكية الفكرية بفقدان السرية في الاستشارة التي تحصل عليها قبل بدء إجراء التعدي المزعوم.

وإذا لم يكن امتياز السرية معترفاً به في بلد ما، قد يُطلب من أحد الأطراف إعلان المشورة على الملأ في ذلك البلد. وبالتالي سيتم أيضاً فقدان الامتياز من خلال هذا الاعلان في بلد آخر حيث من المفترض أن يكون موجوداً لولا ذلك. وبالتأكيد سيؤدي ذلك - هلى المدى البعيد - الى مشاكل لجميع المبدعين سواء كانوا أصحاب ملكية فكرية أم لا.

والشركات الأكثر تعرضاً للخطر هي تلك التي تكون طرفاً في التقاضي خارج وطنها في إقليم يعتمد القانون العام، ولا سيما تلك التي تعتمد بلدانها القانون المدني.

وناشدت ورقة أعدتها الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية منظمة الويبو في يوليو 2005 أن تعقد في مايو 2008 ندوة غير رسمية حول الامتياز في المشورة القانونية في مجال الملكية الفكرية. وقد حضرها كل من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وذكرت المتحدثين الرسميين من مناطق مختلفة من العالم حول المشاكل التي كان يتم التصدي لها.

وفي ورقة مقدمة خلال الندوة، ناقشت غرفة التجارة الدولية المشاكل التي تواجهها مؤسسات الأعمال العالمية واقترحت حلاً محدداً يشكل وثيقة دولية قد تتضمن:

(أ) مطالبة كل بلد بتحديد أولئك المستشارين القانونيين الذين قد يستفيد عملاؤهم من هذه الوثيقة الدولية،

(ب) (وبقدر ما تكون منازعات الملكية الفكرية معنية) مطالبة كل بلد من البلدان التي لديها قواعد قانونية للاكتشاف والامتيازات أن تطبق قواعدها الموجودة للامتيازات بشكل متساوي على عملاء المستشارين القانونيين الذين ترشحهم هي نفسها وإلى عملاء المستشارين القانونيين الذين يرشحهم أي بلد آخر.

الإجراء الحكومي

تواصل الويبو العمل على هذا الموضوع في اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات. وفي مارس 2009، ايدت العديد من الوفود الوطنية الحاجة إلى إتخاذ إجراءات بينما طلب البعض الآخر تأكيدات بشأن بعض النقاط.

ويتعين على الويبو مواصلة العمل على هذا الموضوع لإقناع جميع الحكومات الوطنية بأهميته والتعامل مع المخاوف بطريقة لا تؤخر العمل.

إجراء قطاع الأعمال

يجب أن تواصل مؤسسات الأعمال الضغط على الحكومات لإعطاء أولوية لهذه القضية.

إجراء غرفة التجارة الدولية

نشرت غرفة التجارة الدولية في عام 2008 ورقة موقف (الوثيقة رقم 450 / 1040) تشرح اقتراحها لوضع وثيقة دولية وورقة أخرى للتقديم الى الويبو (الوثيقة رقم 450 / 1049) في أغسطس 2009.

سوف تستمر غرفة التجارة الدولية في متابعة وتقديم المدخلات للجنة الويبو الدائمة المعنية بالبراءات.

(

أصبحت مسائل الملكية الفكرية، التي كانت محصورة سابقاً في المجال الفني، تكتسب طابعاً سياسياً بشكل متزايد، وذلك بسبب الأهمية الاقتصادية المتزايدة للملكية الفكرية، وإدراج عدد من المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية حول التنمية بالدوحة، وإدخال مفاهيم الملكية الفكرية في المجتمعات والبلدان التي لم تكن في السابق على علم بها، وسوء الفهم حول استخدام حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالمواد الحساسة ثقافياً واجتماعياً، والتي كان ينظر إليها في السابق بأنها تقع ضمن المشاع العام (مثل المواد الوراثية والمعالجات التقليدية، وغيرها). وقد لوحظ في مجتمعات معينة وجود توتر بين المصالح التجارية لصاحب الملكية الفكرية والمصلحة العامة في مجالات حساسة مثل الصحة والأخلاقيات والتنمية والبيئة وحماية المستهلك.

إجراء قطاع الأعمال

يجب على الأعمال أن تركز أيضاً على توصيل مسائل الملكية الفكرية بفعالية من أجل تهدئة المعارضة السياسية والحصول على الدعم العام لحقوق الملكية الفكرية. كما يتوجب تطوير حوار، كلما أمكن، بين أصحاب الحقوق والمجتمعات العديدة المعادية للملكية الفكرية. وتدعم مؤسسات الأعمال مبادرات المنظمات ما بين الحكومات، مثل الويبو ومنظمة التجارة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية حول أوروبا، لزيادة الوعي بخصوص منافع حقوق الملكية الفكرية في أجزاء مختلفة من العالم.

وقد أعدت اللجنة الاستشارية للأعمال والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ورقة بحث بعنوان "الإبداع والابتكار والنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين: حالة إيجابية لحقوق الملكية الفكرية"، للجنة السياسة العلمية والتقنية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي عقدت في شهر يناير عام 2004.

إجراء غرفة التجارة الدولية

قامت غرفة التجارة الدولية بإعداد مطبوعة حول "الملكية الفكرية: مصدر للابتكار والإبداع والنمو والتقدم" لتفسير الأساس المنطقي لحماية الملكية الفكرية. وقامت الغرفة بتطوير حوار مع مندوبي الويبو حول

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تطور مفهومها للأمور، وخاصة من خلال التنسيق بين الدوائر. كما يجب ضمان الثبات بين أهداف سياسات الملكية الفكرية في مجالات أخرى مثل الصحة والزراعة والبيئة والتجارة والصناعة.

يجب على الحكومات أن تتأكد من التناغم بين جهودها الخاصة نحو تكريس الموارد للتنمية في المعرفة المحلية والإبداع من جهة وحماية الملكية الفكرية من جهة أخرى.

كيفية استخدام نظام الملكية الفكرية لمساعدة البلدان في بلوغ أهدافها التنموية.

أولاً: الاستخدام المناسب لحقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية الاقتصادية

هناك جدل لا يعتبر جديداً بأن أنظمة حقوق الملكية الفكرية تفيد البلدان المتقدمة والشركات الأجنبية فقط، وقد تتعارض مع التنمية الاقتصادية في الدول النامية والأقل نمواً وتمنع وصول السكان المحليين للتكنولوجيا، ولا زال صدى هذا الجدل يتردد في بعض البلدان وضمن بعض المجموعات. وقد اتضح ذلك بشكل خاص في مناقشات جدول أعمال التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وقد طرحت تساؤلات حول قيمة اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً. وتشمل المسائل التي أثارت توفر الأدوية بأسعار معقولة ترتبط بالترخيص الإلزامي وحماية البيانات المقدمة للحصول على موافقة التسويق وحماية براءات الإنتاج الصيدلاني وتنفيذ حقوق الملكية الفكرية وتوفير مواد محمية بحق المؤلف في الكتب والمجلات للتعليم، والوصول إلى واستخدام وحماية المصادر الوراثية والمعرفة التقليدية والفلكلور، وتأثير حقوق الملكية الفكرية على نقل التقنيات من الدول المتقدمة، وامتداد الحماية للمؤشرات الجغرافية لقطاعات بخلاف الخمور والكحوليات. وقد أعطيت البلدان الأقل نمواً بموجب القرارات الأولى لمنظمة التجارة العالمية 2002 تمديداً حتى الأول من يناير عام 2016 لتوفير حماية للبراءات في المنتجات الصيدلانية، وتمديد آخر حتى الأول من يوليو عام 2013 لتنفيذ جميع الأجزاء الأخرى من اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

يتمثل احد الأوجه الهامة للعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية – والذي لم يحظى إلا بالقليل من الاهتمام الإعلامي – في الدور الإيجابي الذي يستطيع نظام الملكية الفكرية لعبه كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية. ومن أمثلة ذلك الدور الذي تلعبه الملكية الفكرية في الأنشطة الرياضية الحديثة.

منذ بدايات الثمانينات أخذ استخدام الملكية الفكرية لتمويل الأحداث الرياضية يتنامى بشكل كبير في كل من المتقدمة والنامية مما أدى الى مكاسب اقتصادية في هذه الدول. وكانت الأحداث الرياضية الكبيرة مثل الألعاب الأولمبية وكأس كرة القدم العالمية والألعاب الإقليمية وكأس أمريكا ومسابقات التنس والغولف وغيرها السبب وراء انتقال مبالغ ضخمة من الأموال. وأظهرت الخمسة وعشرين سنة الماضية ان الملكية الفكرية في الرياضة تشكل عنصراً جوهرياً للتنمية الاقتصادية كونها تستخدم من جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية فيها. وتشمل مسائل الملكية الفكرية الناشئة عن التسويق والتراخيص والتوكيل التجاري بمختلف صورته في الحقل الرياضي العلامات التجارية وعلامات الخدمة والتصاميم وحقوق المؤلف والتزوير والقرصنة والتسويق التطفلي.

الإجراء الحكومي

يجب أن تتذكر الحكومات أن بيان الدوحة الوزاري حول المسائل المتعلقة بالتنفيذ قد

إجراء قطاع الأعمال

سوف تستمر مؤسسات الأعمال بالتطور وتبنى الرأي بأن حقوق الملكية الفكرية

أعدت التأكيد على أهمية نصوص اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للدول المتطورة من أجل توفير الحوافز لنقل التقنيات إلى البلدان الأقل نمواً.

ويجب أن تستمر المساعدات الفنية المقدمة من قبل منظمة التجارة العالمية والويبو وبعض البلدان من أجل تسهيل تنفيذ اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في جميع البلدان. ويجب أن تتركز المساعدات الفنية على مجالات التنمية وتدريب الأشخاص الفنيين والقانونيين لترجمة الأفكار الجيدة إلى اختراعات ذات براءات، وفي الوقت نفسه ترويج واحترام المعرفة التقليدية للأمم.

كما يجب على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تتسق مع منظمات الصناعة من أجل مساعدة الأعمال المحلية على الفهم والاستخدام الأفضل لنظام الملكية الفكرية من أجل تحسين التنافسية الخاصة بها. ويتوجب على الحكومات أن تضع المقاييس التي تحسن إمكانية إبداع المشاريع ومقدرتها على إدراك وتكامل التقنيات الجديدة. كما يجب على الحكومات أن ترفع التوعية بأن مستقبل البلاد وخير سكانها يتقرر من قبل من يبدعون ويبتكرون.

القوية سوف تشجع البحث والتطوير وتطوير الأعمال في المجتمعات المحلية، وأن حقوق الملكية الفكرية عامل رئيسي لترويج التجارة والاستثمارات المباشرة الأجنبية أيضاً في البلدان النامية والأقل نمواً. كما أن مؤسسات الأعمال سوف تستمر في الترويج للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية تريبس.

ويجب على مؤسسات الأعمال أن تأخذ دوراً فعالاً في محادثات الويبو وخاصة في لجنة الويبو المشكلة حديثاً لتنفيذ التوصيات المتفق عليها في جدول أعمال التنمية، كما يجب عليها متابعة الدراسات المستمرة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والويبو حول الترابط بين التطورات في حقوق الملكية الفكرية والتطورات في التجارة والاستثمارات المباشرة الأجنبية والأداء الاقتصادي.

كما يجب على مؤسسات الأعمال أن تتجئ بموقف المواجهة في هذه المسائل، وخاصة مع حكومات الدول المتطورة، وتحاول بدلاً من ذلك أن تستوعب هذه المسائل وتوجد حالات من الربح كلما أمكن.

إجراء غرفة التجارة الدولية

تشارك غرفة التجارة الدولية في النقاشات الدائرة حول العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية، كما أخذت دوراً فعالاً في اجتماعات الويبو في عام 2006 و 2007 حول جدول أعمال الويبو للتنمية. ومن أجل مساعدة المتفاوضين في فهم كيفية استخدام نظام الملكية الفكرية في الممارسات لاجتذاب التنمية، نظمت غرفة التجارة الدولية سلسلة من المباحثات الموسعة في جنيف بين عامي 2005 و 2007 لإظهار كيف يمكن للدول النامية أن تستخدم نظام الملكية الفكرية من أجل التنمية. ومن بين الأوراق التي أصدرتها الغرفة ورقة بعنوان "آراء أولية حول إقترح للمنظمة العالمية للملكية الفكرية" (4 أبريل 2005) و"تفعيل الملكية الفكرية لفائدة البلدان النامية" (19 يوليو 2005) و"التوصيات حول تنفيذ

جدول أعمال الويبو للتنمية" (29 نوفمبر 2007)، إضافة إلى العروض والمعلومات الأخرى من المناقشات الموسعة. وتواصل الغرفة المشاركة في أعمال لجنة الويبو للتنمية والملكية الفكرية.

وقامت الغرفة، بالتعاون مع شبكة غرف التجارة التابعة لها حول العالم بتطوير مجموعة أدوات لمساعدة غرف التجارة ومنظمات أعمال أخرى لتتقيد مؤسسات الأعمال المحلية حول كيفية استخدام نظام الملكية الفكرية لتطوير أعمالهم. وقد عقدت الغرفة والويبو أول ورشة عمل مشتركة في الملكية الفكرية لغرف التجارة ومنظمات الأعمال الأخرى خلال سبتمبر 2008.

ثانياً: البيئة

1- التنوع البيولوجي

يعترف المجتمع الدولي وبشكل متزايد بأهمية البيئة الطبيعية لأسباب أخلاقية واقتصادية عديدة. وتعتبر معاهدة التنوع البيولوجي إحدى هذه النتائج. ومن أهداف هذه الاتفاقية المحافظة على التنوع البيولوجي وترويج استخداماته المستدامة والمشاركة بمنافع هذا الاستخدام بعدالة. وتتعترف معاهدة التنوع البيولوجي بسيادة الدول الأعضاء على المصادر الوراثية الموجودة ضمن حدودها، وتضع المبادئ التي يمكن على أساسها توفير المصادر الوراثية.

وهناك ما مجموعه 193 بلداً بالإضافة للإتحاد الأوروبي هي الآن أطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية من البلدان الهامة التي لم تصادق على هذه الاتفاقية. وهناك بعض الأطراف التي أقرت القوانين لمتطلبات الوصول والمشاركة في المنافع. إن الأطراف التي تود الوصول لا تعرف كيفية الحصول على ذلك ومع من يمكن أن تتفاوض (خاصة عندما يشمل ذلك المواطنين الأصليين). إن هذا يمنع الوصول الذي تسعى اتفاقية التنوع البيولوجي للترويج له.

إن جميع الدول النامية إما مستخدمة أو مزودة للمصادر الوراثية. ويدرك البعض أن منح براءات اختراع بناء على مثل هذه المصادر يقلل من السيادة الوطنية ويشجع الاستخدام غير المستدام والقرصنة الحيوية. إن هذه التصورات التي تتفاقم بسبب الاختلافات العميقة في التاريخ والثقافة، أدت إلى إدعاءات بأن حقوق الملكية الفكرية غير عادلة ولا تتناسب مع حماية البيئة. ويقال أن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تتعارض مع معاهدة التنوع البيولوجي، ولذلك يجب أن تعدل.

وبشكل خاص هناك ضغوط تدفع باتجاه توفير المزيد من المعلومات حول الموارد الوراثية وربما حول المواد البيولوجية الأخرى أيضا والتي تُستخدم لجعل إمكانية منح البراءة لهذه الاختراعات تعتمد على مثل هذه المعلومات: معلومات عن مصدر هذه المواد وتأكيد بأن هذه المصادر قد تم الحصول عليها بشكل قانوني بموجب معاهدة التنوع البيولوجي (أي بموافقة مطلعة مسبقاً).

وهناك مجموعة من الدول النامية التي تسعى للتفاوض من أجل تعديل اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، للتفويض بالإفصاح عن مصدر أو أصل المواد البيولوجية المشار إليها في مواصفات البراءة. إن الإخفاق في الإفصاح قد يلغي البراءة. وقد اتفق الوزراء في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة الدولية في هونج كونج في شهر ديسمبر عام 2005 على تكثيف المباحثات حول هذه المسألة ووضع جدول زمني: ومع توقف جولة الدوحة، لم يحدث أي تقدم. وبينما تبدو الاتفاقية الدولية حول موضوع الإفصاح بعيدة المدى، فإن العديد من القوانين الوطنية قد تم تبنيها. إن البلدان التي لديها متطلبات الإفصاح، أو تفكر في إيجادها، لا تشمل الدول النامية فحسب مثل حلف انديان والهند والصين وجنوب إفريقيا، بل الدول المتقدمة كذلك، بما فيها النرويج وسويسرا. وقد اقترح الإتحاد الأوروبي أن تستحدث الويبو شرط إفصاح دولي إلزامي خاص بالموارد الوراثية.

ومن الطرق الأخرى المقترحة ضمن سياق معاهدة التنوع البيولوجي للتعامل مع هذه المخاوف اعتماد نظام "شهادات". وتقضي الفكرة بأن يكون لجميع المواد البيولوجية شهادات تكون بمثابة جواز سفر كإثبات بأن المواد التي تحملها قد تم الحصول عليها بشكل قانوني (أو على الأقل أنها متطابقة مع أحكام معاهدة التنوع البيولوجي). ومع أن مدلومات أي برنامج من هذا القبيل غير واضحة إلا أنه قد يكون بعيد الأثر ويحتمل أن يلحق الضرر بالأعمال والمجتمع ككل. ومن الأهداف الحالية للمعاهدة التوصل إلى نظام عالمي للوصول وتقاسم المنافع خاص بالموارد الوراثية في عام 2010، وهناك مفاوضات مكثفة تجري في هذا الصدد.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تضمن التنسيق بين سياساتها حول البيئة والملكية الفكرية، وكذلك حول التجارة. وعلى واضعي السياسات أن يدرسوا الدليل بعناية ويتشاوروا مع دوائر الأعمال والملكية الفكرية. وبشكل خاص، يجب على الحكومات أن تتعامل مع مسألة الإفصاح عن الأصل في تطبيقات البراءات بطريقة معقولة: الترويج للأهداف المحددة لمعاهدة التنوع البيولوجي دون فرض أعباء غير معقولة على المبتكرين.

ويجب على الأطراف في معاهدة التنوع البيولوجي أن تنفذ فوراً تشريعات فعالة وشفافة للوصول بحيث يكون واضحاً من له الحق في منح الوصول، ومن يجب أن

إجراء قطاع الأعمال

سوف تستمر مؤسسات الأعمال في التأكيد أن حقوق الملكية الفكرية تتناسب مع حماية البيئة ويمكن أن تروج لأهداف معاهدة التنوع البيولوجي، مثل الاستخدام المستدام للمصادر الوراثية والمشاركة العادلة بالمنافع. كما أن مؤسسات الأعمال سوف تستمر في محاولة تهدئة المسائل العاطفية وتخفيف التوقعات المضخمة وتجعل النقاش عقلانياً وخاصة في وسائل الإعلام. وستسعى مؤسسات الأعمال للتعقيب بشكل بناء على إقتراحات الإفصاح عن شهادات المنشأ والامتثال.

فمؤسسات الأعمال تدعم التعويض المناسب لاستخدام المصادر الوراثية، التي تتماشى مع معاهدة التنوع البيولوجي. وعند الإفصاح عن الأصل، فإن الأعمال تعارض بشكل عام

يُستشار، وكيف وفي أية ظروف. فبدون هذه القوانين يظل المستخدمون في حالة من الإرباك بينما الوصول الى المعلومات محظور مما يُقوّض احترام معاهدة التنوع البيولوجي من أساسه.

تضمنت إرشادات بون حول معاهدة التنوع البيولوجي لعام 2002 موضوع الوصول للمصادر الوراثية والمشاركة العادلة والمنصفة بالمنافع، بحيث ينتج عن هذه الاستفادة أداة هامة لمساعدة البلدان في التفكير من خلال مهمة تشكيل الأنظمة الوطنية.

بالإضافة لذلك، تطور اللجنة الحكومية الدولية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، إرشادات للملكية الفكرية من أجل الوصول والمشاركة في منافع العقود، كأداة أخرى للبلدان التي قد تقدم للبحث والتطوير، وتؤدي بالنتيجة إلى تجويد حقوق الملكية الفكرية بالاعتماد جزئياً على مثل هذه المصادر.

استخدام نظام البراءات لتطبيق الالتزامات غير المتناسقة. وتستتكر مؤسسات الأعمال بشكل خاص انتشار المتطلبات غير المتوافقة في هذا المجال. ومن شأن ذلك زيادة التكاليف وإعاقة تطوير الاستخدامات المستديمة للتنوع البيولوجي. وسوف تعارض مؤسسات الأعمال متطلب الإفصاح عن منشأ المواد البيولوجية في طلبات البراءات. وسيزيد ذلك من عدم الوضوح القانوني، وليس فعالاً كآلية متابعة للوصول وتقاسم المنافع وليس عملياً في الممارسة لأن منشأ المواد البيولوجية يتعذر في الغالب تحديده.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أصدرت الغرفة ورقة بعنوان "تريبس ومعاهدة التنوع البيولوجي" أوضحت فيها أن تريبس والمعاهدة ليستا على طرفي نقيض بل تدعم كل منهما الأخرى.

وتلعب الغرفة دور نقطة الاتصال لمؤسسات الأعمال في مفاوضات معاهدة التنوع البيولوجي-تقاسم المنافع وتساهم في المناقشات في الويبو ومنظمة التجارة العالمية، وقد أصدرت عدة أوراق حول قضايا ذات صلة. وستعمل الغرفة على تقديم حلول عملية مقترحة لهذه المشاكل، لكونها حساسة تجاه الاختلافات الثقافية.

وتضم الأوراق المقدمة من الغرفة في مناقشات معاهدة التنوع البيولوجي-تقاسم المنافع ما يلي: "الطبيعة والمعارف التقليدية وبناء القدرات" (18 سبتمبر 2009)؛ "الكائنات المسببة للمرض والنظام الدولي بشأن الوصول وتقاسم المنافع" (11 سبتمبر 2009)، "المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية" (30 أبريل 2009)، "الهدف والنطاق والتقاسم المنصف والعدل للمنافع، والوصول والامتنال" (15 ديسمبر 2008)؛ "الوصول وتقاسم المنافع: قضايا الأولية لمجموعة قياس وتقييم الامتنال" (28 نوفمبر 2008)؛ "الوصول وتقاسم المنافع: الأساليب القطاعية والمفاهيم والمصطلحات

والتعريفات" (17 أكتوبر 2008)؛
"الوصول وتقاسم المنافع للموارد الوراثية"
(29 أكتوبر 2004)؛ و"الوصول وتقاسم
المنافع: متطلبات الإفصاح الخاص في طلبات
براءات الاختراع" (25 مايو 2005).

2- تغيير المناخ

إن تغيير المناخ مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً، ولا سيما إذا نظرنا إلى مجموعة واسعة من الآثار وتشابك الحلول المطلوبة.

ويطلب كل من تخفيف تغيير المناخ والتكيف معه تغييرات كبيرة في عمليات مؤسسات الأعمال وأنماط الحياة على حد سواء. ولكلا الحالتين يُعد الابتكار أمراً ذي أهمية حيوية. ويكون دور تطوير التقنية وتوظيفها أمراً حاسماً لمواجهة هذا التحدي..

الإجراء الحكومي

تتحمل الحكومات مسؤولية جوهرية للاستجابة بشكل مناسب لتحديات تغيير المناخ. ويتطلب ذلك حنكة عالية ومهارة سياسية. ويجب عليها عند تخطيط أعمالها أن توازن بين الشكوك الكبيرة والحاجة إلى الحفاظ على المرونة في مواجهة المجهول. ويعد التقدم التقني سبيلاً واعداً للحد من الآثار السلبية المتوقعة، وكلما زاد تنوع الأساليب التي تتم محاولتها، كلما زادت سرعة التقدم وعظمت فرص النجاح. ويجب على الحكومات أن تتوخى الحذر وتتفادى منع تحقيق أو تطوير هذا التقدم. وبناءً عليه ينبغي عليها أن تقاوم المقترحات الداعية إلى قواعد خاصة (مثل الترخيص الإلزامي) لهذه الاختراعات، فليس من المحتمل أن تشجع مثل هذه القواعد توسيع نطاق تطبيق هذه الاختراعات، بل ومن المرجح جداً أن تحول دون إنتاجها في المقام الأول.

إجراء قطاع الأعمال

دأبت مؤسسات الأعمال على لعب دور نشط في الضغط باتجاه خفض تكلفة تقليل الانبعاثات والبحث عن حلول مبتكرة نحو اقتصاد منخفض الكربون. ويمكن أن تساعد مؤسسات الأعمال في تسريع بحوث التقنية الضرورية، وجمع التمويل، وتطبيق تقنيات الطاقة النظيفة حاضراً ومستقبلاً.

وتساهم مؤسسات الأعمال بشكل فعال في المناقشات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، بما في ذلك تلك المناقشات المتعلقة بنشر التقنية والملكية الفكرية.

إجراء غرفة التجارة الدولية

غرفة التجارة الدولية هي الهيئة العامة المنسقة لقطاع الأعمال في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

وفي هذا السياق، أصدرت الغرفة أوراق تتعلق بتطوير التقنية ونشرها بما في ذلك

ورقة بعنوان "تطوير ونشر التقنية لمعالجة تغير المناخ" مقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في بوزنان ببولندا، وورقة المناقشة رقم 61 / 213 - نوفمبر 2008 وورقة تغير المناخ وحماية حقوق الملكية الفكرية [] التي تسلط الضوء على الدور المهم للملكية الفكرية.

ثالثاً: تطوير التقنية ونقلها

تعتقد غرفة التجارة الدولية أن توفر خيارات مجدية اقتصادياً لمواجهة التحديات العالمية - بما في ذلك الصحة والبيئة والأمن الغذائي - سوف يعتمد على تطوير التقنيات الموجودة الفعالة والتقنيات الجديدة غير التجارية حالياً وتحويلها إلى منتجات تجارية ونشرها على نطاق واسع. وقد كان القطاع الخاص، وسيظل، مسؤولاً عن الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات وعن تطوير ونشر التقنيات الجديدة والمحسنة التي ستكون ضرورية لمواجهة هذه التحديات. ويتم تأمين القدرة على إطفاء هذه الاستثمارات وضمان العائد إلى أولئك الذين قاموا بتوفير رأس المال اللازم عن طريق حماية الملكية الفكرية للاختراعات التي ستنتج عن بحوث وجهود التنمية التي قام بها القطاع الخاص.

وعلى وجه الخصوص، تشجع الملكية الفكرية الابتكار وإيجاد بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في السلع والخدمات. وتؤدي الملكية الفكرية أيضاً وظيفة تنموية هامة في توفير الأساس اللازم لنقل التقنية وتطوير الصناعة المحلية. وكل ما سبق ضروري للنمو الاقتصادي المستدام ولتحقيق فوائد مصاحبة في المجالات التي تؤثر على المصلحة العامة بما في ذلك الصحة والبيئة والأمن الغذائي. إن الدور الذي تلعبه الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي والتنمية لم يتم مع ذلك أدركه وتقديره تماماً في بعض القطاعات وبعض البلدان - ولا سيما في بعض البلدان النامية. ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الوعي بأهمية الابتكار وحقوق الملكية الفكرية في قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية، وكذلك في الحكومات.

ففي عالم تسوده التقنية المعقدة على نحو متزايد، يعتمد تطوير المنتجات الجديدة وحتى التقدم بحد ذاته، على القدرة على تجميع الأفكار والخبرات والابتكارات من تخصصات متعددة وغالباً من كيانات متعددة (من القطاعين العام والخاص) ومن دول متعددة. ولإيجاد منتجات وخدمات جديدة في سوق سريعة التغير، تجد العديد من الشركات أن من الأهمية البالغة أن تكون قادرة على تبادل الأفكار والعمل بشكل وثيق مع الشركاء والأكاديميين وحتى المنافسين. ويسمى هذا النهج في كثير من الأحيان "الإبتكار المفتوح". وهناك اعتراف متنامي بأن الملكية الفكرية هي أداة فعالة لتمكين الشركات من التعاون بطريقة منفتحة.

وتعتبر مؤسسات الأعمال المصدر الرئيسي للابتكار، وأنها إذا توفرت لها البيئة الصحيحة ذات دور حاسم في تطوير وعرض وتسويق ونشر التقنية. ولا تشمل "البيئة الصحيحة" حقوق الملكية الفكرية القابلة للتنفيذ والمؤسسات الداعمة فحسب بل وتشمل أيضاً حوافز البحث والتطوير بما فيها الحوافز الضريبية والاستثمار الحكومي المباشر. وينبغي أيضاً أن يكون

مفهوما أن مؤسسات الأعمال لا تشارك في البحث والتطوير والتسويق التجاري بصورة منفصلة، بل إنها تميل في كثير من الأحيان الى تكوين شراكات مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من مؤسسات البحوث غير الربحية لتعبئة الموارد والمنافع بما يحقق المنفعة المتبادلة. ومع ذلك، فإن المساهمات الحكومية والأكاديمية في الابتكار تنحصر في الغالب في مجال البحوث الأساسية وتتطلب استثمارات كبيرة من رأس المال الخاص لجعل ثمار هذه البحوث متاحة في السوق. وعموماً، إن أنجع وسيلة للنقل السريع للبحوث الحكومية والأكاديمية إلى السوق هو نقل براءات الاختراع أو تراخيص براءات الاختراع وما يتصل بها من دراية فنية الى القطاع الخاص مما يوفر حافزا لشريك القطاع الخاص للاستثمار برأس المال اللازم للمشروع المشترك .

عندما تدرس الحكومات الآليات المحتملة لتعزيز نقل التقنية، يجب أن لا تلجأ إلى الحلول التي يمكن أن تعرض للخطر الدور الأساسي لبراءات الاختراع بإيجاد أعباء إضافية على أصحاب الملكية الفكرية. وبشكل خاص، ينبغي احترام القيود المفروضة على استخدام آليات مثل الترخيص الإلزامي الواردة في اتفاقية تريبس عندما يتم نقل التقنيات من سوق وطنية الى أخرى. ويجب أن تقتصر أي قيود على منح التراخيص للتقنية في السوق الحرة في حالات قصيرة المدى ونادرة للغاية ومنها حالات الطوارئ الوطنية الحقيقية التي لا يوجد بديل لها. ولا ينبغي أبداً أن تستخدم الترخيص الإلزامي للحصول على مزايا تجارية للبلاد المتلقية للتقنية. وقد يؤدي التصرف بخلاف ذلك الى الإضرار بجميع عمليات نقل التقنية عبر الحدود الوطنية ومنع التعاون عبر الحدود الوطنية أساسية لمعالجة المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية.

إجراء قطاع الأعمال

ستحتاج مؤسسات الأعمال إلى العمل لضمان أن تركز الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية على كيفية الاستفادة الفعالة من حقوق الملكية الفكرية لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. والهدف هو التركيز على حل مشاكل عملية وواقعية مع المحافظة على الحوافز وإمكانيات نقل التقنية في النظام العالمي للملكية الفكرية.

تشارك مؤسسات الأعمال في عدد من شراكات قطاع العام والخاص وكذلك في مبادرات القطاع الخاص لبحوث التقنيات اللازمة وتوفيرها - بما في ذلك الأدوية واللقاحات - للبلدان النامية (أنظر ورقة غرفة التجارة الدولية "المزيد من الآراء بشأن الترخيص الإلزامي عبر الحدود"). وتوفر مؤسسات الأعمال أيضا مجانا أو بأسعار معقولة إمكانية الوصول للمنتجات الطبية الحيوية والمعلومات العلمية والتكنولوجية في مجالات الصحة والغذاء والزراعة والبيئة عن

الإجراء الحكومي

وتود مؤسسات الأعمال أن ترى التعاقد والتنسيق بين القطاعات الاستراتيجية، مثل الرعاية الصحية والبيئة والطاقة والغذاء، وسياسات الملكية الفكرية. يجب على الحكومات أن تدرك أن قضايا التنمية معقدة ومتنوعة ويجب معالجتها بمختلف الوسائل التي يتم تكييفها مع السياق الخاص لكل حالة. ويجب أن تلعب الكثير من العوامل الأخرى بخلاف المنتجات المحمية ببراءة اختراع دورا في تحديد الاستراتيجية الأساسية لبرامج الحكومة الهادفة لمعالجة التنمية بشكل عام وفي مجالات محددة بما في ذلك الصحة والتغذية والبيئة.

ينبغي أن تعمل الحكومات على بناء القدرات الابتكارية المحلية وتنفيذ السياسات التي تدعم تطوير التقنية ونقلها. ويشمل ذلك تطوير قوة عاملة جيدة التدريب والتعليم، وتقديم حوافز ضريبية مناسبة، وضمان الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية، وتوفير إطار قانوني لدعم التراخيص المستندة إلى السوق لتلك الحقوق، ووضع لوائح لصالح الاستثمار

والتجارة موضع التنفيذ، وتقديم حوافز التمويل للبحث والتطوير وفهرسة الموارد الجينية، وتنفيذ سياسات ملائمة في مجالات أخرى.

وعند صياغة السياسات التي تؤثر على حقوق الملكية الفكرية، فإن على المنظمات الدولية في مجالات معينة (مثل منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي في مجال البيئة) أن تعمل بشكل وثيق مع الويبو ومنظمة التجارة العالمية وتطلب توجيهاتها.

ويجب على الحكومات، على الصعيد الوطني وكذلك في مجلس تريبس، أن تعمل من أجل ضمان أن يتم التنفيذ الوطني والإقليمي لقرار منظمة التجارة العالمية لعام 2005 بشأن تعديل اتفاقية تريبس لإستحداث الترخيص الإلزامي عبر الحدود بنوايا حسنة وبما يخدم مصالح المرضى المحتاجين في البلدان النامية. ويجب للحكومات أيضا الحفاظ على ضمانات الحماية لأصحاب الحقوق كما هو منصوص عليها في قرار منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الحكومات أن تدرك أن تخفيف شروط الترخيص الإلزامي يعرض عنصر الحافز في براءات الاختراع للخطر، حتى بالنسبة للمخترعين الأفراد والشركات الصغيرة في البلدان النامية، لأن هذه التدابير ستنتطبق على جميع أصحاب الحقوق، بما فيهم أصحاب الحقوق المحليين. وينبغي للحكومات أن تواصل جهودها لتقديم حوافز لنقل التقنية إلى البلدان الأقل نمواً وفقاً للمادة 66 (2) في اتفاقية تريبس.

ويجب على الحكومات أيضاً أن تعمل على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالمفاوضات على اتفاق ما بعد عام 2012 في إطار الاتفاقية الإطارية، ومنظمة الصحة العالمية استراتيجية عالمية وخطة عمل بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية، والتنفيذ المستمر من الويبو جدول أعمال التنمية للتأكد من أن

طريق المؤسسات الموجودة في البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال مبادرات القطاعين العام والخاص مثل مبادرة هيناري HINARI (مبادرة الشبكة الصحية الدولية للوصول إلى البحوث)، ومبادرة أغورا AGORA (الوصول إلى المعلومات العالمية عبر الإنترنت في الزراعة) ومبادرة أوري OARE (الوصول عبر الإنترنت إلى البحوث في البيئة).

وسوف تستمر مؤسسات الأعمال أيضاً في تعزيز الوعي في المنظمات الدولية وفي جميع البلدان بالدور الأساسي لحماية الملكية الفكرية في تحفيز البحث والابتكار عموماً.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج مؤسسات الأعمال إلى تحسين جهودها مع الحكومات والمشروعات من جميع البلدان لتعزيز الفكرة القائلة بأن احترام حقوق الملكية الفكرية من خلال عمليات فعالة ومتوازنة للحصول على منح حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها هو عنصر أساسي من عناصر القدرة التنافسية، ويشجع البحث والتطوير.

ولا يزال دور الترخيص الإلزامي فيما يتعلق بتطوير ونقل التقنية يمثل قضية صعبة ومعقدة. فالترخيص الإلزامي لبراءات الاختراع منصوص عليه بشكل محدد بموجب القانون الدولي - بما في ذلك اتفاقية تريبس - رهناً بتلبية شروط معينة. وتلاحظ مؤسسات الأعمال، ولكن بشيء من القلق، أن الاستخدام واسع النطاق والمتشدد (أو التهديد باستخدام) للترخيص الإلزامي له تأثير سلبي على قرارات الاستثمار في تطوير ونقل التقنيات الجديدة إلى البلدان التي تستخدم (أو التي تهدد باستخدام) الترخيص الإلزامي بهذه الطريقة. وسوف تتابع مؤسسات الأعمال عن كثب تنفيذ واستخدام والتهديد باستخدام الترخيص الإلزامي، وتناشد الحكومات على اتخاذ إجراءات للحماية من الترخيص الإلزامي الذي يهدد التنمية ونقل التقنية. وعلى وجه الخصوص، سوف تستمر مؤسسات الأعمال

في المناداة بأن يتم الترخيص الإلزامي حصراً وفق للقانون الدولي. المفاوضات لا تؤدي إلى إضعاف حقوق الملكية الفكرية.

وسوف تواصل مؤسسات الأعمال متابعة والمساهمة في عمل المنظمات الحكومية الدولية التي تعالج قضايا نقل التقنية ذات الصلة، بما في ذلك الصحة والبيئة والأمن الغذائي.

ويشمل ذلك المساهمة في:

- (أ) تنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية في منظمة الصحة العالمية؛
- (ب) تنفيذ جدول أعمال التنمية في الويبو؛
- (ج) المناقشات بشأن الملكية الفكرية وتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- (د) والمناقشات بشأن نقل التقنية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

إجراء غرفة التجارة الدولية

لعبت غرفة التجارة الدولية دوراً نشطاً في المناقشات حول تطوير ونقل التقنية بصفة عامة وفي قطاعات معينة من التقنية. ففي مجال العلوم الصحية، قدمت الغرفة ورقة قضايا لجنة حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة بعنوان "أهمية الابتكار المتصاعد من أجل التنمية"، 27 مايو 2005 وورقة أخرى بعنوان "الملكية الفكرية والابتكار الطبي"، 28 سبتمبر 2007 الى منظمة الصحة العالمية حول عملية مشاورات مجموعة العمل الحكومية القطاعية. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية وجدول أعمال التنمية في الويبو، قدمت الغرفة الوثائق التالية: "جعل الملكية الفكرية مفيدة للبلدان النامية"، 19 يوليو 2005 و"التوصيات بشأن تنفيذ مقترحات جدول أعمال الويبو للتنمية"، 29 نوفمبر 2007. وفي مجال الملكية الفكرية وتغير المناخ، قدمت الغرفة الوثائق التالية

لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: "تطوير التقنية وتوظيفها لمعالجة تغير المناخ"، نوفمبر 2008، و "تغير المناخ والملكية الفكرية"، 10 سبتمبر 2009. وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، أصدرت الغرفة بيانا حول "الطبيعة والمعارف التقليدية وبناء القدرات"، 18 سبتمبر 2009 بما في ذلك مناقشة حول نقل التقنية.

رابعاً: سياسة التنافس

1- قضايا عامة

تنشأ التوترات في العادة بين قانون المنافسة (قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة) وحقوق الملكية الفكرية. وتسمح المادتان 2-8 و 40 من اتفاقية تريبس لأعضاء منظمة التجارة العالمية بتبني إجراءات من أجل السيطرة على الممارسات المضادة للتنافس على أساس حقوق الملكية الفكرية. وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعات عمل لدراسة هذه الممارسات، لكن النشاط الرئيسي كان في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي كما ورد وصفه أدناه.

حددت سلطات التنافس على مدى السنوات ثلاث طرق مختلفة يمكن من خلالها إثبات أن الملكية الفكرية غير تنافسية:

- (1) أن المالك قد يسئ استغلال الموقف المسيطر الناشئ عن إمتلاك الملكية الفكرية.
- (2) يجوز للمرخص ان يفرض شروط ترخيص تقييدية على المرخص له والتي تضمن منفعة غير مناسبة للملكية الفكرية الخاصة به (مثلا عن طريق ترخيص عملية محمية ببراءة بشرط ان يتم شراء مادة اولية غير محمية ببراءة منه - وهو ما يسمى "الربط").
- (3) اذا منح مكتب براءات براءات اختراع متدنية الجودة (حتى لو كانت البراءات قابلة للمعارضة في وقت لاحق في المحاكم) واذا كان القانون غير اكيد بشكل عام فيجوز لمنافسي اصحاب البراءات ان يحترمونها بدلاً من اهمالهم او معارضتهم.

في الولايات المتحدة، تمت معالجة القضية (1) بطريقة اولية بواسطة تقرير صدر في اكتوبر 2003 عن هيئة التجارة الاتحادية تم تناوله مطولاً تقرير مؤرخ في ابريل 2007 صدر بصورة مشتركة من هيئة التجارة الاتحادية ووكالة امريكية اخرى معنية بفرض قوانين مكافحة الاحتكار، وتحديداً وزارة العدل الامريكية من خلال قسم مكافحة الاحتكار فيها. وتقضي وجهة النظر التي تؤخذ من هذه التقارير ان حقوق الملكية الفكرية نادراً ما تنشأ احتكارات بالمعنى الحرفي للاحتكار. ومعروف ان مسؤولي المفوضية الاوروبية لم يتبنوا تاريخياً وجهة النظر اقل ليونة، وقد سعوا جاهدين على مدى السنوات القليلة الماضية لاستخدام إجراءات انفاذ قانون المنافسة فيما يتعلق بقضايا الإساءات الملحوظة للموقف المسيطر من خلال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

وتمت معالجة القضية (2) في الولايات المتحدة بواسطة ارشادات عامة، وتمت مناقشتها في تقارير عامي 2003 و 2007 بشكل منفصل. وقد اعتمدت هذه التقارير اسلوب "قاعدة المنطق" اللينة. ففي حالة الربط والترزيم اقترحت هيئة التجارة الاتحادية ووزارة العدل انهما لن يلاحقا استخدام الربط والترزيم من قبل "مؤسسات الأعمال التي تفتقر الى القوة السوقية" اذا كان استخدامها قد ادى الى كفاءات اقتصادية. ومع ذلك فإن الحالات المضادة للتنافس في استخدامها ستتم ملاحظتها. اما في اوروبا فهناك لائحة استثناءات وتقييد لنقل التقنية معقدة وكثيرة الاحكام؛ إضافة الى لائحة ذات صلة ولكنها ليست متوافقة بوضوح حول التعاون في البحث والتطوير. وقد تكون هذه اللوائح صعبة على المحاكم الوطنية في التطبيق بشكل ثابت وخاصة عندما يكون هناك حدود ضيقة للحصة السوقية وفق اللائحة قد تم تجاوزها.

أثيرت القضية (3) في التقرير الأمريكي لسنة 2003. وكان هناك توصية بتغييرات محددة في قانون وإجراءات البراءات الأمريكية. ومن شأن الاقتراح المعروض حالياً أمام الكونغرس الأمريكي أن ينقل قانون البراءات الأمريكي من مبدأ "الأول في الاختراع" إلى "الأسبق في الإيداع"، الأمر الذي قد يحسن فرص الطعن في براءات الاختراع الممنوحة، ويقنن الشروط التي يتم بموجبها منح تعويضات ثلاثية عن التعدي.

ظهرت جميع القضايا الثلاث (1) إلى (3) في تحقيق المفوضية الأوروبية الأخير في قطاع الأدوية المشار إليها أدناه في قسم حالات خاصة. وبالرغم من أن القطاع هو في الواقع "حالة خاصة"، إلا أن بعض الاستنتاجات، مع بعد التعديل، قد تطبق في قطاعات أخرى.

(تم بحث مسألة "استنفاد الحقوق" في القسم ب، ثالثاً)

الإجراء الحكومي

لا زال هناك تشريع براءات هام قيد الدراسة من قبل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. أما لوائح الإتحاد الأوروبي حول التعاون في البحث والتطوير فتنتهي في نهاية عام 2010، وستحتاج إلى تعديل و/أو تجديد.

إجراء قطاع الأعمال

سوف تزود مؤسسات الأعمال مدخلات في المباحثات حول التداخل بين الملكية الفكرية والتنافس في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والويبو. وستقوم مؤسسات الأعمال بمراجعة التطورات في الولايات المتحدة عندما تحدث، كما أنها ستراقب التأثير العملي لنظام الإتحاد الأوروبي.

-2- حالات خاصة

حددت المفوضية الأوروبية في الإتحاد الأوروبي أو حاولت أن تحدد ممارسة حقوق الملكية الفكرية في حالات سوقية خاصة: قوائم البرامج التلفزيونية وهيكل نتائج أبحاث السوق وإعادة تدوير النفايات. وتتركز إحدى نقاط اهتمام مؤسسات الأعمال في أن الحالات الخاصة قد تنقرر بطريقة غير مناسبة وتسبب الضرر في ممارسة حقوق الملكية الفكرية في مجالات أخرى. وقد كان ترخيص استخدام المعلومات الفنية مسألة رئيسية في إجراءات المفوضية الأوروبية ضد شركة "ميكروسوفت" في السنوات الأخيرة.

على النحو المبين في القسم 6 بعنوان "التطورات التي تؤثر على حماية الملكية الفكرية"، يجب أن يكون المشاركون في هيئات وضع المعايير مستعدين لمنح تراخيص بموجب براءات الاختراع إذا كانت هذه البراءات ستغطي تطبيق المعايير المقترحة. وفي عام 2005، أعربت المفوضية الأوروبية عن قلقها من أن قواعد هيئات وضع معايير الاتصالات الأوروبية الرئيسية قد تسمح للمشاركين في التصرف بأسلوب يتعارض مع المنافسة (وبخاصة عن طريق "تصيد البراءات" من خلال عدم كفاية الإفصاح عن مواقف البراءة القائمة). واستجابة للجنة، قامت هذه الهيئة (المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات) بمراجعة سياستها لحقوق الملكية الفكرية في العام نفسه وشكلت في وقت لاحق لجنة حقوق الملكية الفكرية الخاصة التي تواصل تقديم المشورة والرأي للمعهد الأوروبي بشأن التغييرات الضرورية في إجراءات المعهد.

يعتمد نموذج الأعمال في قطاع الأدوية على براءات الاختراع بدرجة استثنائية. وقد سعت المفوضية الأوروبية، في التحقيق الذي أجرته في قطاع الأدوية في عام 2008، إلى دراسة ما إذا كانت الشركات "المنشأ" قد استخدمت نظام براءات الاختراع والاتفاقيات بشأن براءات الاختراع، فضلا عن الإجراءات التنظيمية والإدارية الأخرى، لتأخير الدخول الى المنافسة العامة بعد انقضاء البراءات. وسعت أيضا إلى فحص ما إذا كان استخدام نظام براءات الاختراع قد قلل من عدد الأدوية الجديدة التي تصل إلى السوق.

ولم يعثر التقرير الذي صدر في عام 2009 على دليل على إساءة منهجية لاستخدام نظام البراءات أو اتفاقيات براءات الاختراع من قبل شركات المنشأ. ومع ذلك، حذر التقرير من أن المفوضية مستعدة للتدخل باستخدام قانون المنافسة في الحالات الفردية:

(أ) إذا كانت الاتفاقيات (بما في ذلك تسويات التقاضي) قد احتوت على قيود غير قانونية على دخول المنتجات الجينية، أو

(ب) إذا ما تم استخدام ما يسمى بـ "البراءات الدفاعية" (أي البراءة التي لم يعد اصحاب يواصلون الجهد الابتكاري ذي الصلة) لعرقلة الابتكار من قبيل المنافسين.

ونظر التقرير أيضا فيما إذا كانت بعض عناصر النظام الأوروبي للبراءات قد سهلت الإساءة المحتملة. ورحب التقرير بمقترحات مكتب براءات الاختراع الأوروبي لتحسين وتسريع إجراءات الفحص والمعارضة، وخصوصا القيود الجديدة على الإيداع الطوعي للطلبات الجزئية، والتي من شأنها جميعاً في رأي المكتب تقلل عدم اليقين لدى منافسي مقدم الطلب. ورحب كذلك بالمحاولات الجارية لإنشاء براءة للمجموعة الأوروبية ونظام موحد للتقاضي في البراءات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، معتبرا أن التباين الحالي بين المحاكم الوطنية في البت في التعدي وصلاحيات براءات الاختراع متطابقة جوهرياً قد سببا عدم اليقين لدى منافسي صاحب البراءة.

خامساً: مجتمع المعلومات

تساعد الشبكات ذات السرعة الرقمية العالية (النطاق العريض) على توزيع المحتوى الرقمي والمواد الثقافية الأخرى، سواء من حيث تنظيمها أو التنسيقات المطلوبة. ويستعمل مالكو المحتوى والموزعون المفوضون شبكات ذات سرعة عالية لتزويد الخدمات وعروض المحتوى، بواسطة منصات توصيل مختلفة باستخدام تشكيلة من نماذج الأعمال. وعلى كل حال فإن نمو هذه الخدمات لا زال يواجه التحدي من الصعوبات في حماية توزيع المحتوى في بيئة رقمية عالية المخاطر. وبالرغم من الإدراك العام أن حماية الممتلكات الفكرية عمود أساسي لتطوير التجارة الإلكترونية وتكامل تقنيات المعلومات والاتصالات، ما زال هناك اعتقاد خاطئ لدى البعض بأن الوصول الزائد إلى المعلومات والمحتوى والمواد الثقافية والخدمات يمكن تأمينه من خلال تحديد حقوق الملكية الفكرية، وبشكل أولي في حالة الانترنت: حقوق الطبع وحقوق الجوار وحقوق العلامات التجارية في سياق أسماء نطاق.

وهناك في وسط هذا الجدل اعتقاد رئيسي خاطئ: أن التدفق الحر للأفكار يمكن أن يُمنع عن طريق حماية حقوق المؤلف، ولذا ولمواجهة ذلك، ينبغي أن تكون المعلومات والمحتوى "بدون

مقابل". إن هذا ليس صحيحاً. أولاً، حماية حقوق المؤلف لا ينطبق على المعلومات، سواء كانت حقائق أو أفكاراً، وإنما على الشكل المعين فقط الذي يعبر به. كما أن منح حماية حقوق المؤلف يزود المبتكرين والمنتجين بالقدرة على الحصول على التمويل لأعمالهم الإبداعية وحافزاً لتوزيع أعمالهم التي تحتوي على الحقائق والأفكار والتعبيرات الأصلية - حيث أن ابتكار وإنتاج ونشر المحتوى يتطلب الوقت والمهارة والجهد والاستثمار. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن حماية حقوق المؤلف ليست مطلقة - فحق المؤلف محدود زمنياً وهناك استثناءات كثيرة في حماية حق المؤلف. وقد وضعت هذه الاستثناءات وفقاً للنظام الدولي ذي العلاقة وتقررت على مستوى القوانين الوطنية. وحتى بالنسبة للاستخدامات التي لا تنطبق عليها الاستثناءات، فإن الحلول الاختيارية - مثل الترخيص المرن لحقوق الملكية الفكرية الجديدة أو القائمة - تتطور بأشكال تحفظ الحقوق الممنوحة لصاحب حق المؤلف وتسهل في الوقت نفسه وصولاً أوسع لهذه الأعمال. مثلاً، توفر أنظمة الترخيص مثل المشاع المبدع نطاقاً من تراخيص حق المؤلف التي تحدد أي الاستعمالات مسوح بها وما إذا كان يجوز توزيع المحتوى أو نسخه).

وعند أخذ هذا بعين الاعتبار، من الضروري أن نتذكر أن أحد الأهداف الرئيسية لحماية حق المؤلف هو ترويج التوفر العام للأعمال التي لا يمكن بخلاف ذلك أن تشارك مع الجمهور دون وجود ضمانات للمقدرة على حمايتها واستلام عائد على الاستثمار والوقت والجهد والمهارة المطلوبة لإنتاجها وتوزيعها. وفي حين يطالب الكثير بضرورة تكييف قوانين الملكية الفكرية "التقليدية" لتناسب مع الإنترنت من خلال تطبيق استثناءات إضافية وحقوق أضيق، لأن وجهة النظر هذه تُعد قصيرة النظر. لقد وسعت شبكة الإنترنت والتقنية بصفة عامة الطرق التي يمكن من خلالها نشر واستعمال وإيجاد المحتوى والأفكار والمعلومات. ومع ذلك، فقد كان على المشرعين وصانعي السياسات دائماً العمل على تحقيق التوازن بين حقوق المبدعين ومصالح المستخدمين في سياق هذه التطورات التكنولوجية الجديدة. ويتصف قانون حقوق المؤلف بطبيعته بالمرونة في التعامل مع مثل هذه التحديات شريطة أن يتم تطبيقه ضمن أطر تشريعية أوسع تشجع على نشر المحتوى مع الاعتراف بأن هناك العديد من العوامل تتعدى حماية الملكية الفكرية يجب أخذها في الاعتبار عند الترويج لمجتمع معلومات متوازن ومنتج.

وللمسائل المتطورة في مجال قانون حقوق المؤلف أثر على كيفية توزيع المحتوى وجعله متوفراً للجمهور. وقد تم شرح ذلك بشكل موسع في القسم أ، رابعاً بعنوان: حق المؤلف.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات أن تتبنى السياسات التي تدعم الإبداع والابتكار على الإنترنت - وذلك يشمل حماية حقوق الملكية الفكرية. وكطريقة عملية وفعالة لبلوغ هذا أن تصدق الحكومات/تنضم لاتفاقية بيرن، واتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ومعاهدات الإنترنت/المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأن تنفذ وتدعم بنود هذه الأدوات بفاعلية. ويجب على اللجنة الاستشارية الحكومية لهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة أن تشجع الهيئة لاعتماد

إجراء قطاع الأعمال

سوف تستمر مؤسسات الأعمال بالمشاركة بصورة فعالة في وضع سياسات الإنترنت التي لها أثر على حقوق الملكية الفكرية، وترويج رسالة بأن حماية حقوق الملكية الفكرية تدعم الإبداع الضروري لتطوير الإنترنت وإيجاد ونشر المزيد من الأعمال لفائدة الجمهور. كما ويستمر تطوير نماذج مؤسسات الأعمال والحماية الفنية المعتمدة.

لقد شاركت مؤسسات الأعمال في عدة شراكات لجعل كميات كبيرة من المحتوى متوفرة

سياسات تدعم التجارة الإلكترونية بما في ذلك زيادة حماية الملكية الفكرية. وعلى الحكومات أن تدعم الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية وربما ن تدخل في شراكات تسمح بالوصول الآمن والقانوني إلى الإنترنت.

بصورة أكبر وبشكل آمن في مختلف مجالات وسائل الإعلام الجديدة. ومن أمثلة ذلك "بروتوكول الوصول للمحتويات المؤتممة".

إن بروتوكول الوصول للمحتويات المؤتممة عبارة عن مواصفات فنية تم تطويرها من قبل مختلف القطاعات الصناعية، بما فيها ناشريين ومنتجي محتوى آخرين ومحركات بحث. ويهدف البروتوكول إلى إبلاغ محركات البحث عن الاستخدامات التي تتيح توفير المحتوى على المواقع الإلكترونية للجمهور، وتمكن تطوير نماذج أعمال جديدة. ويتوقع في المستقبل ظهور معاملات تصريح أكثر تطوراً يتم تنفيذها من آلة إلى آلة، بحيث يتم توصيل تصاريح (أذونات) وسياسات الاستخدام الإلكتروني. وقد تم إطلاق بروتوكول الوصول رسمياً في عام 2007، وهي عملية مستمرة للتطوير والتنفيذ الموسع.

ويجب على مؤسسات الأعمال أن تستمر في اكتشاف الفرص لزيادة الوصول الآمن والقانوني للمواد. وتشجع مؤسسات الأعمال الحوار الذي يركز على الأنظمة للتوزيع الآمن الحاسوبي للأعمال بشكل فني، وتكنولوجيا إدارة الحقوق الرقمية لحماية ذلك التوزيع ودعم الابتكار والإبداع.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أطلقت الغرفة مبادرة "جهود مؤسسات الأعمال لدعم مجتمع المعلومات" في منتصف عام 2006 لتمثيل مصالح الأعمال وتوفير خبرات الأعمال للمنتديات العالمية، بما في ذلك منتدى حكومة الإنترنت والائتلاف الدولي لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية، ولأنشطة المتابعة والتنفيذ لما بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

سادساً: استخدام البرمجيات مفتوحة المصادر

البرمجيات مفتوحة المصادر هي برمجيات حاسوب مطورة أو مرخصة بطريقة تتيح لمستخدميها الدخول إلى نسختها المشفرة الأصلية وتنفيذها ونسخها وتوزيعها وتعديلها بحرية بشرط أن يلتزموا ببند وشروط الترخيص. وتشكل البرمجيات مفتوحة المصادر والتي يباع

الكثير منها تجارياً أحد مكونات منظومة من البرمجيات المتنوعة تضم نماذج مختلفة من الأعمال والتراخيص. وفي الواقع تستخدم شركات تطوير البرمجيات ممارسات مختلفة في التطوير والترخيص وتعترف بأن لا يوجد هناك "معياري واحد يناسب الجميع" في مجال تطوير البرمجيات وترخيصها وتوزيعها.

إجراء قطاع الأعمال

يشهد سوق تقنية المعلومات مستويات متنامية من التعاون والتشارك بين مطوري البرمجيات مفتوحة المصادر والبرمجيات الخاضعة لحقوق ملكية. وتحت مؤسسات الأعمال على ترويج حرية الاختيار للمستخدم في تبني البرمجيات مفتوحة المصدر أو استخدام أي نماذج أخرى في القطاع العام والقطاع الحكومي. كما أنها تشجع أطر السياسة والأطر التنظيمية التي تعزز الحيادية التقنية في ما يتعلق بخيارات المستخدمين. ومع ذلك يجب أن تحترم هذه الحرية حقوق المؤلف وبراءات الغير. ويجب على مؤسسات الأعمال أن تواصل الإبداع للاستجابة للطلب في السوق وتواصل تعزيز المعايير العالمية لأمن البرمجيات الخاضعة لحقوق ملكية والبرمجيات مفتوحة المصادر، وأن تستمر في تشجيع التبادلية التشغيلية بين المنتجات والخدمات التي تحتاج إلى تبادل المعلومات.

إجراء غرفة التجارة الدولية

أصدرت غرفة التجارة الدولية وثيقة "البرمجيات مفتوحة المصدر" (27 ديسمبر 2005) التي تعرض وجهة نظر متوازنة للقضايا العملية والواقعية المحيطة بظهور هذا النموذج من تطوير البرمجيات في السوق، ومضامين السياسة العامة في هذا الصدد.

سابعاً: خصوصية البيانات

تنتشر قواعد حماية الخصوصية - يعتمد الكثير منها على موافقة الشخص على جمع بياناته الشخصية و/أو استخدامها و/أو توزيعها - في ظل أطر إقليمية وقطرية عديدة. وقد أخذت هذه القواعد في الدخول في جميع أوجه النشاط التجاري. وهناك مثالين على ذلك، أحدهما إرشادات المنظمة العالمية للتعاون والتنمية الاقتصادية حول حماية الخصوصية وتدقيق البيانات الشخصية

عبر الحدود وتعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية في قطاع الاتصالات الإلكترونية، وكان آخر الجهود في هذا المضمار قد أثمر عن إطار الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي بين آسيا ومنطقة الهادي. وكما هي الحال بالنسبة للمعلومات الأولية، لا تحظى البيانات الشخصية (بمعنى أية معلومات تسمح بشكل مباشر أو غير مباشر التعرف على الشخص التي تشير إليه) بالحماية بحقوق الملكية الفكرية ولكنها محمية بشكل أساسي بقوانين الخصوصية.

وتتأثر حماية حقوق الملكية الفكرية وترخيصها بلوائح حماية وخصوصية البيانات. وينتج هذا التأثير عن حقيقة أن البيانات الشخصية قد تتم معالجتها ضمن سياق الأنشطة التالية:

- ابتكار منتجات وخدمات جديدة محمية بالملكية الفكرية (مثل برمجيات حقوق العملاء).
- إضافة معلومات في قواعد بيانات عن تم ترخيص استخدامه فيما بعد، ربما كجزء من حزمة ملكية فكرية موسعة.
- معالجة لبرامج الأبحاث/الدراسة (مثلا في الحقل الطبي) التي يتوقع حماية نتائجها بحقوق ملكية فكرية (البراءة أو حق المؤلف بشكل أساسي).
- تطوير تقنيات وأدوات جديدة قد تكون محمية بحقوق الملكية الفكرية وتوجد فرص أعمال تجارية جديدة.

وربما تؤدي سياسات حماية البيانات أيضاً إلى عواقب تتمثل في عرقلة الجهود المبذولة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، كان هناك جدل كبير حول المدى الذي يمكن ضمنه استخدام البيانات الشخصية أو البيانات التي قد تعتبر شخصية في ظل ظروف معينة (مثل عناوين بروتوكول الانترنت) لتحديد أو تعقب المستخدمين الذين قد يكون لهم دور في انتهاكات الملكية الفكرية. وقد ظهرت على السطح توترات بين إنفاذ حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية في مناقشات ودعاوي قضائية بشأن حجم ما ينبغي السماح به من الوصول إلى قاعدة بيانات (WHOIS) لدى الأيكان (التي تحتوي على بيانات عن أصحاب تسجيلات أسماء نطاق)، وبشأن مدى التزامات الوسطاء التقنيين لتقديم بيانات مثل عناوين بروتوكول الانترنت الخاصة بالمتعددين المزعومين.

الإجراء الحكومي

يجب على الحكومات تبني منهج مرنة وسريع الاستجابة لحماية البيانات الشخصية، بما في ذلك قبول حلول التنظيم الذاتي والابتكارات التقنية التي تمكن المستخدم وتوازن تلك المصالح مع الأهداف الأخرى للسياسات العامة مثل مكافحة جرائم الانترنت والتزوير والقرصنة.

يجب أن تتأكد الحكومات من أن سياسات حماية البيانات لا تعيق الحماية المشروعة للحقوق الملكية الفكرية. ويجب تحقيق ذلك بإتباع منهج متوازن يحمي حقوق موردي المحتوى ومصالح الأفراد وأصحاب

إجراء قطاع الأعمال

تسعى مؤسسات الأعمال إلى ضمان أن السياسات الحالية والمستقبلية بشأن بقضايا السرية تفي بحاجة أصحاب الأعمال إلى معرفة المعتدين المزعومين حتى يمكن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإتاحة جمع البيانات الشخصية واستخدامها إلكترونياً بصورة مشروعة. وستواصل مؤسسات الأعمال العمل على الموازنة بين مصالح مختلف أصحاب الحقوق ومصالح موردي خدمات الاتصالات في هذا المجال.

إجراء غرفة التجارة الدولية

صادقت غرفة التجارة الدولية على

المصلحة الآخرين في بيئة الشبكة الرقمية.

الإرشادات التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود، وهي ملتزمة بتنفيذ الممارسات المعلوماتية المشروعة والإجراءات الشفافة ذات الصلة بالتوافق مع تلك الإرشادات. وشاركت غرفة التجارة الدولية، مع ستة جهات أخرى من الجمعيات التجارية الدولية، في صياغة الفقرات التعاقدية القياسية البديلة لنقل البيانات الشخصية من الاتحاد الأوروبي إلى بلدان ثالثة، والتي وافقت عليها المفوضية الأوروبية في عام 2004.

وقدمت هيئة التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والاتصالات التابعة للغرفة مجموعة أدوات حماية الخصوصية التي توضح بالتفصيل الميزات العديدة لمنهج التنظيم الذاتي لخصوصية البيانات.

غرفة التجارة الدولية

غرفة التجارة الدولية أو منظمة الأعمال الدولية هي هيئة تمثيلية تتحدث بتفويض بالنيابة عن المشروعات من كافة القطاعات في كل أنحاء العالم.

وتتلخص المهمة الأساسية لغرفة التجارة الدولية في الترويج للتجارة والاستثمارات عبر الحدود وتساعد الشركات في التصدي للتحديات وفي انتهاز فرص العولمة. وقد ترسخت قناعتها بأن التجارة تمثل قوة مؤثرة لتوطيد السلام والازدهار منذ نشأتها في أوائل القرن الماضي. وكانت المجموعة الصغيرة من قادة الأعمال ممن يتمتعون بالفكر الثاقب وبعد النظر والذين أسسوا غرفة التجارة الدولية قد أطلقوا على أنفسهم اسم "تجار السلام".

وللغرفة ثلاثة أنشطة رئيسية هي: وضع القواعد والتحكيم ووضع السياسات. ولكون الشركات والهيئات الأعضاء تمارس الأعمال التجارية عالمياً، تتمتع الغرفة بسلطات لا نظير لها في وضع القواعد التي تحكم سلوك مؤسسات الأعمال عبر الحدود. ومع أن هذه القواعد طوعية إلا أنها تحظى بالالتزام والاحترام في آلاف لا حصر لها من التعاملات اليومية، كما أنها أصبحت جزءاً من نسيج التجارة الدولية.

وتوفر غرفة التجارة الدولية عدداً من الخدمات الأساسية، من أهمها هيئة التحكيم الدولية التابعة لها وهي المؤسسة الدولية الرائدة في مجال التحكيم. كما أن من بين خدماتها اتحاد الغرف العالمية والشبكة العالمية لغرف التجارة، وهما مؤسستان تعملان على تعزيز التفاعل وتبادل أفضل الممارسات بين هذه الغرف.

ويقرر قادة وخبراء الأعمال من بين صفوف عضوية الغرفة موقف قطاع الأعمال بشأن قضايا سياسات التجارة والاستثمار، وكذلك تجاه قضايا فنية وقطاعية حيوية. وتشمل هذه القضايا، من بين أمور أخرى، الخدمات المالية وتقنيات المعلومات والاتصالات وقواعد السلوك التسويقي والبيئة والنقل وقانون المنافسة والملكية الفكرية.

وتتمتع الغرفة بعلاقة عمل وثيقة مع الأمم المتحدة والمنظمات الحومية الدولية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية الكبار.

تأسست غرفة التجارة الدولية في عام 1919، وتضم اليوم تحت لواء عضويتها الآلاف من الشركات والمؤسسات من أكثر من 130 دولة. وتعمل اللجان الوطنية مع الأعضاء التابعين لها على معالجة المسائل ذات الاهتمام لقطاع الأعمال في بلدانها، وتنقل إلى حكوماتها وجهات نظر قطاع الأعمال التي تضعها الغرفة.

للاطلاع على المعلومات بشأن كيفية الإنضمام الى الغرفة نرجو زيارة الموقع الإلكتروني للغرفة www.iccbwo.org أو الاتصال بإدارة العضوية في غرفة التجارة الدولية بباريس.



غرفة التجارة الدولية

منظمة الأعمال الدولية

٣٨ كور أنبير برمييه، ٧٥٠٠٨ باريس، فرنسا

هاتف ٣٣ ١ ٤٩ ٥٣ ٢٨ فاكس ٣٣ ١ ٤٩ ٥٣ ٢٩

الموقع الإلكتروني: www.iccbwo.org البريد الإلكتروني: icc@ccwbo.org